بنك البركة

التقرير السنوي
لبنك البركة 2023

الفهرس

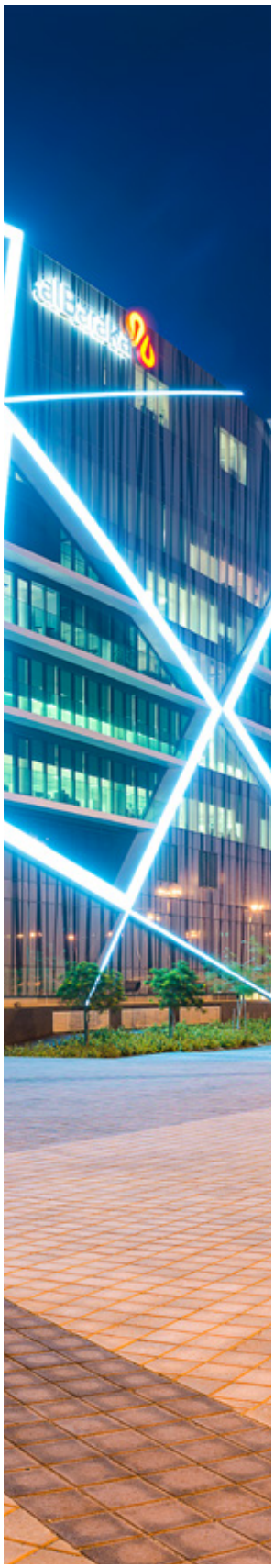

I. كلمة رئيس مجلس الإدارة 2

II. كلمة المدير العام 3

III. تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس 4

1 مجموعة البركة 5

2 بنك البركة تونس 6

3 استراتيجية بنك البركة تونس 6

IV. المحيط الاقتصادي والمالي للبنك 7

1 الوضع الاقتصادي العالمي 8

2 الوضع الاقتصادي الوطني 9

3 التمويل الإسلامي في العالم وفي تونس سنة 2023 13

V. نشاط بنك البركة تونس 14

1 تطور أداء البنك وملخص للأهم الأرقام الرئيسية خلال السنوات الأخيرة 15

2 نشاط البنك لسنة 2023 17

VI. الحوكمة 27

1 هيكلة رأس مال البنك 28

2 مجلس الإدارة 28

3 صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 28

1.1 لجنة التدقيق والحوكمة 28

2.1 لجنة إدارة المخاطر 31

3.1 لجنة الرقابة الشرعية 34

4.1 لجنة التعيين والتأجير 37

VII. محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركة تـونـس 38

VIII. رضاء العملاء وإدارة الشكاوى 43

IX. سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية بنك البركة تونس 45

X. إستراتيجية الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية 49

1 الحملات الاتصالية 50

2 التسويق 53

3 المسؤولية الاجتماعية 55

XI. القوائم المالية 58

1 القوائم المالية 63

2 القوائم المالية المجمعة 88

XII. مراقبي الحسابات 122

1 المكتب المسؤول 123

2 تقرير مراقبي الحسابات 122

I. كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

يشرفني أن أقدم اليكم، باسم مجلس الإدارة، ووفقا لأحكام النظام الأساسي للبنك، التقرير الأربعون لنشاط البنك خلال سنة 2023، متضمنا الحسابات الختامية الموقوفة في 31 ديسمبر 2023.

لقد واصل البنك نشاطه خلال سنة 2023، وسط محيط عالمي غير ملائم اتسم بهبوط في معدلات التنمية وارتفاع البطالة مع حدة المنافسة الدولية وظروف تميزت بالتقلبات النقدية، مما جعل عديد البلدان المصنعة تتبع سياسات تهدف لإنعاش اقتصاداتها، أهمها تواصل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنوك المركزية لمواجهة التضخم مما أدى الى زيادة تكلفة الاقتراض وكبح عروض الائتمان وبالتالي إعاقة الاستثمارات والنشاط الاقتصادي.

اما على المستوى المحلي فان الاقتصاد التونسي حقق نتائج مرضية بشكل عام، اذ تدعمت جهود التنمية باعتماد سياسة تنويع الإنتاج إضافة الى المستوى المعتدل للدين الخارجي، مما ساهم في المحافظة على السمات العامة للاقتصاد وتدعيم قدرته على التكيف مع التقلبات الخارجية وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي مكنت من تحرير الاقتصاد وانفتاحه على الخارج، فهذا سيساهم في سهولة انصهار الاقتصاد ضمن الفضاء الأوروبي المتوسطي لحرية المبادلات. كما أنه من المتوقع الشروع في إعادة هيكلة البنية الصناعية، بإقرار برامج تأهيل المؤسسات ومحيطها الذي يهدف الى تحسين قدراتها التنافسية وترشيد طرق تصرفها والارتفاع بمستوى منتجاتها وهذا من شانه أن يفتح مجالات جديدة أمام نشاط البنك في البحث عن فرص جيدة للاستثمار خاصة في نطاق البرنامج الوطني لخوصصة المشاريع وإعادة هيكلة الشركات الحكومية.

وقد سعى بنك البركة تونس خلال العام المنصرم الى تحسين مستويات أدائه على كل الأصعدة، فأمكن بفضل الله تعالى تحقيق زيادة في الربحية بنسبة 14% وتطورا في حجم الميزان العام بحوالي 7%.

ويسرني أن أستعرض معكم بإيجاز أهم الأرقام والنتائج المسجلة بالنسبة للأنشطة العملية خلال سنة 2023 :

- بلغ مجموع الميزان العام 2 507 مليون دينار تونسي
- بلغ حجم أرصدة التوظيفات 2 209 مليون دينار تونسي
- بلغ مجموع الايداعات ما يعادل 2 131 مليون دينار تونسي
- بلغ اجمالي الإيرادات 197 مليون دينار تونسي
- بلغت الربحية العائدة للمودعين 54,8 مليون دينار تونسي

وقد حرص البنك على مواصلة دعم مركزه المالي بانتهاج سياسة بناء مخصصات كافية لتغطية مخاطر البنك، وامتثالا لمقتضيات مناشير البنك المركزي التونسي ليبلغ اجمالي تغطية المخاطر 98 مليون دينار تونسي.

أنتهز هذه الفرصة لأترحم على روح فقيدنا العزيز مؤسس مجموعة البركة الشيخ صالح عبد الله كامل سائلا الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله صباحي

II. كلمة المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السادة،

استسمحكم في البداية، أن أترحم على روح العزيز علينا جميعا مؤسس مجموعة البركة الشيخ صالح عبد الله كامل الذي كان القدوة المثلى والمؤمن الصادق الذي اهتدينا به في تسيير هذا البنك، داعيا الله عز وجل، أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يجعل عزائنا فيما حفظنا عنه من الحكمة والسداد في الرأي وفيما غرسه فينا من الالفة والمحبة الصادقة، خدمة لمصالح الأطراف المشاركة في البنك ومساهمة في تطوير هذا البلد ودعما للتعاون المتواصل بين أطراف المجموعة.

كما أريد التذكير بأهم التوجهات التي وضعتها الإدارة العامة ركيزة لسياساتها، والتي تتمثل أساسا في العمل على مزيد المساهمة في الاستثمارات داخل تونس.

ويبقى البنك متمتعا بموقف مالي متين وسليم باعتبار مستوى أمواله الذاتية ومستوى المؤونات المرصودة لتغطية مخاطر الديون المتعثرة والمشكوك فيها والمساهمات عديمة الجدوى، التي تم أخذها في السنوات الأخيرة.

ويواصل البنك جهوده بالتعمق في دراسة أساليب تمويل ملائمة، وبالبحث عن أنواع جديدة للخدمات البنكية، وتطوير وسائل ومجالات تدخله لتمويل الاقتصاد. وفي هذا الصدد وحرصا على الابتكار ومواكبة التطور الذي تتميز به أسواق رأس المال الدولية والمحلية، تم انشاء شركة «البركة سيكار» تابعة لبنك البركة تونس بمساهمة جملية تساوي 99,99% تخضع الشركة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية، غرضها المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للشركات خاصة منها الناشئة والكائنة بمناطق التنمية الجهوية، التأهيل والتي تمر بصعوبات اقتصادية.

في إطار تقوية النشاط التجاري للبنك وتعزيزا لاستقطاب باقة جديدة من العملاء قام البنك بفتح فرعين في أواخر سنة 2023 ليصبح العدد الجملي 40 فرعا، تركيزا في مجال الخدمات البنكية ومواكبة للتطورات التكنولوجية والعمليات الرقمية تحصل البنك على أفضل منتج تونسي لسنة 2023 في فئة التطبيقات البنكية.

وتبقى هذه الديناميكية المنشودة، مرتكزة على وضع سياسة تجارية جريئة للدخول في كامل المجالات.

والله ولي التوفيق

المدير العام

محمد المنصر

III. تقديم مجموعة البركة وبنك البركة تونس

1. مجموعة البركة

انطلقت أعمال بنك البركة تونس منذ أكثر من 40 سنة وهو البنك الإسلامي الرائد الذي يعمل تحت مظلة مجموعة البركة وهي شركة استثمارية مطابقة للمبادئ الإسلامية، حيث تقدم خدمات مصرفية متميزة للأفراد والشركات والمهنيين مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق انتشارها الجغرافي الواسع في 14 دولة.

تنفرد المجموعة بمسيرة حافلة بالإنجازات تمتد لأكثر من 3 عقود في مجال الخدمات المالية الإسلامية عبر شبكتها واسعة الانتشار التي تضم أكثر من 650 فرعا موزعا على دول تونس، الأردن، مصر، البحرين، السودان، تركيا، جنوب افريقيا، الجزائر، باكستان، سوريا، لبنان، ألمانيا بالإضافة الى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا جدير بالذكر أن رأس المال المصرح به للمجموعة يبلغ 2.5 مليار دولار امريكي .

1.1 قيم مجموعة البركة

شراكة: تخلق مفاهيمنا المشتركة روابط قوية تؤسّس لعلاقات طويلة الأمد مع العملاء والموظفين.

مرونة: نعمل على قدم وساق للتكيّف مع العصر الرقمي والتأقلم مع سلوك العملاء المتغير بسرعة لتلبية احتياجاتهم في بيئة ديناميكية وصعبة.

ابتكار: ندرك أنّ ثقافة «الابتكار أوّلاً» ضرورية لنكون قادرين على خدمة عملائنا على قاعدة «هنا والآن» في عالم سريع التغير.

ثقة: ينعم عملائنا براحة البال والاطمئنان بأنّنا ندير مصالحهم المالية وفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية للمالية التشاركية.

نماء: يقدّم عملاؤنا من خلال تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية التابعة لنا، مساهمة إيجابية في مجتمع أفضل، إذ يحافظ نماؤهم ونماؤنا على الصالح العام للمجتمع.

2.1 رؤية مجموعة البركة

نحن نعتقد بأن النظام المصرفي له دور أساسي في المجتمع، دور تقع فيه على عاتقنا كمصرفيين مسئولية كبيرة عن الموارد التي في أيدينا وفي عهدتنا. وللقيام بهذه المسؤولية واستخدام هذه الموارد بحكمة نحن نعتمد على مبادئ الشريعة لتوجيهنا أثناء مساهمتنا في نجاح عملائنا وفي المساهمة في التنمية الاجتماعية للعائلات والأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.

إن «**الشراكة**» إذاً تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا متشابكان كتشابك معتقداتنا التي نؤمن بها سويا. إن المساهمة في الجهد المشترك هي إذاً مكافأتنا. إننا نرى المال كوسيلة للاستفادة من الفرص وخلق مجتمع أفضل لنا جميعا. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة والمساهمة في جهد مشترك مقابل الحصول على مكافأة متبادلة. وبصفتنا مؤتمنين على الموارد التي وضعت في عهدتنا، فإن جهودنا تساهم في بناء المجتمع: في الوطن وفي العالم أجمع.

إننا نسمي هذا المفهوم: « **ما بعد العمل المصرفي** »

3.1 عناصر القوة لدى مجموعة البركة

يمكن تلخيص عناصر القوة الرئيسية لدينا والتي تعود إلى أيام تأسيس نشاطاتنا الأولى قبل 30 عاما والتي اعتمد عليها نمونا الروحي منذ ذلك الوقت كما يلي :

- الاستقامة المالية
- بنك محلي أولا وأساسا – ولكن ببعد عالمي
- الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء
- شراكة متكافئة – علاقات وثيقة مع العملاء

إننا نتطلع بحماس للتحديات المقبلة ولتبني أخلاقيات عمل جديدة وشفافة لمجموعة البركة، أخلاقيات نستطيع أن نوجزها في عبارة قصيرة هي: « **مصرفك شريكك** ».

تظل المجموعة شديدة الالتزام بخدمة الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، من خلال نهج أخلاقي يتمحور حول العملاء ومُصَمّم خصيصًا لعالمٍ ديناميكي وسريع التغير.

رؤيتنا

« أن نكون رائدًا عالميًا في المالية التشاركية المبدعة، ونقدم نظامًا ماليًا أخلاقيًا رشيقًا ومصمَّمًا للعصر الرقمي ».

رسالتنا

« تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال إدارة الأعمال وفق نهج أخلاقي محوره العملاء ومصمَّمٌ للعصر الرقمي، بناءً على معتقداتنا الأساسية وبهدف مشاركة المكافآت المتبادلة مع شركائنا في النجاح: عملائنا، موظفينا، مساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام ».

2. بنك البركة تونس

انطلقت أعمال بنك البركة تونس في جوان 1983 في صبغة بنك غير مقيم تحت اسم «بيت التمويل التونسي السعودي» إلى غاية سنة 2009 حيث تم تغيير اسمه إلى بنك البركة تونس وهو أوّل بنك يعمل في قطاع التمويل الإسلامي في تونس والمغرب العربي. وينفرد بتقديم باقة واسعة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات جميع الشرائح وفئات العملاء من خلال قطاعاته التشغيلية المختلفة علما بأن جميع أنشطة وأعمال البنك متوافقة مع أحكام ومبادئ الصيرفة الإسلامية تحت اشراف الهيئة الشرعية التابعة له.

يرى بنك البركة تونس أن المجتمع بحاجة إلى نظام مالي عادل ومنصف يكافئ المجهودات ويساهم في تنمية المجتمع لذا، تبنى فلسفة أعمال تستند على احترام أفضل المعايير المهنية الدولية لضمان تحقيق المشاركة في الأرباح مع حرفائه الذين يساهمون في نجاحه، وذلك عبر تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات مع احترام المعايير الأخلاقية ومبادئ الصيرفة الإسلامية.

يساهم بنك البركة في دعم جهود التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات يوفر البنك باقة من المنتجات والخدمات لمجموعة متنوعة من العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويبلغ عدد فروع البنك في موفي 2023، 40 فرعا موزعة على أغلب جهات البلاد.

3. استراتيجية بنك البركة تونس

واصل بنك البركة تونس تنفيذ استراتيجيه الحالية والمنبثقة عن رؤية ادارته العامة وتوجيهات مجموعة البركة التي تهدف اساسا الى

- تطوير وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي
- زيادة الايرادات
- مواصلة العمل على تخفيض ومراقبة التكاليف التشغيلية وحسن ادارة التأثير السلبي للتضخم
- تقليل تكلفة المخاطر وادارة رأس المال بأكثر كفاءة
- الزيادة في الارباح الموزعة للمساهمين
- تشجيع المبادلات التجارية على الصعيد الدولي
- المشاركة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

ولتحقيق ذلك يرتكز البنك على جملة من العوامل المساعدة اهمها:

- خدمة عملاء عالية الجودة وعلاقة طويلة الامد مع الحرفاء
- الصلابة المالية لبنك البركة والتي تتجلى في نسب الملاءة المالية والسيولة
- الخبرة الطويلة في مجال التمويل الاسلامي والتي تمتد لأكثر من 40 عام
- سياسة التحكم في المخاطر الحذرة والحكيمة
- ادارة جيدة واستباقية للاستخلاص
- وجود مساهم مرجعي (مجموعة البركة)
- كلفة الموارد المنخفضة والتنافسية

نظرا لحجم المتغيرات التي طرأت على المستويين الوطني والإقليمي لا سيما تلك التي اثرت على القطاع المصرفي والمالي والنسيج الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الماضية.

يعتزم البنك وضع خطة استراتيجية جديدة لفترة 2024-2027 من اجل تعزيز اساسيات البنك والتنقل عبر السيناريوهات المستقبلية لتحديد الخيارات الاستراتيجية وإنعاش النمو.

سينطلق البنك سنة 2024 في اعداد مخططه الاستراتيجي الجديد وهي مرحلة جديدة من التطور يأمل فيها الحفاظ على النتائج المتميزة المحققة منذ سنة 2018 .

IV. المحيط الاقتصادي والمالي للبنك

1. الوضع الاقتصادي العالمي

تميز الوضع العالمي لسنة 2023 بما يلي :

تواصل تراجع النمو الاقتصادي العالمي الذي مر من 3.5% سنة 2022 الى 3.1% سنة 2023.

تراجع التضخم المالي العالمي من 8.7% سنة 2022 الى 5.8% سنة 2023.

- تواصل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنوك المركزية لمواجهة التضخم مما أدى الى زيادة تكلفة الاقتراض وكبح عروض الائتمان وبالتالي إعاقة الاستثمارات والنشاط الاقتصادي.
- تباطؤ مستويات اجمالي تكوين راس المال الثابت والإنتاج الصناعي في الاقتصادات المتقدمة الكبرى مما أدى الى تراجع التجارة الدولية والصناعات التحويلية في الأسواق الصاعدة.
- تواصل تأثيرات الحرب بين اكرانيا وروسيا.

النمو الاقتصادي العالمي

لايزال التعافي العالمي من جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية بطيئا وغير متوازن ورغم تحسن الاوضاع الاقتصادية التي شهدها مطلع سنة 2023 في ظل الانتعاش المصاحب لإعادة فتح الاقتصادات والتقدم المحرز في خفض التضخم عن مستويات الذروة التي بلغها في سنة 2022 لايزال النشاط الاقتصادي دون مستوياته في فترة ما قبل الجائحة وخاصة في اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

هناك عدة قوى تعرقل مسيرة التعافي بعضها مرتبط بالعواقب طويلة الاجل للجائحة وللحرب في أوكرانيا والتشرذم الجغرافي الاقتصادي وهناك عوامل أخرى أكثر ارتباطا بالدورة الاقتصادية من أهمها اثار تشديد السياسة النقدية الضروري لخفض مستويات التضخم وسحب الدعم المقدم من المالية العامة في ظل ارتفاع المديونية بالإضافة الى الاحداث المناخية المتطرفة.

نسب التضخم في العالم

تراجع التضخم في معظم الاقتصادات ولكنه لا يزال مرتفعا مع وجود فجوات عبر الاقتصادات ومقاييس التضخم وعقب تراكم مخزونات الغاز في أوروبا وانخفاض الطلب عن المتوقع في الصين سجلت أسعار الطاقة والغذاء انخفاضا حادا عن ذروة سنة 2022 وقد ساهمت هذه التطورات الى جانب عودة سلاسل الامداد الى مسارها الطبيعي في انخفاض التضخم الكلي سريعا في معظم الاقتصادات اما بالنسبة للتضخم الأساسي فقد كان تراجعه أكثر تدرجا في المتوسط ولايزال اعلى كثيرا عن اهداف معظم البنوك المركزية العالمية.

وفي مواجهة التضخم الأساسي المزمن أعلنت البنوك المركزية الكبرى عن ضرورة المضي قدما في تشديد سياساتها النقدية حيث قرر الاحتياطي الفيدرالي تجميد رفع أسعار الفائدة ولكنه أشار الى تطبيق زيادات إضافية مستقبلا. في المقابل واصل بنك الاحتياطي الأسترالي وبنك كندا وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة.

سوق الشغل

حسب تقرير منظمة العمل الدولية فان معدلات البطالة وكذلك معدلات فجوة الوظائف أي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والمهتمين بالعثور على عمل قد انخفضت الى ما دون مستويات ما قبل الوباء حيث سجلت البطالة العالمية في عام 2023 معدل 5.1 % مقارنة بـ 5.3% سنة 2022.

اما بالنسبة لمعدل البطالة فقد استقر عند مستوى 4.5% في البلدان مرتفعة الدخل وبلغ 5.7% في البلدان منخفضة الدخل.

الأسواق المالية الدولية

سجلت الأسواق المالية العالمية ارتفاعًا عامًا في مؤشرات الأسهم بفضل تحسن النشاط الاقتصادي الأمريكي. حيث شهدت المؤشرات الأمريكية ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 13.7% و 43.4% لمؤشري Dow Jones و Nasdaq على التوالي, بينما ارتفع المؤشر الفرنسي CAC 40 بنسبة 16.5%.

2. الوضع الاقتصادي الوطني

تميز الوضع الاقتصادي الوطني سنة 2023، بشكل أساسي، بـ :

- تباطؤ النمو الاقتصادي
- ارتفاع معدل البطالة
- زيادة في معدلات التضخم
- أداء جيد للنشاط السياحي
- تقلص احتياجات البنوك من السيولة خلال الربع الأخير من سنة 2023
- تراجع الدينار أمام اليورو وارتفاعه أمام الدولار

النمو الاقتصادي

وفقًا المعهد الوطني للإحصاء، بلغ نمو الاقتصاد التونسي 0,4% في عام 2023 مقابل 2,4% في عام 2022.

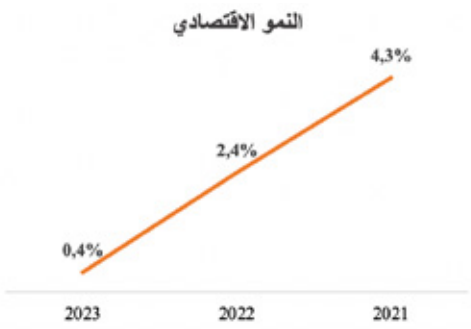

التضخم

أعلن المعهد الوطني للإحصاء (INS) أن معدل التضخم في ديسمبر 2023 قد انخفض قليلاً إلى 8,1% مقارنة بـ8,3% في نوفمبر 2023 وفي هذا السياق، بلغ المعدل المتوسط للتضخم في عام 2023 نسبة 9,3% مقارنة بـ 8,3% في عام 2022.

في الواقع، شهد التضخم تراجعاً، وذلك بسبب انخفاض الأسعار بين ديسمبر ونوفمبر من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وعليه، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 12,3% في ديسمبر الماضي. ومن أبرز أسباب هذه الزيادة ارتفاع أسعار القهوة بنسبة 35%، واللحوم الحمراء بنسبة 26,6% والزيوت الغذائية بنسبة 25,1%.

كما ارتفعت أسعار مواد البناء بنسبة 5,4%، والملابس بنسبة 9,8%، ومنتجات التنظيف المنزلية بنسبة 7,7%، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات المصنعة بنسبة 7%.

كما ارتفعت أسعار الخدمات بنسبة 6,1% في سنة 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادات التي شهدتها خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 11%، وكلفة النقل العمومي والخاص بنسبة 7%.

خدمة الدين الخارجي

تطورت خدمات الدين الخارجي طويل الأجل مقارنة بسنة 2022 بنسبة 31,7% ليصل إلى 11.715 مليون دينار تونسي في 2023 مقابل 8.894 مليون دينار تونسي في 2022.

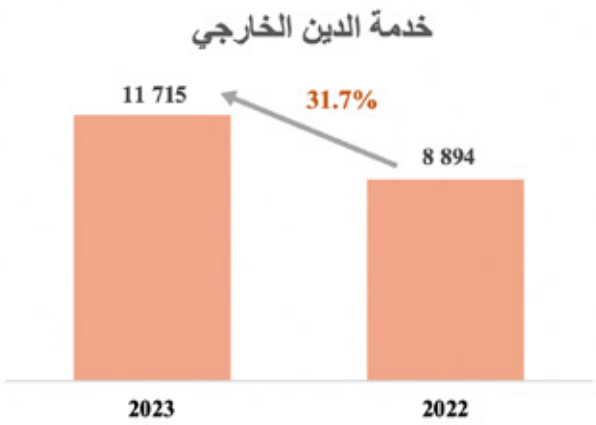

سوق الشغل

فيما يتعلق بوضعية التشغيل، ارتفع معدل البطالة خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة 0,6% ليصل إلى 16,4% مقابل 15,8% في الثلاثي السابق.

النشاط الصناعي

شهد النشاط الصناعي في سنة 2023 نسقا جيدا في الصناعات التحويلية المصدرة، بالتوازي مع أداء ضعيف في الصناعات الاستخراجية. وقد اتسمت المبادلات التجارية للقطاع الصناعي مع الخارج خلال سنة 2023 بارتفاع صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (15,9%+ مقارنة بـ +14.1% في 2022)، مقابل تباطؤ ملحوظ في صادرات الصناعات النسيجية والملابس والجلود (6.9%+ مقارنة بـ +21,9%) نتيجة لتراجع الطلب من منطقة اليورو.

من الناحية الطاقية، تحسّن العجز في الميزان الطاقي خلال سنة 2023 ليصل إلى 9 665,7 مليون دينار تونسي مقابل 10566,2 مليون دينار تونسي في 2022، وهو ما يمثل 56,6% من العجز التجاري الإجمالي. هذا التحسن يعود إلى انخفاض الواردات (-10,8 % مقارنة بـ +83,7 %) إلى جانب تراجع الصادرات (-16,2% مقارنة بـ +51,4%).

الفلاحة والصيد البحري

انطلق الموسم الفلاحي 2023-2024 في ظروف مناخية جيدة بعد تحسن الوضع المائي بفضل الأمطار، حيث بلغ معدل امتلاء السدود 33,2% في فيفري 2024 مقابل 30,9% في نفس الفترة من السنة الماضية. ومع ذلك، سيظل تحسن النشاط الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الكبرى، مرتبطاً باستمرار هطول الأمطار خلال الموسم الحالي. في هذا الإطار، تقدر المساحات المزروعة بالحبوب هذا الموسم بـ 1 194 ألف هكتار، منها 619 ألف هكتار قمح صلب، 520 ألف هكتار شعير، و 54 ألف هكتار قمح لين، مقابل 979 ألف هكتار في الموسم السابق.

فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، يُقدر محصول زيت الزيتون لموسم 2023-2024 بين 180 ألف طن. أما بالنسبة لصابة القوارص في الموسم 2023-2024، فقد سجل الإنتاج ارتفاعا ليصل إلى 346 ألف طن سنة 2023-2024 مقابل 290 ألف طن في السنة السابقة.

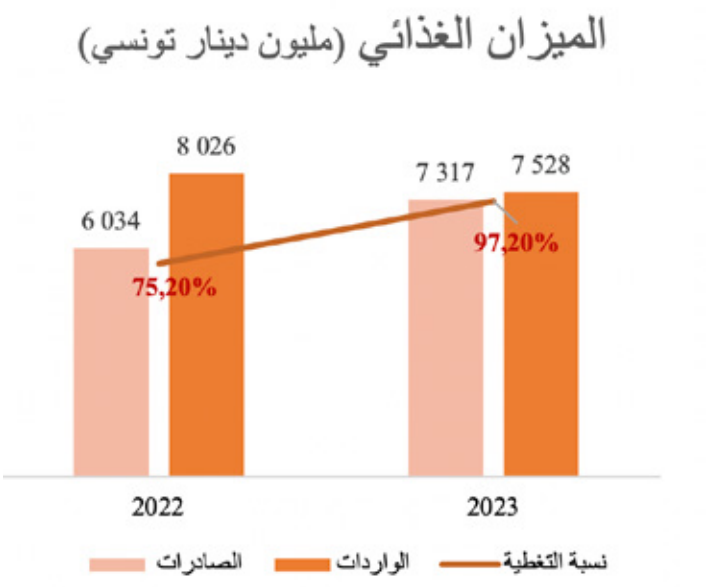

سجل الميزان الغذائي سنة 2023 عجزاً قدره 211,4 مليون دينار تونسي مقابل 1 991,7 مليون دينار تونسي في السنة السابقة، ويرجع هذا التحسن أساساً إلى زيادة الصادرات (21,3%+)، وخاصة صادرات زيت الزيتون (52,4%+)، بالتوازي مع انخفاض الواردات (6,2%-)، خاصة من الحبوب (11,2%-) والزيوت النباتية (40%-) نتيجة لذلك، تحسن معدل التغطية بمقدار 22 نقطة مئوية ليصل إلى 97,2%.

الميزان التجاري

تقلص عجز الميزان التجاري سنة 2023 بـ 162 8 مليون دينار تونسي، أي بنسبة 32,4 % ليصل إلى 069 17 - مليون دينار تونسي، وذلك نتيجة لتراجع الواردات (-4,4%) وزيادة الصادرات (+7,9%)، مما أدى إلى تحسن في معدل التغطية بنسبة 8,9 نقاط ليصل إلى 78,4%.

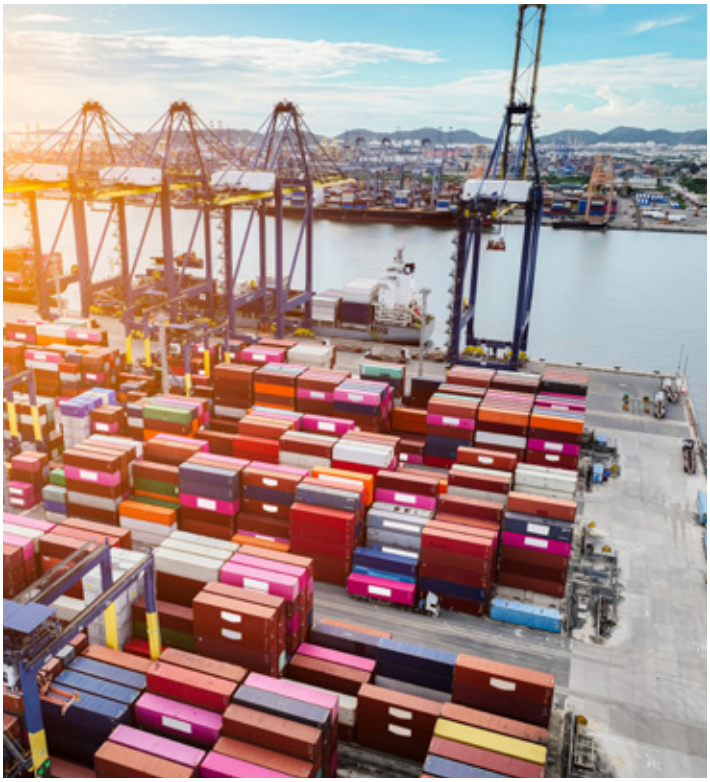

وقد شهد تطور الميزان التجاري في 2023 تحسنًا في الميزان الغذائي، حيث تأثر بشكل رئيسي بتقليص واردات الحبوب وزيادة صادرات زيت الزيتون.

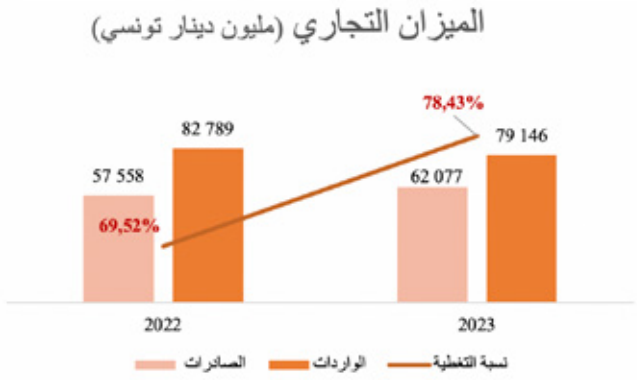

السياحة

شهد النشاط السياحي تحسنا خلال سنة 2023 ويظهر هذا من خلال تطور مؤشراته الرئيسية، حيث ارتفع تدفق السياح الأجانب بنسبة 57,4% ليصل إلى 8,1 مليون سائح مقارنة بـ 5,2مليون سائح في العام السابق.

وقد شهدت إيرادات السياحة بالعملة الصعبة تطورا في 2023 ولكن بوتيرة أقل مقارنة بالعام السابق (+28,1% مقابل +83,5%) لتصل إلى 944 6 مليون دينار وقد سجلت هذه الإيرادات زيادة بنسبة 25,5% مقابل 79,4% في 2022، بدون احتساب تغيرات الصرف.

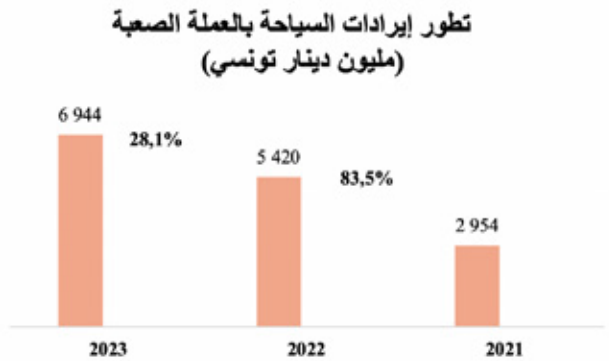

السيولة البنكية

خلال الثلاثي الأخير من سنة 2023، سجل متوسط احتياجات البنوك من السيولة انخفاضًا قدره 227 1 مليون دينار تونسي مقارنة بالثلاثي السابق، ليصل إجمالي الاحتياجات إلى 038 14 مليون دينار تونسي.

تطور مؤشر TUNINDEX

سجل مؤشر TUNINDEX خلال الثلاثي الأخير من سنة 2023، 8 750 نقطة، بزيادة قدرها 3,5% مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الثلاثي الثالث من نفس السنة. وعلى مدار سنة 2023، سجل هذا مؤشر أداءً إيجابيًا بنسبة 7,9% مقابل 15,1% في سنة 2022.

متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية (TMM) ومعدل العائد على الادخار

للشهر الثالث على التوالي، استقر متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية لشهر ديسمبر 2023 عند 7,99% مقابل 7,26% في ديسمبر 2022. وبلغ متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية سنة 2023، 8% مقابل 6,78% سنة 2022.

جدير بالذكر أن مجلس إدارة البنك المركزي التونسي اجتمع ست مرات خلال عام 2023 وقرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسي عند 8%. أما بالنسبة لمعدل إعادة التمويل (TRE)،فقد استقر عند 7% خلال عام 2023 مقابل 5,68% في عام 2022 .

سعر الصرف

سجل سعر الصرف للدينار التونسي مقابل اليورو انخفاضًا في سوق التعاملات البنكية بنسبة % 2,4 في نهاية سنة 2023 مقارنةً بقيمته في نهاية ديسمبر 2022، في حين ارتفع بنسبة % 1,4 مقابل الدولار الأمريكي و 7,6% مقابل الين الياباني.
على سوق الصرف الدولي وخلال نفس الفترة، ارتفع اليورو بنسبة % 3,2 مقابل الدولار الأمريكي.

خلال الثلاثي الرابع من سنة 2023، انخفض الدينار بنسبة 1% مقابل اليورو، و 1,9% مقابل الين الياباني، و 0,6% مقابل الدرهم المغربي،وقد ارتفع الدينار بنسبة 3,7% مقابل الدولار الأمريكي.

العملة	ديسمبر		التغيرات (%)	
	2022	2023	ديسمبر 2022/ديسمبر 2021	ديسمبر 2023/ديسمبر 2022
الدولار الأمريكي	3,11	3,07	-7,2	1,4
اليورو	3,31	3,39	-0,9	-2,4
الين الياباني	23,32	21,66	7	7,6
الجنيه الإسترليني	3,7	3,91	4,6	-5,3
الدرهم المغربي	2,94	3,11	5,6	-5,5

3. التمويل الإسلامي في العالم وفي تونس سنة 2023

المالية الإسلامية في العالم

شهدت أسواق الصكوك تراجعًا في حجم الإصدارات. أعلنت مصر عن برنامجها الدولي لإصدار صكوك بقيمة 5 مليارات دولار، كما أصدرت أول صكوك إسلامية سيادية في فيفري 2023. في المملكة العربية السعودية، أعلنت الهيئة الوطنية لإدارة الدين عن خطط لإطلاق برنامج صكوك للمستثمرين الأفراد. كما أعلنت جنوب أفريقيا إمكانية عودتها إلى سوق الصكوك في 2023 لتمويل ميزانيتها.

المالية الإسلامية في تونس

يبلغ عدد البنوك العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية حاليا ثلاث مصارف وهي بنك البركة، بنك الزيتونة، وبنك الوفاق الدولي. وقد ارتفعت النتيجة للبنوك الاسلامية في تونس بنسبة % 11,1 سنة 2023، مقارنة بسنة 2022، لتبلغ 140 مليون دينار، كما تطور الناتج البنكي الصافي للبنوك الاسلامية بنسبة 10,1%، سنة 2023، مقابل 7,2% في 2022.

وواصلت مؤشرات مردودية هذه البنوك في التحسن اذ تطور حجم مساهمتها في السوق بالنسبة للقروض بنحو 0,6 نقطة لتبلغ نسبة 7,4%.

ولم تشهد هيكلة الودائع لدى البنوك الاسلامية اي تغيير فهي تتكون من 44,1% حسابات ادخار و 31,6% حسابات جارية و 22,2% ودائع تشاركية. وارتفع قائم القروض المصنفة لهذه البنوك بنسبة 9,1% ليبلغ 577 مليون دينار سنة 2023 مقابل شبه استقرار سنة 2022.

٧. نشاط بنك البركة تونس

1. تطور أداء البنك وملخص للأهم الأرقام الرئيسية خلال السنوات الأخيرة

تميز بنك البركة تونس خلال السنوات الأخيرة بأداء استثنائي، تمثل في التطور الملحوظ الذي شهدته المردودية. فقد حقق البنك نسقًا تصاعديًا هامًا ومستمرًا منذ سنة 2018، وصولاً إلى تسجيل 51 مليون دينار كأرباح صافية خلال سنة 2023، وهي أعلى نتيجة في تاريخ البنك.

اللافت في هذا الإنجاز أنه تحقق بنفس مستوى رأس المال وعدد الفروع والموظفين تقريبًا، مما يعكس كفاءة استغلال الموارد المتاحة وفعالية الإدارة. وتعود هذه النتائج المتميزة إلى تكاتف جهود وعوامل عدة أسهمت في تحقيق نقلة نوعية في مسار تطور نشاط البنك، مع تعزيز صلابته المالية ومردوديته.

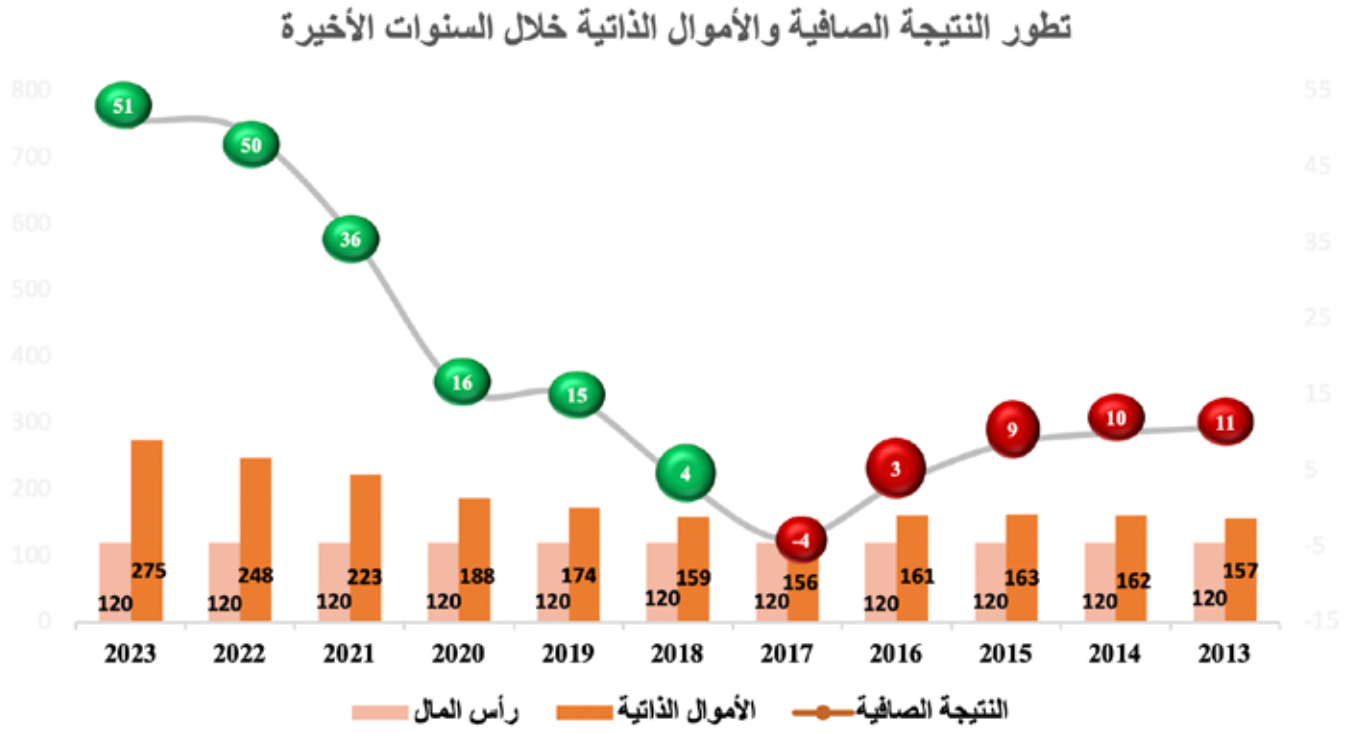

ومن أبرز المبادرات التي ساعدت على تحقيق هذه النجاحات :

- إطلاق مشاريع إصلاحية متعددة.
- تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح الحرفاء، وخاصة الأفراد.
- اعتماد استراتيجية محدثة وخطة تسويق محكمة.
- تعزيز الديناميكية التجارية عبر إنشاء خلايا تنشيط تجاري للتقرب أكثر من الحرفاء.
- تنفيذ عملية إعادة هيكلة شاملة لموارد البنك وتمويلاته.
- إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للبنك بما يتماشى مع متطلبات التطور.
- إعادة توزيع الموظفين لضمان توافق أفضل بين المهارات والوظائف.
- إطلاق مشروع طموح للتحكم في التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية تحت شعار «ترشيد المصاريف».

هذه الإنجازات تؤكد المكانة الريادية لبنك البركة تونس في القطاع المصرفي، وتبرز التزامه بالابتكار والتحسين المستمر في خدمة حرفائه.

وفيما يلي نسق نمو أهم الأرقام والمؤشرات خلال الخمس سنوات الأخيرة :

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
						المركز المالي (مليون دينار تونسي)
2 507	2 380	2 542	2 514	2 377	1 981	مجموع الأصول
1 587	1 459	1 425	1 285	1 054	888	مستحقات الحرفاء
1 905	1 769	1 727	1 653	1 520	1 309	ودائع الحرفاء
133	124	124	112	86	69	الأصول الثابتة المادية وغير المادية
275	248	223	188	174	159	الأموال الذاتية
						النتائج (مليون دينار تونسي)
147	129	135	114	95	71	أرباح التمويلات
28	26	24	18	17	15	العمولات
55	45	44	48	46	31	كلفة الموارد
138	129	137	100	84	70	الناتج البنكي الصافي
51	50	36	16	15	4	النتيجة الصافية
						إحصائيات أخرى
156 935	138 236	117 097	100 050	83 890	68 339	عدد الحسابات
102 648	97 258	84 686	75 077	65 830	46 494	عدد الحرفاء
93 703	76 094	57 440	35 647	24 298	15 312	عدد البطاقات النقدية
27 228	22 011	15 873	9 989	4 487	-	عدد الباقات
40	38	37	37	37	37	عدد الفروع
						مؤشرات المردودية
23%	25%	20%	9%	9%	3%	العائد على الأموال الذاتية (النتيجة الصافية/الأموال الذاتية قبل النتائج)
2,0%	2,1%	1,4%	0,6%	0,6%	0,2%	العائد على الأصول
56%	57%	57%	46%	49%	48%	العمولات على مصاريف الأعوان
51%	51%	46%	63%	65%	71%	الكفاءة التشغيلية
						المؤشرات النظامية
104%	104%	119%	124%	129%	121%	مؤشر السيولة
18%	20%	21%	23%	25%	%28	مؤشر كفاية رأس المال
6%	8%	11%	13%	16%	16%	نسبة الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء
65%	63%	69%	74%	73%	49%	نسبة تغطية الأصول غير المنتجة لتمويلات الحرفاء

2. نشاط البنك لسنة 2023

1.2 المركز المالي للبنك

مجموع الأصول

بلغ مجموع الأصول في نهاية سنة 2023 ما قيمته 2 507 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 2 380 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مما يُمثل زيادة قدرها 127 مليون دينار تونسي (+5%). كما بلغ معدل النمو السنوي للأصول خلال السنوات الخمس الأخيرة 5%.

وفي هذا الإطار، حرص البنك على تعزيز جودة أصوله من خلال إعادة هيكلتها. وقد تمثل ذلك في تقليص الالتزامات تجاه البنوك بنسبة ملحوظة بلغت 42% خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مع التركيز على زيادة الالتزامات تجاه الحرفاء والشركات، التي حققت نموًا لافتًا بنسبة 39 % خلال نفس الفترة. ويأتي هذا التوجه في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحسين الكفاءة المالية وضمان استدامة النمو.

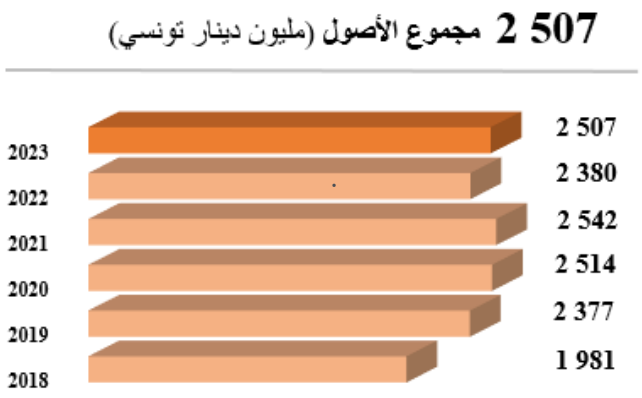

مستحقات الحرفاء

ارتفع حجم مستحقات الحرفاء ليبلغ 1 587 مليون دينار تونسي نهاية 2023 مقابل 1 459 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022 مسجلا بذلك زيادة بقيمة 128 مليون دينار تونسي (+9%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 13%.

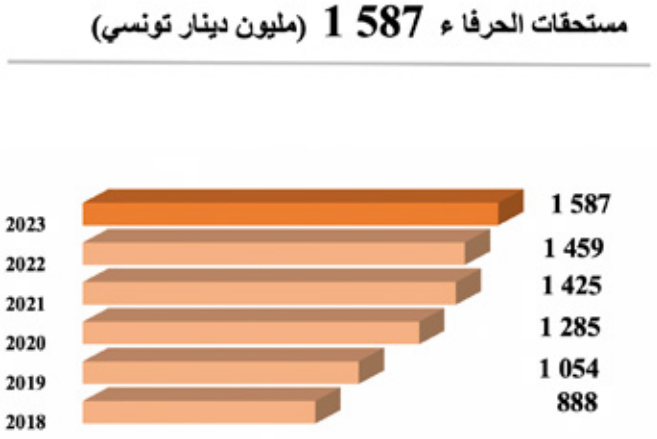

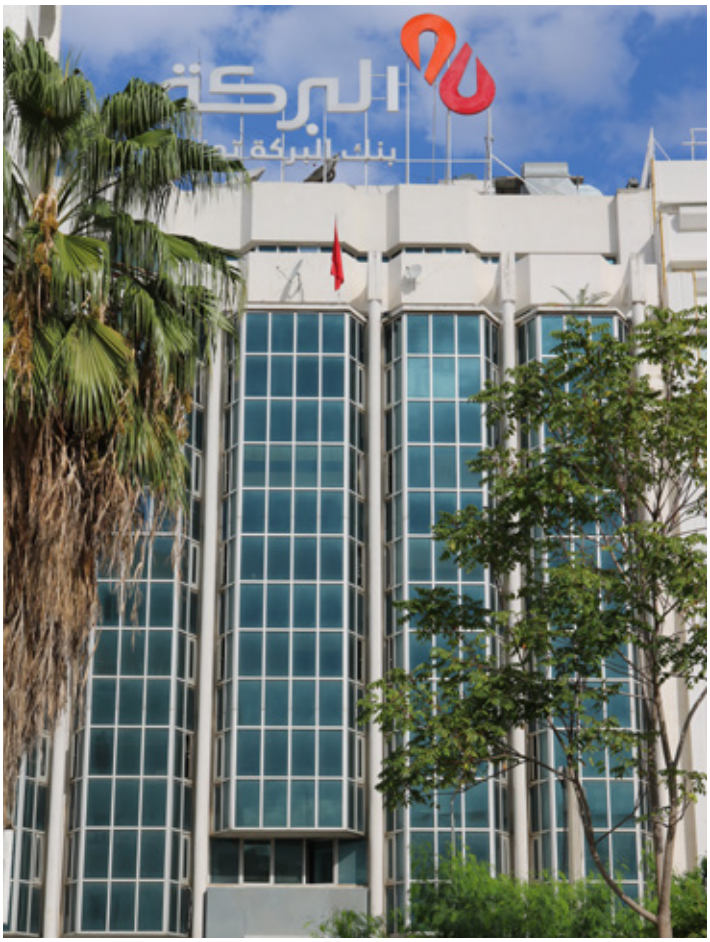

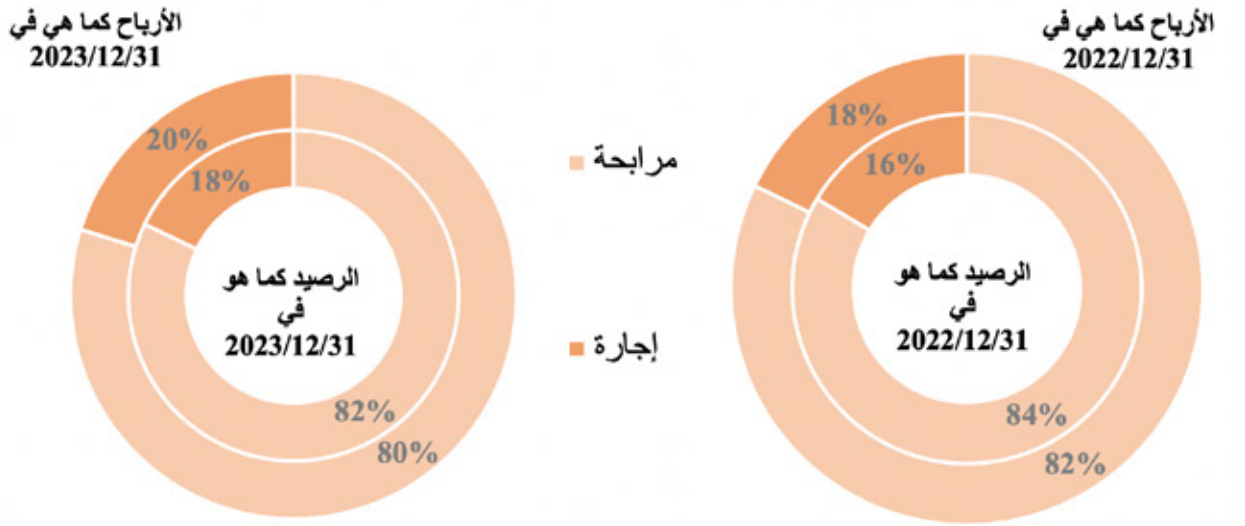

وتنقسم مستحقات الحرفاء حسب الصيغة إلى مرابحة وإجارة حيث ارتفعت حصة الإجارة من جملة مستحقات الحرفاء بنقطتين لتسجل نسبة 18% نهاية سنة 2023 مقابل 16% نهاية سنة 2022 بينما تراجعت حصة المرابحة لتسجل نسبة 82% نهاية 2023 مقابل 84% نهاية 2022 كما سجلت الأرباح المتأتية من الإجارة نسبة 20% في 31 ديسمبر 2023 مقابل 18% في 31 ديسمبر 2022 وأصبحت تمثل حصة أرباح المرابحة نسبة 80% نهاية 2023 مقابل 82% مسجلة نهاية 2022 .

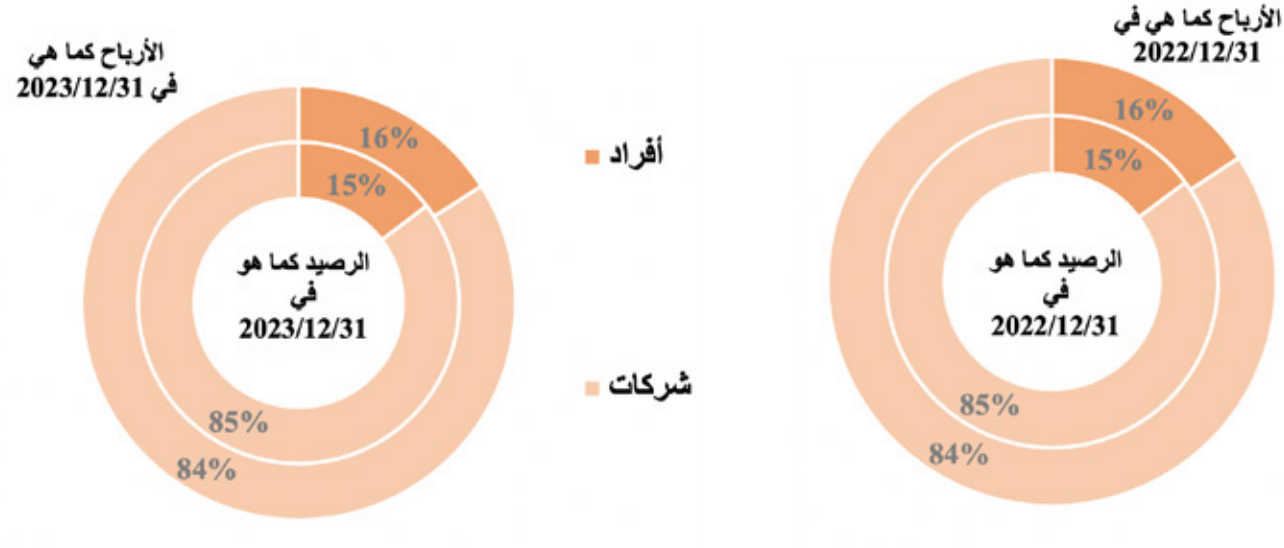

تمثل حصة الأفراد من مجموع مستحقات الحرفاء 15% بينما تساوي حصة الشركات 85 %. أما بالنسبة للمردودية فإن حصة الأرباح المتأتية من الأفراد تمثل 16 % والأرباح المتأتية من الشركات تمثل 84 % وذلك بالنسبة لسنتي 2022 و 2023 .

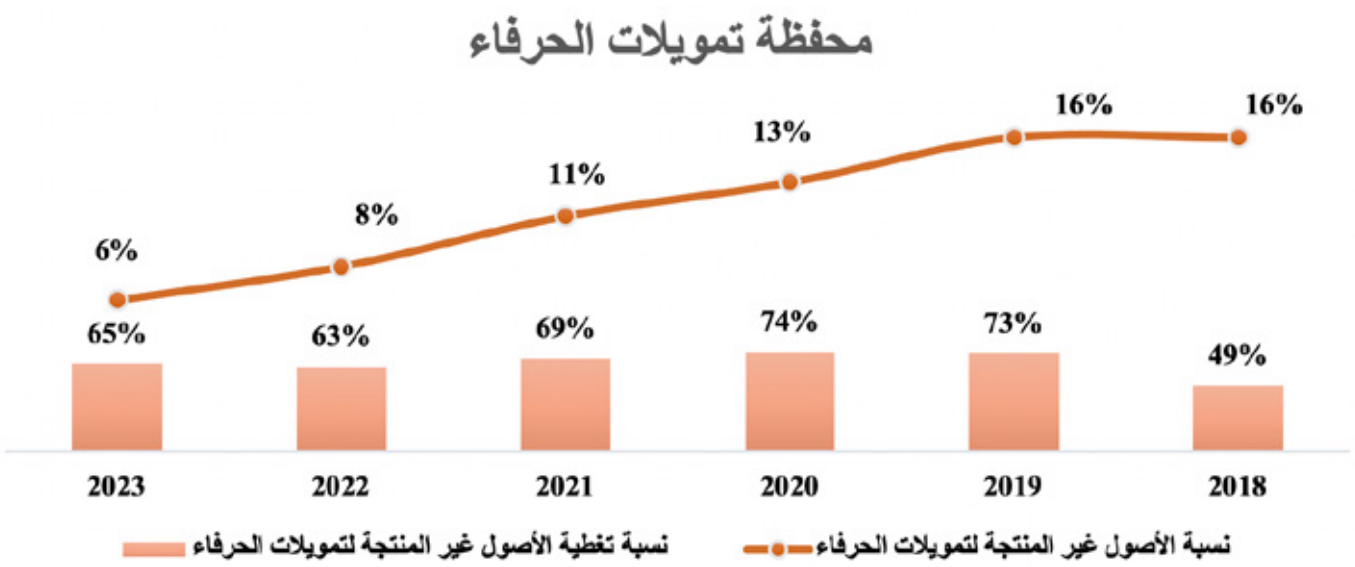

وفيما يخص تقييم جودة محفظة تمويلات الحرفاء، تحسنت نسبة الأصول غير المنتجة لتنخفض إلى 6% نهاية سنة 2023 مقابل 8% مسجلة نهاية سنة 2022 وفي المقابل ارتفعت نسبة تغطية المخاطر المتأتية من هذه التمويلات لتصل إلى 65% نهاية سنة 2023 مقابل 63% مسجلة نهاية سنة 2022.

ودائع الحرفاء

ارتفع رصيد ودائع الحرفاء ليبلغ 1 905 مليون دينار تونسي نهاية 2023 مقابل 1 769 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022 مسجلا بذلك زيادة بقيمة 136 مليون دينار تونسي (+8%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 8%.

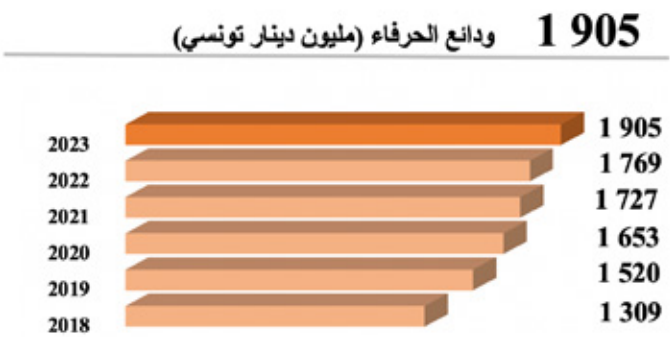

وفيما يلي تحليل لودائع الحرفاء حسب الصيغة

ودائع الحرفاء	2022	2023	الزيادة بالأرقام	الزيادة بالنسبة
حسابات تحت الطلب	650	664	+14	% 2+
حسابات الاستثمارات المخصصة للحرفاء	430	543	+113	% 26+
حسابات الادخار	368	410	+42	% 11+
حسابات الاستثمارات غير المخصصة للحرفاء	267	228	-39	% 15-
مبالغ أخرى مطلوبة	53	60	+6	% 11+
المجموع	**1 769**	**1 905**	**+136**	**% 8+**

سجلت الحسابات تحت الطلب زيادة بقيمة 14 مليون دينار تونسي (+2%) ليبلغ رصيدها 664 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 650 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل هذه الحسابات 35% من جملة ودائع الحرفاء وهي الحصة الأكبر.

سجلت حسابات الاستثمار المخصصة للحرفاء زيادة لقيمة 113 مليون دينار تونسي (+26%) ليبلغ رصيدها 543 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 430 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل هذه الحسابات 29% من جملة ودائع الحرفاء.

كما شهدت حسابات الادخار ارتفاعا بقيمة 42 مليون دينار تونسي (+11%) ليبلغ رصيدها 410 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 368 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل هذه الحسابات 22% من جملة ودائع الحرفاء.

في المقابل عرفت حسابات الاستثمار غير المخصصة للحرفاء تراجعا بقيمة 39 مليون دينار تونسي (-15%) ليبلغ رصيدها 228 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 267 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل هذه الحسابات 12% من جملة ودائع الحرفاء.

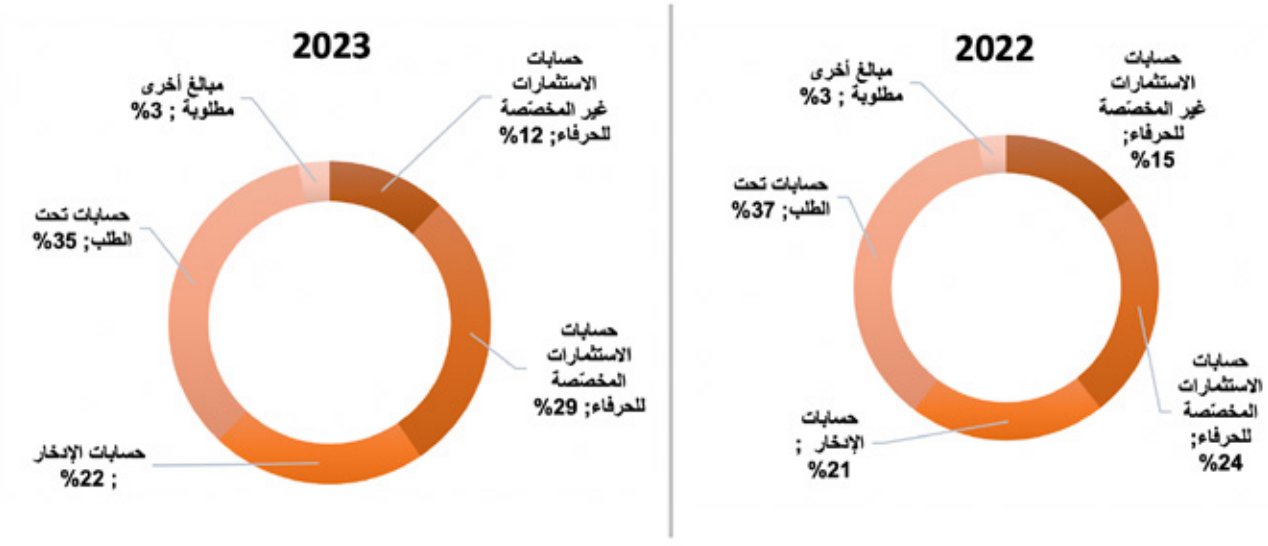

وفيما يلي تحليل لودائع الحرفاء حسب السوق:

ودائع الحرفاء	2022	2023	الزيادة بالأرقام	الزيادة بالنسبة
أفراد	1 191	1 283	+91	% 8+
شركات	577	623	+45	%8+
المجموع	1 769	1 905	+136	% 8+

سجلت ودائع الأفراد زيادة بقيمة 91 مليون دينار تونسي (+8%) لتبلغ 1 283 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مقابل 1 191 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022. وتمثل ودائع الأفراد 67% من مجموع ودائع الحرفاء.

سجلت ودائع الشركات زيادة بقيمة 45 مليون دينار تونسي (+8%) لتبلغ 623 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2023 مقابل 577 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022. وتمثل ودائع الشركات 33% من مجموع ودائع الحرفاء.

تحليل لودائع الأفراد حسب الصيغة :

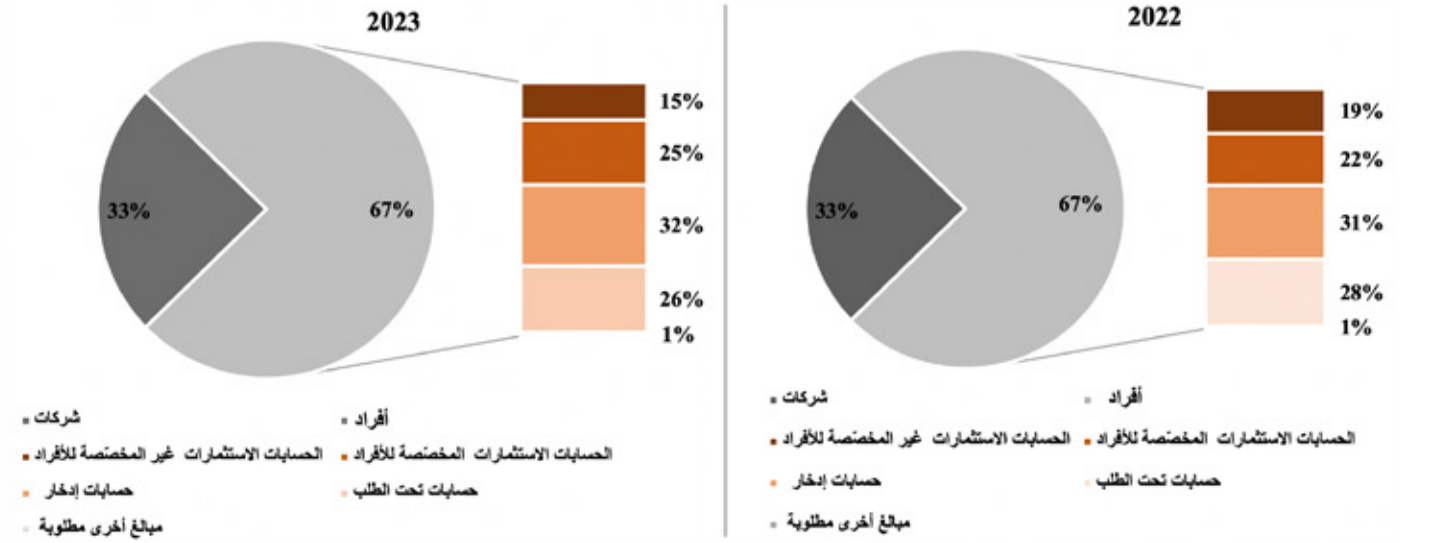

تراجعت حصة الحسابات تحت الطلب من جملة حسابات الأفراد بنقطتين لتبلغ 26% نهاية سنة 2023 مقابل 28% مسجلة لنهاية سنة 2022 في المقابل ارتفعت حصة الحسابات الاستثمارية المخصصة من جملة حسابات الأفراد بثلاث نقاط لتبلغ 25% نهاية سنة 2023 مقابل 22% مسجلة لنهاية سنة 2022.

أما بالنسبة لحصة حسابات الادخار فقد ارتفعت بنقطة واحدة لتبلغ 32% نهاية سنة 2023 مقابل 31% مسجلة سنة 2022

في المقابل تراجعت حصة الحسابات الاستثمارية غير المخصصة من جملة حسابات الأفراد بأربع نقاط لتصل إلى 15% نهاية سنة 2023 مقابل 19% مسجلة لنهاية سنة 2022.

الأصول الثابتة المادية وغير المادية

ارتفع حجم الأصول الثابتة لبنك البركة تونس ليبلغ 133 مليون دينار تونسي مع نهاية سنة 2023، مقارنة بـ 124 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 9 مليون دينار تونسي (+7%). وتأتي هذه الزيادة كنتيجة مباشرة للاستثمارات النوعية التي نفذها البنك خلال السنوات الخمس الأخيرة، وعلى رأسها اقتناء، تهيئة، وتجهيز المقر الرئيسي الجديد، الذي سيشكل انطلاقة جديدة للبنك عند افتتاحه المرتقب في نهاية سنة 2024.

الأموال الذاتية

بلغ مجموع الأموال الذاتية لبنك البركة تونس في نهاية سنة 2023 ما قيمته 275 مليون دينار تونسي، مقارنة بـ 248 مليون دينار تونسي خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مما يعكس زيادة قدرها 27 مليون دينار تونسي (+11%). ويعود هذا التطور البارز إلى الأداء المالي المتميز للبنك وإلى الاحتياطيات الناتجة عن إعادة استثمار الأرباح في إطار شركة **«البركة سيكار»**، التي تأسست سنة 2021 بهدف دعم خطط النمو وتعزيز النشاط الاستثماري.

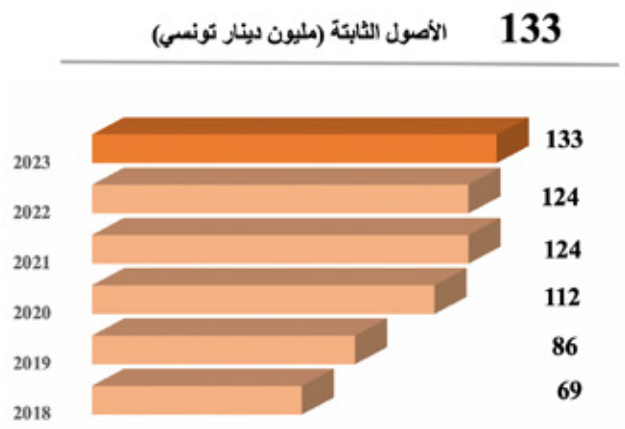

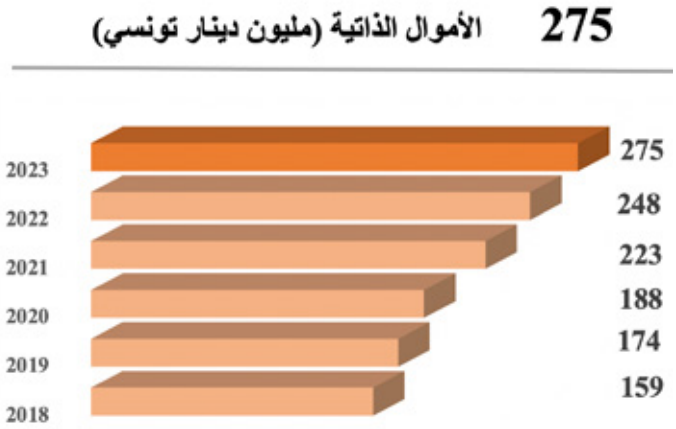

وإلى جانب ذلك، ركزت هذه الاستثمارات على تطوير وتحديث نظم الخدمات الموجهة للحرفاء، خاصة في المجال الرقمي، بهدف تسريع وتسهيل العمليات المصرفية وتحسين جودتها. كما تم اعتماد أحدث التقنيات والتجهيزات الإعلامية، مما أسهم بشكل ملحوظ في تقليص التكاليف وزيادة الكفاءة التشغيلية للموظفين وفي إطار استراتيجيته الرامية إلى تعزيز الانتشار وتوسيع نطاق خدماته، عمل البنك على زيادة التفرعات وتقريب الخدمات من أكبر عدد ممكن من الحرفاء، تأكيداً لالتزامه بتلبية احتياجاتهم بأعلى مستويات الجودة والابتكار.

وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، سجلت الأموال الذاتية نموًا استثنائيًا بلغ 73%، رغم توزيع أرباح بنسبة 19% من رأس المال بداية من سنة 2021، مما يعكس كفاءة البنك في تحقيق التوازن بين توزيع العوائد وتعزيز قاعدة رأس المال.

وفي هذا السياق، يواصل البنك التزامه برؤية استراتيجية محكمة تهدف إلى إعادة توظيف جزء من الأرباح السنوية في استثمارات مستدامة من خلال **«البركة سيكار»**، بما يدعم دوره الريادي في تمويل الاقتصاد الوطني ويعزز مكانته في القطاع المصرفي.

2.2 نتائج البنك

أرباح التمويلات

سجلت أرباح التمويلات نموا حيث بلغت 147 مليون دينار تونسي نهاية 2023 مقابل 129 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022 مسجلة بذلك زيادة بقيمة 18 مليون دينار تونسي (+14%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 16%.

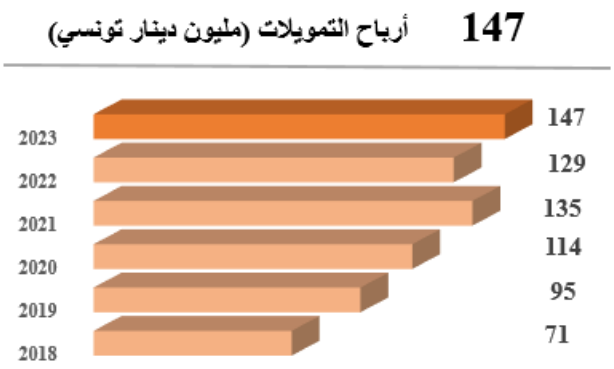

تحليل لأرباح التمويلات حسب الصيغة :

أرباح التمويلات	2022	2023	الزيادة بالأرقام	الزيادة بالنسبة
أرباح / المرابحة	89	97	+8	+9 %
أرباح / الإيجار	19	25	+5	+27 %
أرباح / شهادات الإيجار المالي	20	25	+5	+27 %
المجموع	129	147	+18	+14 %

سجلت أرباح المرابحة زيادة بقيمة 8 مليون دينار تونسي (+9%) لتبلغ 97 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 89 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل أرباح المرابحة 66% من جملة الأرباح.

سجلت أرباح الإيجار زيادة بقيمة 5 مليون دينار تونسي (+27%) لتبلغ 25 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 19 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل أرباح الإيجار 17% من جملة الأرباح.

سجلت أرباح شهادات الإيجار المالي زيادة بقيمة 5 مليون دينار تونسي (+27%) لتبلغ 25 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2023 مقابل 20 مليون دينار تونسي في نهاية سنة 2022. وتمثل أرباح شهادات الإيجار المالي 17% من جملة الأرباح.

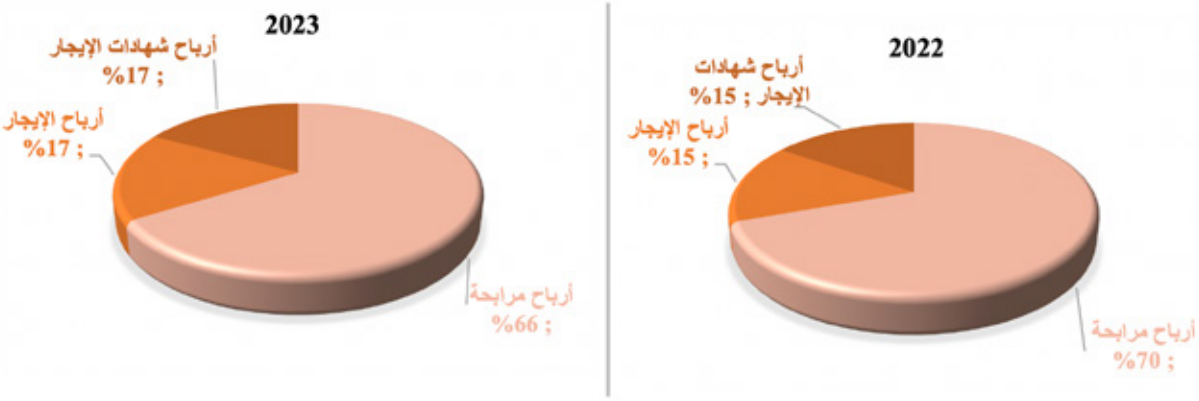

العمولات

شهدت العمولات زيادة بقيمة 2 مليون دينار تونسي لتبلغ 28 مليون دينار تونسي نهاية 2023 مقابل 26 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022 (+8%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 13%

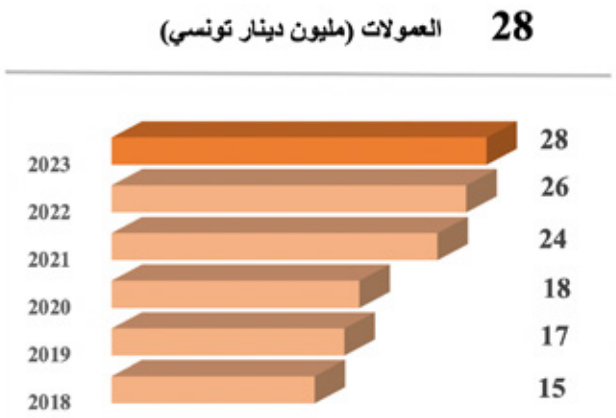

الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي زيادة بقيمة 9 مليون دينار تونسي ليبلغ 138 مليون دينار تونسي نهاية 2023 مقابل 129 مليون دينار تونسي نهاية سنة 2022 (+7%) مع معدل نمو للخمس سنوات يساوي 16%

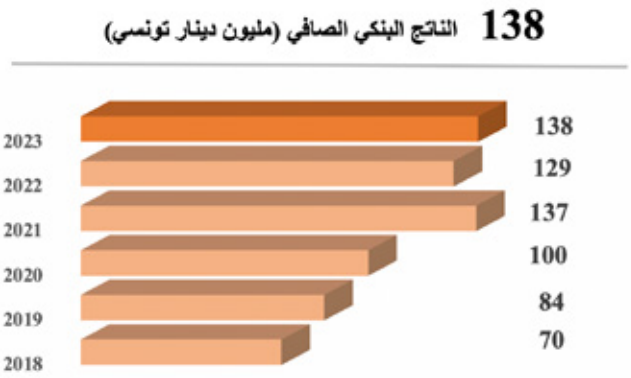

تحليل لتركيبة الناتج البنكي الصافي :

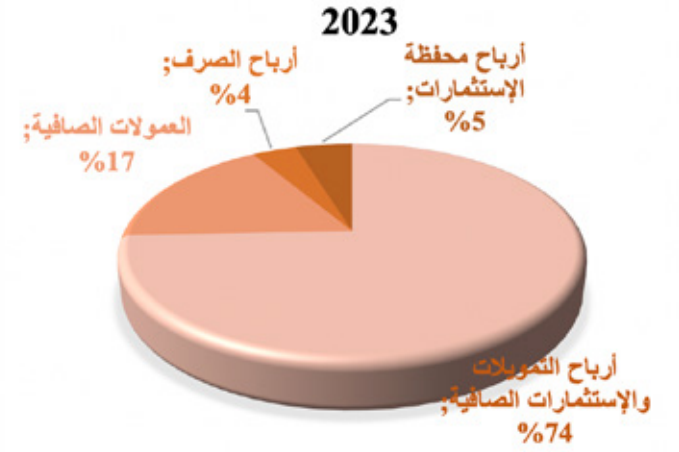

3.2 الإحصائيات الأخرى

سجل عدد الحسابات ارتفعا هاما خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 130% ليصل إلى 156 935 حساب في نهاية سنة 2023 وذلك مع العمل بنفس عدد الفروع وعدد الموظفين تقريبا وقد تم فتح 106 23 حساب جديد خلال سنة 2023

كما شهد عدد الحرفاء بدوره زيادة هامة أيضا خلال الخمس سنوات الأخيرة بنسبة 121% ليصل إلى 102 648 حريف في نهاية سنة 2023. وقد تم استقطاب 13 839 حريف جديد خلال سنة 2023

عمل البنك على تطوير وتحديث منظومة الخدمات الخاصة بالبطاقات النقدية إضافة إلى توفير أكثر من 12 بطاقة نقدية والتي تتماشى مع حاجيات مختلف شرائح الحرفاء وهذا ما ساهم بشكل فعال في زيادة عدد البطاقات النقدية التي تضاعف حجمها بأكثر من 6 مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة ليصل عددها إلى 93 703 بطاقة في نهاية سنة 2023. وقد تم تسويق 17 609 بطاقة نقدية جديدة خلال سنة 2023.

من أهم المنتجات التي تم توفيرها للحرفاء هي الباقات التي تضم عدد من الخدمات بأسعار تفاضلية. وقد لقيت تجاوب كبير من الحرفاء حيث أن الحريف يقوم باختيار باقة الخدمات التي تتماشى مع متطلباته. وهنا حرص البنك على تنويع وتكثيف الباقات لتوفير خدمات مستهدفة ومميزة لحرفائنا وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد الباقات المسوقة من 4 487 باقة خلال سنة 2019 إلى 27 228 باقة في نهاية سنة 2023. وتم تسويق 5 156 باقة جديدة خلال سنة 2023.

4.2 مؤشرات المردودية

شهدت مؤشرات المردودية تطورا هاما خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع مؤشر العائد على الأموال الذاتية ليبلغ نسبة 23% نهاية سنة 2023 مقابل 3% نهاية سنة 2018. كما ارتفع مؤشر العائد على الأصول ليبلغ نسبة 2% نهاية سنة 2023 مقابل 0.2% نهاية سنة 2018. وتعكس هذه النتائج ديناميكية البنك ومرونته في التأقلم مع الظروف الاقتصادية الصعبة ومواجهة كل التحديات للمحافظة على النسق التصاعدي لتطور النتائج والتحسين في المردودية.

سجل مؤشر العمولات على مصاريف الأعوان نموا بثمان نقاط ليبلغ نسبة 56% نهاية سنة 2023 مقابل نسبة 48% نهاية سنة 2018. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع القدرة الإنتاجية للموظفين ودعمهم من قبل البنك ومزيد تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم المهنية للوصول إلى نتائج أفضل.

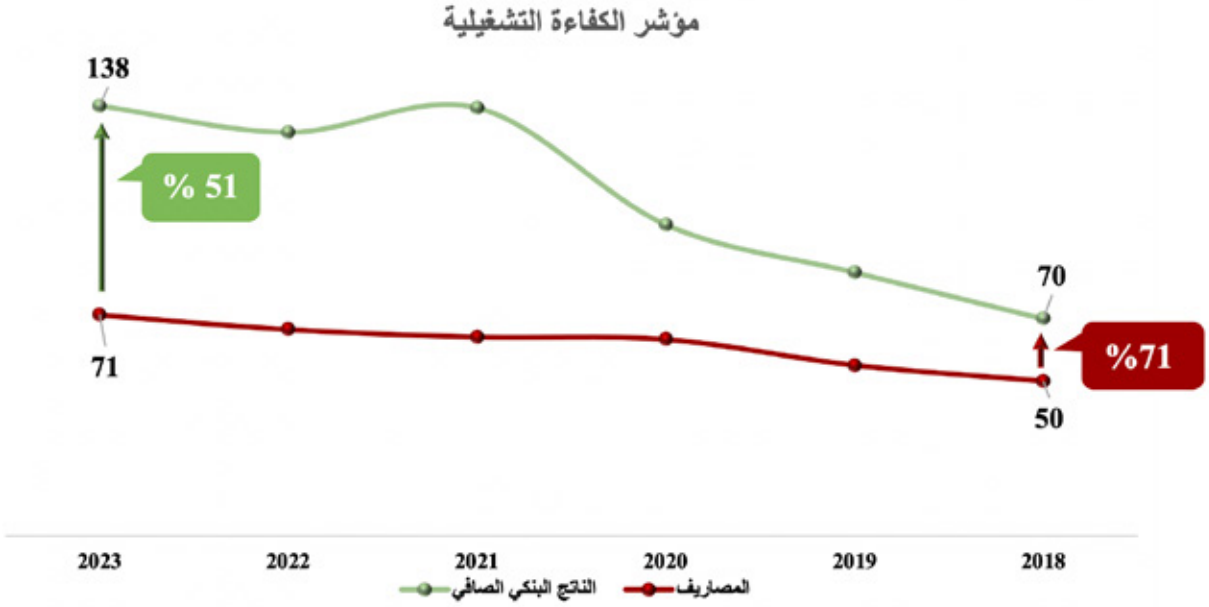

سجل مؤشر الكفاءة التشغيلية تحسنا بـ عشرون نقطة لينخفض إلى نسبة 51% نهاية سنة 2023 مقابل نسبة 71% مسجلة نهاية سنة 2018. ويعود ذلك إلى نمو الناتج البنكي الصافي بنسق تصاعدي سريع بينما سجلت المصاريف نموا بطيئا معتدلا وهذا يعكس قدرة البنك على التحكم أكثر في الأعباء وتوجيهها بطريقة إيجابية للمحافظة على الكفاءة الفعالة.

VI. الحوكمة

1. هيكلة رأس مال البنك

المساهم	النسبة المئوية	المبلغ
مجموعة البركة	78,40%	94 079 040
الدولة التونسية	10,00%	12 000 000
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	7,03%	8 436 600
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2,97%	3 563 400
حسين محسن الحارثي	1,60%	1 920 000
مساهمون آخرون	0,00%	960
الإجمالي	**100,00%**	**120 000 000**

2. مجلس الإدارة

اسم العضو	الصفة
الأستاذ عبد الإله صباحي	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ عيسى الحيدوسي	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذة امال بوغديري	عضو
الأستاذ صالح محمد اليوسف	عضو
الأستاذة سنية الزغلامي	عضو
الأستاذ ناجي بوسلامة	عضو
الأستاذ يحي الشملالي	عضو
الأستاذ محمد مصطفى خميرة	عضو
الأستاذ محمد دواس	عضو مستقل
الأستاذ صالح الحناشي	عضو مستقل
الأستاذ زياد التومي	عضو

3. صلاحيات، اجتماعات وتشكيلات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

1.1 لجنة التدقيق والحوكمة

تتمثل الحوكمة في مجموعة من المبادئ التي تدير العلاقات بين الإدارة التنفيذية لبنك البركة تونس ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وتحدّد المسؤوليات الخاصة بكل طرف منهم. وتقوم ركائز الحوكمة المؤسّسيّة على وضع نظام داخلي يشمل السياسات والأشخاص والعمليات التي تهدف إلى تلبية تطلعات المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من خلال التوجيه الفعّال، ومراقبة أنشطة الإدارة الجيّدة باستخدام الفطنة التجارية والموضوعية والنزاهة، ودعم الشفافية والإفصاح.

وتم في هذا الإطار إعداد ميثاق لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في بنك البركة تونس والذي يعدّ مطلبًا بالغ الأهميّة على المستوى الدولي ومن المقوّمات الأساسية لنجاح البنك ومجموعة البركة التي ينتمي إليها. حيث يُؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظفون والمساهمون أن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة كفيل بضمان استمرارية المؤسّسة وتحقيق المردودية المالية المستدامة على المدى الطويل، وأن الالتزام بأفضل الممارسات العالمية في المجال يساعدهم في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه حماية مصالح المساهمين والمتعاملين على أحسن وجه ويُمَكّنهم من خلق بيئة متميّزة قادرة على تعزيز ثقة المستثمرين ووفائهم إزاء المؤسّسة.

فبنك البركة تونس يسعى جاهدا إلى تحقيق أعلى معايير السلوك المهني والأخلاقي من خلال النهوض بموارده البشرية بمختلف المستويات والوظائف، والالتزام التام بجميع القوانين والقواعد والأنظمة التي تحكم أعمال البنك، ودعم قيم المسؤولية الاجتماعية ومراعاة متطلبات الإفصاح، بما من شأنه أن يعزّز صورة المؤسّسة داخليًا وخارجيًا ويساهم بشكل كبير في نجاح أعماله على المدى الطويل.

إن مجلس إدارة بنك البركة تونس هو الجهة المسؤولة عن تبنّي مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطبيق أفضل الممارسات في المجال وعملا بأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومنشور البنك المركزي التونسي عدد 05 لسنة 2021 المتعلق بإطار الحوكمة في البنوك والمؤسّسات المالية، فإنه يتعيّن على بنك البركة تونس وضع منظومة حوكمة ناجعة من شأنها أن تؤمن ديمومته وتحافظ على مصالح المودعين والدائنين والمساهمين. وقد تم في هذا الإطار وضع منظومة للمراقبة الداخلية ملائمة لطبيعة نشاط البنك وحجمه تضمن نجاعة العمليات والحفاظ على الأصول والتحكم في المخاطر في إطار الامتثال للقوانين والتشريعات الجارية

وتشمل هذه المنظومة القواعد والآليات التالية :

- لائحة لجنة التعيينات والتأجير؛
- لائحة التدقيق الداخلي؛
- سياسة نظام الرقابة الداخلية؛
- سياسة الامتثال؛
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- سياسة مكافحة الرشوة والفساد؛
- سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغ؛
- سياسة المعلومات المالية؛
- سياسة الإبلاغ والإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
- نظاما إجرائيا للعمليات ولمراقبتها يكفل سلامتها ويمكن من
- تجنب استخدام البنك في أنشطة مالية واقتصادية غير مشروعة؛
- تنظيما إداريا ومحاسبيا يضمن مصداقية البيانات المالية؛
- نظاما داخليا لتوثيق العمليات والمعلومات؛
- سياسة لإحكام التصرف في تضارب المصالح؛
- إطار التنسيق بين لجنة التدقيق ولجنة المخاطر؛
- لائحة لجنة التدقيق والحوكمة؛
- لائحة لجنة المخاطر؛

صلاحيات لجنة التدقيق والحوكمة

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس إدارة البنك في عدة مجالات من بينها البيانات المالية والمراقبة الداخلية بما في ذلك التدقيق الداخلي

طبقا لمقتضيات الفصل 49 من قانون البنوك والمؤسسات المالية عدد 48 لسنة 2016 والفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 05-2021 فإن لجنة التدقيق تتولى بالخصوص :

- التحقق من صحة البيانات المالية وجودة منظومة مراقبة المخاطر والتحكم فيها.
- تجديد سياسات التدقيق والإفصاح المالي.
- مراقبة تنفيذ المبادئ والممارسات المحاسبية للمؤسسة.
- مراقبة نجاعة منظومة المراقبة الداخلية، من خلال الاطلاع على تقارير هياكل الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي والبنك المركزي التونسي.
- متابعة تنفيذ خطط العمل الهادفة إلى تصحيح النقائص المثارة في تقارير التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير التفقد من البنك المركزي التونسي.

ميثاق لجنة التدقيق والحوكمة

- مراقبة نشاط هيكل التدقيق الداخلي، والمصادقة على برنامج التدقيق السنوي ومتابعة كل من نشاط الامتثال وباقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية عند الاقتضاء.
- اقتراح تعيين او عزل مراقبي الحسابات والمدققين الخارجين على الإدارة العامة وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها، مع مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة والمطبقة في المؤسسة.
- العمل على تزويد هيكل التدقيق الداخلي بالموارد البشرية واللوجستية اللازمة لتنفيذ جميع مهامه بشكل فعال ومستقل.

تركيبة لجنة التدقيق والحوكمة

صادق مجلس إدارة بنك البركة تونس على التركيبة الجديدة للجنة التدقيق والحوكمة طبقا لمحضر اجتماع مجلس الإدارة عدد 148 المنعقد بتونس بتاريخ 19 ماي 2021 وتتكون اللجنة حاليا من 4 أعضاء وهم :

اسم العضو	الصفة
السيد صالح الحناشي	رئيس اللجنة - عضو مستقل
السيد صالح محمد اليوسف	عضو - ممثل عن مجموعة البركة
السيد يحيى الشملالي (*)	عضو - ممثل عن الدولة التونسية
السيد أحمد خذر (**)	عضو - ممثل عن الدولة التونسية

(*) قام بتعويض السيدة سنية الزغلامي من تاريخ انعقاد لجنة التدقيق و الحوكمة رقم 84 بتاريخ 22 أوت 2022.

(**) قام بتعويض السيد عبد الرحمان الخشتالي من تاريخ انعقاد لجنة التدقيق و الحوكمة رقم 88 بتاريخ 22 أوت 2023.

أعمال لجنة التدقيق والحوكمة

يهدف احترام لجنة التدقيق والحوكمة للقوانين والتشريعات الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي واعتمادا على ميثاق اللجنة، قامت لجنة التدقيق خلال سنة 2023 بعقد أربعة اجتماعات وفقا لمتطلبات منشور البنك المركزي التونسي الجديد عدد 05-2021 والمتعلق بإطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية.

	اجتماع عدد 86 21 فيفري 2023	اجتماع عدد 87 23 ماي 2023	اجتماع عدد 88 22 أوت 2023	اجتماع عدد 89 14 نوفمبر 2023
عدد الأعضاء الحاضرين	4	4	4	4
النسبة	100%	100%	100%	100%

ركزت اعمال لجنة التدقيق والحوكمة على :

المواضيع القارة: وتشمل متابعة تنفيذ التوصيات الهادفة الى مزيد تحسين جودة منظومة الرقابة الداخلية التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق والحكومة ومتابعة توصيات الهياكل الرقابية ومراجعة البيانات المالية للبنك.

مواضيع أخرى: هي النقاط التي تتطلبها الأحكام التنظيمية أو يدرجها أعضاء اللجنة في جدول أعمال الاجتماعات نظرا لتأثيرها على نظام الرقابة الداخلية للبنك.

2.1 لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة المخاطر مساعدة مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بتحديد جميع المخاطر، تقييمها ومتابعتها ومدى الامتثال للوائح والسياسات المعتمدة في البنك في هذا المجال

تقوم لجنة المخاطر بجميع المهام الموكلة إليها بموجب القانون والقانون الأساسي للبنك وتشمل هذه المهام أساسا المجالات التالية :

- تصميم وتحديث استراتيجيات وسياسات إدارة جميع المخاطر في المجموعة قصد اعتمادها من قبل مجلس الادارة والسهر على تنفيذها.
- وضع ومراجعة حدود التعرض إلى المخاطر Risk Exposures وأسقف المخاطر (Risk Limits).
- مساندة مجلس الإدارة في تقييم المخاطر الناجمة عن القرارات الاستراتيجية التي يتخذها.
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير والمتطلبات الموضوعة سواء من السلطات الرقابية أو إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة أو الرقابة الدولية لجنة بازل مثلا من جهة أخرى.
- تحليل جميع المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك بما في ذلك المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وتقييم مدى تطابقها مع استراتيجية إدارة المخاطر.
- متابعة مؤشرات توزيع وتغطية المخاطر والمضبوطة من سلطة الاشراف البنك المركزي التونسي.
- الموافقة على خطّة استمرارية نشاط البنك.

تركيبة لجنة المخاطر

تتكون اللجنة حاليا من 4 أعضاء وهم :

اسم العضو	الصفة
السيد محمد الدواس	رئيس اللجنة
السيد عبد الاله الصباحي	عضو
السيد زياد التومي	عضو
السيدة سنية الزغلامي	عضو

أعمال لجنة المخاطر

اجتمعت لجنة مخاطر بنك البركة تونس خلال سنة 2023، 4 مرات في إطار مسؤولية متابعة نشاط الإدارة المركزية للمخاطر، غطت اللجنة خلال سنة 2023 مواضيع عديدة ومن أهمها.

الوضع الاقتصادي	المتابعة بصفة مستمرة ولصيقة للوضع الاقتصادي العالمي والمحلي والكشف على العوامل التي من شانها ان تؤثر على مخاطر البنك او مردوديته
متابعة مؤشرات مخاطر البنك	المتابعة بصفة ثلاثية احترام البنك لمؤشرات كافة المخاطر التي قد يتعرض اليها البنك
مشروع اعتماد معايير بازل 3	مشروع اعتماد معايير بازل 3 لمخاطر الائتمان مناقشة تقرير حول تغطية التزامات البنك- سبتمبر 2023
منظومة التصنيف الداخلي	تقييم منظومة التصنيف الداخلي في إطار اجتماع لجنة المخاطر
سياسة المخاطر المقبولة	متابعة الحدود المقبولة بصفة دورية تحيين سياسة المخاطر المقبولة وفقا للقطاعات و المصادقة عليها من طرف اللجنة في اوت 2022

توزيع تعرضات البنك وفق القطاعات

توزيع تعرضات البنك وفقا للمناطق الجغرافية

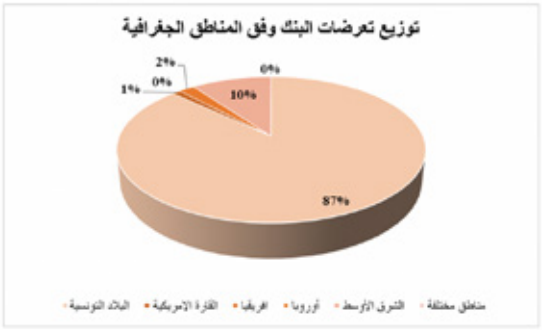

تركيبة الأموال الذاتية ومدى ملاءمتها مع مستوى المخاطر بالبنك

مليون دت	2023
الأموال الذاتية الصافية	271
الأموال الذاتية الصافية الأساسية	257
مجموع المخاطر	1 634
مخاطر الائتمان	1 366
المخاطر التشغيلية	253
مخاطر السوق	15
مؤشر رأس المال	%18.05
مؤشرTier 1	%17.05

سياسة المخصصات لتغطية المخاطر

- تصنيف الحرفاء وفقا لمتطلبات البنك المركزي التونسي وتسجيل المخصصات

وفقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، فان البنك المركزي التونسي والمؤسسات المالية التونسية تعتمد على 5 تصنيفات في إطار مجابهة عدم خلاص تعهدات حرفائه وتقليصا لوطء الخسائر المحتملة، يقوم بنك البركة تونس بتسجيل مخصصات.

يتم تحديد هذه المخصصات بصفة فردية على كل الاصول المصنفة التي تفوق قيمتها 50 ألف دينار تونسي وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التامين والمؤسسات المالية الى جانب الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسجيل خسائر في قيمتهم. تجدر الاشارة الى انه لا يتم اعتبار الضمانات العقارية كضمانات مقبولة الا في حال توفر رهن مسجل لفائدة البنك وتقييمات مستقلة ودورية لقيمة العقار من شانها ضمان عملية تسييل العقار المقدم بصفة سريعة ووفقا للسعر المقيم.

مع الاشارة الى انه في حال تصنيف احدى تعهدات الحريف، تخضع كافة تعهداته الى نفس التصنيف المعتمد.

- الاصول الجارية

تعتبر اصولا جارية، الاصول التي تحقق خلاص اقساطها او سدادها الكامل في الآجال المحددة والمسندة الى الشركات التالية:

- شركات تتمتع بوضعية مالية متوازنة، مصادق عليها من قبل مراقب حسابات في مدة لا تتجاوز 18 شهرا وبوضعية مالية مؤقتة لم تتجاوز 3 أشهر.
- شركات خضعت لزيارات ميدانية افادت تقاريرها بحسن التصرف وبوجود توقعات نشاط مرضية.
- الشركات التي تتمتع بمساعدات تتوافق شكلا وحجما مع نشاطهم الرئيسي ومع قدرتها الحقيقية على السداد.

- الاصول غير الجارية

صنف 1: التعهدات التي تتطلب متابعة خاصة

يشمل الصنف ١ جميع الأصول التي من المتوقع ان يكون خلاص اقساطها او استرجاعها في الآجال التعاقدية مؤمنا والتي يجب تتبعها وتتميز هذه الشركات بالخاصيتين التاليتين :

- الوضع المالي للشركة في تدهور
- قطاع الشركة يواجه صعوبات

تخضع كل من التعهدات الجارية والتعهدات غير الجارية صنف ١ الى تسجيل مخصصات جماعية من شانها تغطية المخاطر الكامنة. تتم مراجعة هذه المخصصات بصفة دورية على ان تكون عملية التخفيض او الترفيع في قيمة هذه المخصصات مبررة بتحسن او تدهور محفظة هذه التعهدات.

على مراقب حسابات البنك ابداء رايه في مدى تغطية هذه المخصصات للمخاطر الكامنة.

صنف 2: التعهدات غير المؤكدة

يشمل الصنف 2 جميع الاصول التي يمثل استرجاعها او خلاص اقساطها في الآجال المحددة غير مؤكدا والتي تم اسنادها الى شركات تواجه صعوبات مالية قد تعرض استمرارية نشاطها الى الخطر وتقتضي تنفيذ تدابير الخلاص.

بالإضافة الى الخصائص المنصوص عليها في الصنف 1، فان هذه الشركات لديها واحدة على الأقل من الخصائص التالية :

- لم يعد شكل وحجم التعهدات متوافقة مع نشاطها الرئيسي لم يعد من الممكن تحديث تقييم الوضع المالي بسبب عدم توفر المعلومات او الوثائق اللازمة.
- وجود مشاكل او نزاعات إدارية بين الشركاء.
- وجود صعوبات تقنية، تسويقية او توريدية.
- تدهور التدفقات النقدية التي، في حال عدم وجود مصادر تمويل أخرى، تعرض الشركة الى عدم سداد أقساط ديونها في الآجال التعاقدية.
- وجود أقساط متأخرة تتراوح بين 90 و180 يوما.

يتضمن الصنف 2 على الأصول الأخرى التي لم يتم تسويتها في غضون 90 يوما دون ان تتجاوز 180 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 20% من قيمتها.

صنف 3: التعهدات المقلقة

يتضمن الصنف 3 على الالتزامات التي يكون تحقيقها او استردادها مهددا والتي تم اسنادها الى شركات تشير اوضاعها الى درجة من الخسائر المحتملة تتطلب من البنك اتخاذ اجراءات قوية لإبقائها عند الحد الأدنى.

عامة ما تكون هذه التعهدات مسندة الى شركات ذات خصائص الصنف 2 بشكل أكثر جدية مع تسجيل أقساط متأخرة تتراوح بين 180 و360 يوما.

يتضمن الصنف 3 على الأصول الأخرى التي لم يتم تسويتها في غضون 180 يوما دون ان تتجاوز 360 يوما.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 50% من قيمتها.

صنف 4: التعهدات المعرضة للخطر

يتضمن الصنف 4 على :

- الذمم المدينة التي لم تدفع منذ أكثر من 360 يوما
- التعهدات التي لا تظل قائمة بعد 360 يوما
- التعهدات التي يجب احتسابها كخسائر للبنك

يطلب من البنك استنفاذ جميع الإجراءات القانونية التي تهدف الى خلاص هذه التعهدات.

يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات تساوي 100% من قيمتها.

الى جانب المخصصات الفردية، يخضع هذا الصنف من الأصول الى مخصصات إضافية تحتسب وفقا للأقدمية في هذا الصنف وذلك بعد الحط من قيمة الأصول المرصودة كضمان حيث :

- بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و5 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 40% بالنسبة للأصول التي تتراوح اقدميتها بين 4 و7 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 70%
- بالنسبة للأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات يتم تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 100%
- تجدر الإشارة الى ان انه بالنسبة للأصول من الصنف 3،2 و4، يجب على البنك ان يدرج ضمن نتائجه الأرباح التي تم سدادها من قبل المدينين فعلا وبالتالي فانه يتم خصم أي ربح معترف به مسبقا ولم يتم دفعه فعليا.

وفقا لما سبق، فان المخاطرة الصافية تتمثل في قيمة الاصل بعد خصم:

- الارباح المحجوزة
- ضمانات الدولة، ضمانات مؤسسات التامين والمؤسسات المالية
- الضمانات المقدمة في شكل ودائع مالية او اصول مالية قابلة للتسييل دون تسجيل خسائر في قيمتهم
- المخصصات المكونة وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991

يتم احتساب الأقدمية وفقا للمعادلة التالية : **A=N-M+1**

A : الاقدمية في الصنف 4
N : سنة اقفال الحسابات
M : سنة التحول الى صنف 4

ملخص هيكل وأنشطة إدارة المخاطر

في إطار مهامها، تتولى إدارة المخاطر :

- إدارة سياسة واستراتيجية المخاطر
- تحليل المخاطر مع رؤية مستقبليه تحسبا للتدهور
- تحديد، تقدير، تحليل ومتابعة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المختلفة للبنك
- التحقق من الامتثال للإجراءات الداخلية
- نشر ثقافة المخاطر والرقابة على مستوى البنك
- ضمان تغطية شاملة لجميع أنشطة البنك من خلال المراقبة الدائمة
- تحديد المخاطر الرئيسية ووضع خارطة المخاطر للمؤسسة وتقييم مستويات التعرض لهذه المخاطر
- المتابعة المستمرة للأنشطة التي تنطوي على مخاطرة وتعرض البنك للمخاطر
- وضع سياسات لإدارة الأموال الذاتية والسيولة تتلاءم مع مستوى المخاطرة للبنك على أساس فردي ومجمّع
- وضع نظام لكشف أو إنذار مبكر في حالة تجاوز الأسقف المحددة للمخاطر
- إبداء الرأي في القرارات التي تؤدي إلى مخاطر عالية
- اقتراح الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر وأي شيء من شأنه تهديد الملاءة المالية والسيولة للبنك، وكذلك مصالح أصحاب المصلحة
- وجوب عدم الجمع بين مهام وظيفة مدير إدارة المخاطر مع مسؤوليات أو مهام أخرى داخل البنك.

3.1 لجنة الرقابة الشرعية

تتلخص أنشطة هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للسنة المالية 2023 في هذه الفقرة :

إن الهدف الرئيسي من وجود هيئة مراقبة مطابقة لمعايير الصيرفة الإسلامية في بنك البركة تونس هو مساعدة إدارة البنك على أن تكون أعمالها ومنتجاتها جارية على ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وذلك ببيان الحكم الشرعي والظفر بالحلول لبعض القضايا المصرفية لتتلاءم مع الأحكام الشرعية والقوانين المعمول بها.

وفي هذا الإطار قامت الهيئة خلال سنة 2023 بمراجعة قائمة الصرف من حساب النفع العام لسنة 2022 وجدول الشروط المصرفية لسنة 2023 اضافة الى مراجعة جملة من العقود والاتفاقيات وانظمة التأسيس واللوائح وادلة السياسات والاجراءات الى جانب الاطلاع على تقارير للتدقيق الشرعي الداخلي والإجابة على الاستشارات الشرعية.

البركة

التقرير الشرعي السنوي
لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وعلى اله وصحبه وسلم

حضرات السادّة والسيّدات مساهمي بنك البركة تونس / المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يشرفنا أن نقدم لكم التقرير الشرعي السنوي عن نشاط بنك البركة تونس للسنة المالية **2023** بناءً على ما يلي :

أ- لقد راقبت هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها إدارة البنك خلال الفترة الماليّة المنتهية في 2023/12/31. كما قامت الهيئة بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عمّا إذا كانت إدارة البنك تقيّدت بأحكام الشريعة الإسلامية والتزمت بالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عنها.

ب- تقع على إدارة البنك مسؤولية تنفيذ أعمالها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وتنحصر مسؤولية الهيئة في إبداء الرأي المستقل بناءً على مراقبة عمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

ج- لقد قامت الهيئة بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من إدارة البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وذلك من خلال التقارير التي قدّمها التدقيق الشرعي.

د- كما تم تخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها الهيئة ضروريّة لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن إدارة البنك لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

بنك البركة تونس
رأس المال : 120.000.000 دينار
88، شارع الهادي شاكر - 1002 تونس
الهاتف: 000 790 71 (216+) - 500 186 71 (216+)
الفاكس: 235 780 71 (216+)

السويفت : BEITTNTT
س. تجاري : B137451996
ت. ج : FPM031041b
www.albarakabank.com.tn

Al Baraka Bank Tunisia
Capital : 120.000.000 Dinars
88, AV Hédi Chaker 1002 - Tunis
Tél. : (+216) 71 790 000 - (+216) 71 786 500
Fax : (+216) 71 780 235

Swift : BEITTNTT
RC : B137451996
MF : FP031041
www.albarakabank.com.tn

PETA 002

في رأينا :

أوّلا : أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها بنك البركة تونس خلال السنة الماليّة المنتهية في 2023/12/31 التي اطلعنا عليها تمت وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ثانيا : أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ثالثا : أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها أحكام الشريعة الإسلامية لم يقع إدراجها ضمن نتائج السنة، ويتم صرفها في أوجه البرّ ولصالح النفع العام.

رابعا : أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين.

وفي الختام، نرفع لإدارة بنك البركة تونس ولمسيّريها ولإطاراتها شكرنا وتقديرنا لحرصها الدائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالهم.

والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين

تونس في 20 رجب 1445 الموافق ل 1 فيفري 2024

هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس

رئيس الهيئة
سماحة مفتي الجمهورية الشيخ هشام بن محمود

نائب رئيس الهيئة
فضيلة الشيخ الدكتور منير بنجمور

عضو الهيئة
فضيلة الشيخ الدكتور رائف الفقيه

عضو الهيئة
سعادة الأستاذ محمد صالح فراد

4.1 لجنة التعيين والتأجير

تساعد لجنة التعيين والتأجير مجلس الإدارة في تصميم ومتابعة السياسات المتعلقة بـ :

- التعيين والمكافآت
- استبدال المديرين التنفيذيين والإدارة العليا والتوظيف؛
- إدارة حالات تضارب المصالح

وتتولى اللجنة بشكل خاص :

- تصميم سياسة التعيين والمكافآت لرئيس مجلس الإدارة وأعضائه، ولجانه، والإدارة العامة، والمسؤولين عن الوظائف الأساسية وأعضاء لجنة مراقبة الامتثال لمعايير الصيرفة الإسلامية،
- تصميم سياسة الخلافة لأعضاء الهيئة الإدارية، ولجانها، وهيئة الإدارة، والمسؤولين عن الوظائف الأساسية، بالإضافة إلى مدقق العمليات المصرفية الإسلامية وأعضاء لجنة مراقبة الامتثال للمعايير المصرفية الإسلامية،
- تعيين أعضاء الهيئة الإدارية ولجانها وكذلك هيئة الإدارة ووظائف الرقابة،
- تصميم منهجية تقييم أعمال الهيئة الإدارية ولجانها

تتكون لجنة التسميات والمكافآت من :

اسم العضو	الصفة
السيد عيسى حيدوسي	رئيس اللجنة
السيد محمد مصطفى خميرة	عضو
السيد ناجي بوسلامة	عضو

خلال سنة 2023، عقدت لجنة التسميات والمكافآت 4 اجتماعات وفقاً للجدول الزمني التالي :

الاجتماعات	التاريخ	الحضور
الاجتماع 1	20/02/2023	66%
الاجتماع 2	25/05/2023	66%
الاجتماع 3	21/08/2023	66%
الاجتماع 4	16/11/2023	100%

VII. محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركة تـونـس

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البـركة تـونـس

فـي سـنة أربـع وعشـرون وألفيـن، وفـي يـوم الخميـس الثامـن عشـر مـن شـهر أفريـل الموافـق لـ 8 شـوال 1445 هـ، وعلـى السـاعة التاسـعة صباحا اجتمع مسـاهمي بنك البـركة تـونس فـي جمعية عامة عادية بمقر البنك الكائن بـ 88 شارع الهادي شاكر تونس للنظر فـي جـدول الأعمال التالـي :

1- تلاوة تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالتصرف لسنة 2023،

2- تـلاوة التقريـر العـام لمراقبـي الحسـابات المتعلـق بالقوائـم الماليـة الفرديـة والمجمّعـة للسـنة الماليـة 2023

3- المصادقة على القوائم المالية الفردية لسنة 2023

4- المصادقة على القوائم المالية المجمّعة لسنة 2023

5- تـلاوة التقريـر الخـاص المتعلـق بالاتفاقيـات المنظمـة المبرمـة خـلال، سـنة 2023 والمصادقـة علـى هـذه الاتفاقيـات

6- تـلاوة تقريـر «هيئـة مراقبـة مطابقـة معاييـر الصيرفـة الإسـلامية»، لسـنة 2023

7- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالتصرف لسنة 2023،

8- تخصيص النتائج وتوزيع الأرباح لسنة 2023،

9- المصادقـة علـى تعييـن أعضـاء مجلـس الإدارة لسـنوات 2024-2025-2026

10- تعيين مراقبي حسابات البنك لسنوات 2024-2025-2026

11- المصادقة على لوائح الجمعيّة العامة العادية.

وحضر الاجتماع كل من :

السيد عيسى الحيدوسي نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد الصحبي بوشارب ممثل عن الدولة التونسية

السيدة إيناس مفرّج ممثل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

السيد وجدي فرج ممثل عن الصندوق الوطني للتأمين على المرض

السيد محسن الدشتي ممثل عن مجموعة البركة (حضر عبر الفيديو)

السيد برهان الشابي كمراقب حسابات البنك عن مكتب MAZAR

السيد لمجد بن مبارك عن مكتب « Grant Thornton »

كمراقب حسابات البنك

الشـيخ رائـف الفقيـه عضـو هيئـة مراقبـة مطابقـة معاييـر الصيرفـة الإسـلامية

كما حضر الاجتماع كل من **السـيد محمـد المنصـر** المدير العام و**السـيد رضـوان الخليـع** المديـر العام المسـاعد و**السـيد إبراهيـم الأطـرش** كاتـب الجلسـة

تم تكوين مكتب الجمعية العامة على النحو التالي :

السيد عيسى الحيدوسي رئيسا

السيدة إيناس مفرّج محققا

السيد وجدي فرج محققا

إبراهيم الأطرش كاتبا

وبعد التثبت من ورقة الحضور، أكّد مكتب الجمعية العامة توفر النصاب القانوني حيث بلغت نسبة الحاضرين أو المنوب عنهم 98,3992 % من رأس مال البنك. كما أفاد المكتب إلى أنه تم احترام جميع صيغ وإجراءات الدعوة للجمعية العامة وأن جميع الوثائق القانونية قد وضعت على ذمة المساهمين في الآجال القانونية.

وعلى إثر ذلك استعرض السيد المدير العام للبنك تقرير مجلس الإدارة حول نشاط بنك البركة تونس لسنة 2023.

ثم تولى مراقبا حسابات البنك تلاوة تقريرهم العام حول القوائم المالية الفردية للبنك لسنة 2023 وتقريرهم العام حول القوائم المالية المجمّعة بعنوان نفس السنة وتقريرهم الخاص المتعلق بالعمليات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون البنكي وبالفصول 200 وما يليه و475 من مجلة الشركات التجارية.

وقام الشيخ رائف الفقيه عضو هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية بتلاوة التقرير الشرعي السنوي «لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية» للبنك لسنة 2023.

وقد عبّر الحاضرون الممثلون عن المساهمين عن استحسانهم ورضاهم عن النتائج التي حقّقها البنك خلال سنة 2023.

من جهتها جدّدت الممثلة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دعوتها بأن يكون للصندوق ممثل في مجلس إدارة البنك وحيث سبق للصندوق أن راسل وزارة المالية في هذا الغرض.

وحيث وعد ممثل وزارة المالية بالنظر في طلب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع مسؤولين بالوزارة.

وقد توجّه رئيس الجلسة السيد عيسى الحيدوسي، بعد الاطلاع على النتائج الاستثنائية التي حققها البنك خلال سنة 2023، بعبارات الشكر إلى الإدارة العامة بقيادة السيد محمد المنصر حيث عرف البنك منذ قدومه سنة 2018 نقلة نوعيّة بخصوص النتائج المحقّقة كما عبّر الحاضرون عن ارتياحهم خاصة فيما يتعلق بالمعايير الاحترازية التي يتوخاها البنك من ناحية تغطية المخاطر وغيرها من المعايير المعتمدة والتي من شأنها أن تجعل البنك في مراكز متقدمة من حيث النتائج وتغطية المخاطر.

كما طالب الحاضرين من الإدارة العامة المواصلة على نفس النسق لما فيه خير البنك والمساهمين.

وبعد المداولات، صادقت الجلسة العامة العادية على اللوائح التالية :

اللائحة الأولـــى :

إن الجمعية العامة العادية، بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بتصرف البنك لسنة 2023، والتقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية الفردية، تصادق على القوائم المالية الفردية لسنة 2023.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثانية :

إن الجمعية العامة العادية، بعد الاطلاع على التقرير العام لمراقبي الحسابات المتعلق بالقوائم المالية المجمّعة حول حسابات سنة 2023، تصادق على القوائم المالية المجمّعة لسنة 2023.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثالثة :

بعد الاطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تصادق الجمعية العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفة الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائـحة الرابعة :

اطلعت الجلسة العامة العادية على التقرير الشرعي السنوي لهيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، حول نشاط البنك خلال سنة 2023، وهي تتوجه بعبارات الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة، لما يقومون به من أجل إنارة سبيل العاملين بالبنك وتسجل الجلسة بكل ارتياح، تطابق أعمال البنك لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الخامسة :

تبرئ الجمعية العامة، إبراء تاما وبدون تحفظ، ذمة كافة أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2023 .

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السادسة :

عملا بأحكام المادة 52 من النظام الأساسي للبنك، قررت الجمعية العامة العادية، وبناءا على اقتراح مجلس الإدارة، تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2023، والبالغة 171 51 مليون دينار تونسي على النحو التالي :

مليون دينار تونسي

الأرباح الصافية2023	**51 171**
أرباح مرحلة 2022	999
الأرباح القابلة للتوزيع	**52 170**
احتياطي إعادة الاستثمار	(28 000)
توزيع أرباح على المساهمين (*)	23 000
مخصصات الصندوق الاجتماعي الغير مسترجعة (***)	(1042)
تمويل الصندوق الوطني للإصلاح التربوي (****)	(128)

(*) يتحمل المساهمون الخصم من المورد على الأرباح التي سيتم توزيعها وفقًا للتشريع الجبائي الجاري به العمل

(***) تخصص للخدمات الاجتماعية (مبالغ غير مسترجعة)

(****) وذلك في صورة إحداث هذا الصندوق تطبيقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2024

يتم توزيع الأرباح في أجل أقصاه 30 جوان 2024

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة السابعة

قررت الجمعية العامة العادية، تخصيص العوائد المتأتية من غرامات التأخير والفوائد والبالغة 194.706،869 دينار تونسي صافية من الضرائب، لحساب النفع العام، وتكليف السيد المدير العام بالتصرف في هذا الحساب، تحت رقابة رئيس مجلس الإدارة.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الثامنة

عملا بأحكام المادة 20 من النظام الأساسي للبنك، وبمقتضيات الفصل 195 من مجلة الشركات التجارية، تصادق الجمعية العامة العادية على قرار مجلس الإدارة في دورته رقم 157 بتاريخ 24 أوت 2023، المتعلق بتعيين السيد أحمد بن خضر الكاتب العام لوزارة المالية متصرفا ممثلا للدولة والمساهمين العموميين بمجلس إدارة بنك البركة تونس عوضا عن السيد عبد الرحمان الخشتالي وكان ذلك تبعا لخطاب وزارة المالية الواردة على البنك بتاريخ 20 جوان 2023.

كما تصادق الجمعية العامة العادية على قرار مجلس الإدارة في دورته رقم 159 بتاريخ 24 مارس 2024، المتعلق بتعيين السيدة آمال البوغديري المديرة العامة للمساهمات متصرفا ممثلا للدولة والمساهمين العموميين بمجلس إدارة بنك البركة تونس عوضا عن السيد أحمد بن خضر للمدة المتبقية لعضوية مجلس الإدارة، والتي تنتهي بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية التي تنظر في حسابات سنة 2023، وكان ذلك تبعا لخطاب وزارة المالية الواردة على البنك بتاريخ 18 ديسمبر 2023.

وعملا بأحكام المادة 18 من النظام الأساسي لبنك البركة تونس، تقرر الجمعية العامة العادية تعيين أعضاء مجلس إدارة بنك البركة تونس لتصرف سنوات 2024-2025-2026، وإلى غاية انعقاد الجمعية العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2026 السادة والسيدات الآتي ذكرهم، وتبعا لذلك تصبح تركيبة مجلس الإدارة على النحو التالي

أعضاء ممثلين للمساهمين :

1/ عن الطرف التونسي :

1- السيد يحي الشملالي

2- السيدة آمال البوغديري

3- السيدة سنية الزغلامي

2/ عن مجموعة البركة

1- السيد عبد الاله صباحي

2- السيد عيسى الحيدوسي

3- الدكتور محمد مصطفى خميرة

4- السيد صالح محمد اليوسف

5- السيد زياد التومي

6- الدكتور ناجي بوسلامة

أعضاء مستقلين :

1- السيد أبوبكر المهري

2- السيد محمد علي الحماص

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة التاسعة :

عملا بأحكام المادة 47 من النظام الأساس لبنك البركة تونس تقرر الجمعية العامة العادية بالنسبة لمهام مراقبي الحسابات لتصرف سنوات 2024-2025-2026 :

إعادة تعيين مكتب «GRANT THORNTON» ممثلا في السيد لمجد بن مبارك.

تعيين مكتب مراقب الحسابات « BDO » ممثلا في السيد عدنان الزغيدي.

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة العاشرة :

حددت الجلسة العامة العادية مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له على النحو التالي :

- مبلغ بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة 2500 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصم من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل).
- مبلغ بدل حضور اجتماعات اللجان 1500 دولار أمريكي (أو ما يعادلها بالدينار) صافية من الضرائب (أي بعد القيام بالخصم من المورد حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل).

تمت المصادقة على هذه اللائحة بالإجماع

اللائحة الحادية عشر

تفوض الجلسة العامة العادية كامل الصلاحيات والنفوذ لحامل نسخ ومضمون من هذه اللوائح للقيام بجميع عمليات الإيداع وعملية النشر التي يقتضيها القانون.

كاتب الجلسة

إبراهيم الأطرش

المحققان

إيناس مفرّج

وجدي فرج

الرئيس

عيسى الحيدوسي

VIII. رضاء العملاء وإدارة الشكاوى

تندرج سياسة إدارة الشكاوى ضمن إطار تطبيق منشور البنك المركزي عدد 08 لسنة 2022 تحت عنوان «سياسات وإجراءات معالجة شكاوى العملاء». حيث تعد ادارتها بشكل استباقي جزءًا أساسيًا من استراتيجيتنا الشاملة، وتمثل عنصرًا محوريًا في تعزيز العلاقة مع العملاء والحرص على تلبية توقعاتهم. هذا المنهج يعكس التزامنا العميق والمستمر تجاه ضمان رضا العملاء وتعزيز ثقتهم في خدماتنا. حيث نعتبر الجودة عاملًا محوريًا في استمرارية نجاح البنك، إذ لا نقتصر على تلبية احتياجات عملائنا الحاليين فحسب، بل نعمل أيضًا على استشراف احتياجاتهم المستقبلية وتقديم الحلول التي تتوافق مع تطلعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التزامنا بالجودة يساهم في الحفاظ على مكانتنا التنافسية في السوق المصرفية، في ظل البيئة التنافسية الصعبة. ففي سنة 2023، وعلى الرغم من تطور وتوسع البنك، فقد سجل عدد الشكاوى الواردة انخفضا بنسبة 38%. كما نجح البنك في الاستجابة الى 100% من الشكاوى الواردة من قبل العملاء.

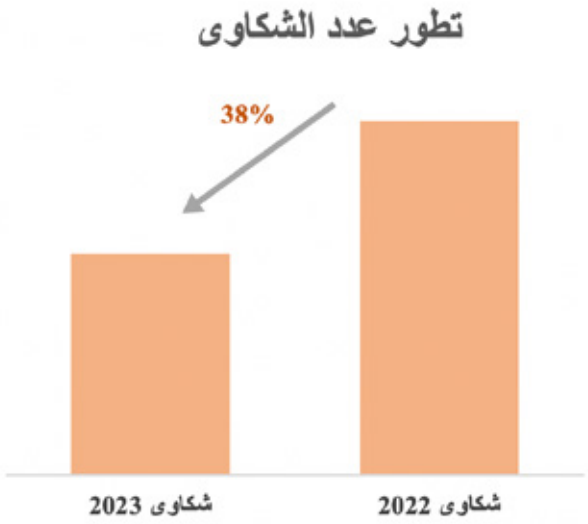

من أجل ضمان تحقيق شفافية أكبر، يقوم البنك دائمًا بتوجيه عملائه إلى تقديم شكاواهم واقتراحاتهم عبر القنوات الرقمية المتاحة. وذلك بهدف تسهيل عملية متابعة الشكاوى وضمان التعامل معها بشكل فعال. في هذا السياق، تقدر نسبة الشكاوى التي تم طرحها عبر هذه القنوات الرقمية 92%.

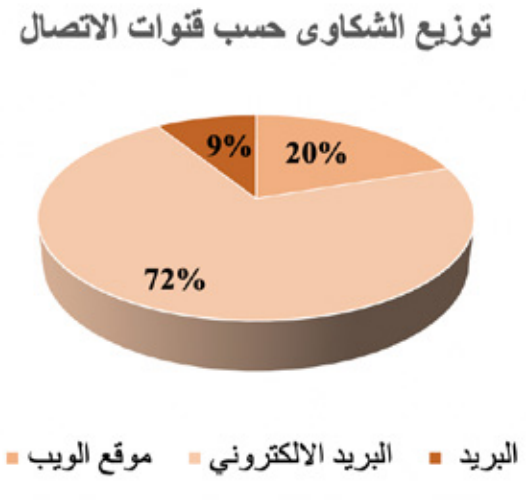

IX. سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية بنك البركة

أهداف سياسة تسويق المنتجات والخدمات المالية

الهدف من سياسة تسعير وتسويق المنتجات والخدمات المالية هو تحديد استراتيجية واضحة للترويج وبيع منتجات وخدمات البنك بطريقة فعالة وملائمة لاحتياجات وتوقعات العملاء مع ضمان رضائهم وكذلك ربحية البنك.

ومن جهة أخرى تهدف هذه السياسة الى الاعتماد على نظام يمكن من :

- تلبية الاحتياجات المحددة للعملاء المستهدفين من خلال المنتجات والخدمات التي تتكيف مع كل شريحة من العملاء والسوق؛
- بناء علاقة ولاء العملاء من خلال تقديم منتجات شخصية ومبتكرة وتنافسية؛
- جذب عملاء جدد من خلال تقديم عروض تنافسية ومجموعة واسعة من المنتجات مع المراقبة المستمرة للسوق والمنافسة؛
- تعزيز صورة العلامة التجارية للبنك من خلال ضمان الشفافية في التسعير والشروط التعاقدية؛
- ضمان الامتثال التنظيمي، مما يسمح بتوافق المنتجات والخدمات مع المتطلبات التنظيمية والأخلاقية؛
- حماية بيانات العملاء والتخفيف من المخاطر المحتملة التي قد تضر بأمن تطبيقات البنك والمعلومات؛
- توافق أهداف المبيعات لكل منتج مع النتائج المحققة ومراقبة التطورات من خلال دعمه بحملات مستهدفة؛
- تحديد قنوات الاتصال اللازمة لتسويق كل منتج والتأكد من تزويد العملاء بمعلومات كاملة وواضحة ودقيقة

الأخلاقيات والشفافية

يضع بنك البركة تونس القيم الأخلاقية في صميم أعماله ويطبق معايير السلوك لجميع الموظفين التي تتطلب ما يلي

- التصرف بأمانة وبحسن نية وإنصاف مع العملاء؛
- لالتزام بمعايير الأخلاق والسلوك الحسن في تسويق منتجات وخدمات البنك؛
- تقديم جميع خاصيات المنتجات والخدمات بشكل عادل دون الإدلاء ببيانات خاطئة أو مضللة؛
- اعتماد سلوك تجاري شفاف تجاه العملاء لا سيما فيما يتعلق بتسعير مختلف المنتجات؛
- الامتناع عن أي ممارسة للبيع المشروط أو بالخسارة أو كل عمل يشكل منافسة غير مشروعة؛
- تعزيز الشفافية في المعلومات حيث يجب أن تكون كل المعلومات دقيقة وكاملة وواضحة ومفهومة ومفيدة للعميل؛
- منع وتحييد ومعالجة تضارب المصالح بطريقة منصفة وشفافة؛
- الحفاظ على مهارات الموظفين وتعزيزها من خلال التدريب المناسب؛
- حماية المعطيات الشخصية للعملاء

كما يتم في إطار الشفافية وثقافة المعايير المهنية توعية جميع الموظفين بانتظام بقواعد الأخلاقيات المهنية والشخصية، مع إجراءات داخلية لتوجيههم في عملهم.

السلوك التجاري

يلتزم بنك البركة تونس بالحفاظ على مصالح مستعملي الخدمات البنكية من خلال اعتماد سلوك تجاري صارم، وفقا للمعايير الأخلاقية وخالية من أي ممارسات غير لائقة.

ومن هذا المنطلق، يلتزم البنك بضمان احترام مصالح عملائه طوال العلاقة التجارية من خلال نشر العديد من المحاور الاستراتيجية :

- التأكد من أن المنتجات والخدمات المقدمة تتكيف تماما مع الاحتياجات والتوقعات المحددة لكل عميل.
- تزويد شبكة الفروع بأدوات تجارية عالية الأداء ومبتكرة لضمان التسويق الأمثل للمنتجات والخدمات، مع الاعتماد على شبكة من المتعاونين الموثوق بهم، الذين تم اختيارهم بعناية لخبرتهم ونزاهتهم.

- ضمان اتصال واضح ودقيق وشفاف في كل مرحلة من مراحل العلاقة مع العميل، لا سيما من خلال المعلومات المسبقة للتعاقد، والإعلانات التي تم التحقق منها، فضلا عن المشورة السليمة التي تسمح للعميل باتخاذ قرارات مستنيرة.
- التأكد من أنه على مدار تجربة العميل، يتم دعم العميل بعناية من خلال المشورة المستمرة وإدارة الشكاوى الاستباقية والدعم الشخصي، وبالتالي ضمان تجربة سلسة للعملاء.
- الامتثال بدقة لقواعد حماية العملاء، بناء على مجموعة من الإجراءات الصارمة التي تحكم كل مرحلة من مراحل علاقة العمل، من تصميم المنتجات والخدمات إلى إنهاء العقد.

تساعد هذه الإجراءات على ضمان رضا العملاء الأمثل مع ضمان الامتثال لأعلى المتطلبات التنظيمية والأخلاقية.

التكيف مع احتياجات العملاء

1. المنهج المرتكز على العميل"Approche Centrée Client"

يضع بنك البركة تونس حرفائه في صميم أولوياته، مما يتيح :

تقديم تجربة عملاء متميزة تعتمد على الاستماع إلى احتياجات العملاء ورغباتهم.

تطوير الخدمات المصرفية التي تعتمد بالأساس على العملاء وليست على المنتجات بهدف زيادة معدلات رضا العملاء والاحتفاظ بهم.

إجراء تقسيم مفصل لمحفظة العملاء ورؤية 360 درجة لكل عميل لتلبية احتياجات كل شريحة مستهدفة.

تقديم مسارات مريحة وشفافة، مع احترام القيود القانونية المتعلقة بمعلومات العملاء وحماية البيانات.

التركيز على المهام ذات القيمة المضافة العالية والتي تستهدف العملاء كإحداث خدمة التصرف الشخصي للعملاء من خلال استخدام القنوات الرقمية.

2. التسويق متعدد الاستخدامات «Omnicanal» لتجربة عملاء متميزة

يعمل بنك البركة تونس على تطوير استراتيجية متعددة القنوات لضمان التآزر بين شبكة الفروع وتطوير القنوات الرقمية الأخرى وهذا يشمل :

- تحسين تجربة العملاء من خلال جعلها أكثر ملائمة وشخصية،
- تبسيط مسارات العملاء من خلال إبراز عرض الخدمات عن بعد،
- تقديم خدمات شخصية على نطاق واسع،
- زيادة استقلالية العملاء «الخدمة الذاتية» ودمج العميل في إنتاج الخدمة،
- تحسين عمليات الفروع والغاء المهام ذات القيمة المضافة المنخفضة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

3. التقييم المتواصل للمنتج

يقوم بنك البركة تونس، في إطار سعيه للتحسين المستمر لتجربة العملاء، بتقييم دوري ما إذا كان المنتج لا يزال متناسقا مع احتياجات وخصائص وأهداف الشرائح المستهدفة وما إذا كان يتم تسويقه بشكل كاف للشرائح المذكورة.

يعتمد هذا التقييم على المعلومات التي تم جمعها من المكلفين بالحرفاء والشكاوى الواردة ونتائج استطلاعات الرضا ومؤشرات الأداء.

الاتصال الشفاف والمسؤول

يضمن بنك البركة تونس الاتصال الشفاف والمسؤول مع عملائه من أجل إقامة علاقة ثقة والحفاظ عليها على المدى الطويل ويعتمد على :

إمكانية الوصول إلى المعلومات : يمكن لعملائنا الاتصال بنا بسهولة لطرح تساؤلاتهم.

وضوح و شفافية المعلومات : توفير جميع المعلومات المفيدة عن منتجاتنا وخدماتنا المختلفة.

التحديث المنتظم : إبلاغ العملاء بالتغييرات والتحديثات بشكل استباقي.

التعريف بقيم البنك : تثمين قيم البنك والتزاماته، لا سيما فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية.

الإنصات الفعال للملاحظات : الاستماع للملاحظات وأخذها بعين الاعتبار لتحسين تجربة العميل.

الانسجام واحترام هوية العلامة التجارية : يتمثل في استخدام رسالة موحدة عبر جميع قنوات الاتصال مع احترام ميثاق هوية المجموعة.

هذا التواصل السلس مضمون من خلال: شبكتنا التجارية المدربة على خدمة الزبائن بأفضل طريقة ممكنة، ومن خلال التواصل الخارجي عبر قنوات بنك البركة تونس (شبكات التواصل الاجتماعي، التواصل الفوري، الموقع الإلكتروني، إلخ).

الالتزام بجودة المنتجات والخدمات

تعتمد سياسة التسويق على نظام جودة يسمح لنا بتلبية توقعات عملائنا وضمان الرضا والولاء.

يعتمد بنك البركة تونس على التحسين المتزامن للعلاقات بين الجهات الفاعلة التي تشارك معا في تحسين جودة الخدمة المقدمة للحرفاء والتي تنقسم إلى عدة أقسام: العلاقة التجارية، الخدمات المصرفية عن بعد، الكفاءة الداخلية والمشاركة القوية للإدارة والموظفين.

يعتمد نظام الجودة أيضا على الاستماع إلى العملاء (الداخليين والخارجيين) من خلال احداث مخططات عمل من شأنها تحسين الخدمات المقدمة وهو ما سيسمح لنا بتطوير خدماتنا ومنتجاتنا باستمرار والتي تلبي احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

تشارك وظيفة الجودة المسبقة في جميع المشاريع التي لها تأثير على الخدمة المقدمة للعميل وأيضا بعد أي تسويق من خلال الدراسات الاستقصائية التي تجعل من الممكن قياس الجودة التي يدركها العملاء وتلبية توقعاتهم باستمرار.

وهو ما يشكل التزام قوي بالاهتمام بشكاوى عملائنا وحلها في وقت قصير جدا من خلال قنوات متعددة تحد من جهد العميل للوصول إلى بنكهم، مما يعزز سياستنا الهادفة إلى ضمان جودة المنتجات المسوقة.

حماية المعطيات الشخصية

يتعهد بنك البركة تونس في إطار أنشطته ووفقا للتشريعات المعمول بها في تونس، بضمان أمن البيانات الشخصية لمستخدمي خدماته، فضلا عن احترام خصوصيتهم. ولا يجوز نقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة إلا بعد موافقة صريحة من صاحب البيانات أو ورثته أو الوصي عليه وذلك عن طريق أي وسيلة تترك سجلا مكتوبا، ما لم تكن هذه البيانات ضرورية لأداء المهام الموكلة إلى السلطات العامة في سياق الأمن العام أو الدفاع الوطني، أو ضرورية لتنفيذ الإجراءات الجنائية أو لأداء المهام الموكلة إليها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة. وفي هذا السياق، يتبع بنك البركة تونس تدابير أمنية مناسبة لحساسية البيانات الشخصية لحمايتها من التدخل الضار أو الفقدان أو التغيير أو الكشف لأطراف ثالثة غير مصرح لها.

X. إستراتيجية الاتصال، التسويق، والمسؤولية الاجتماعية

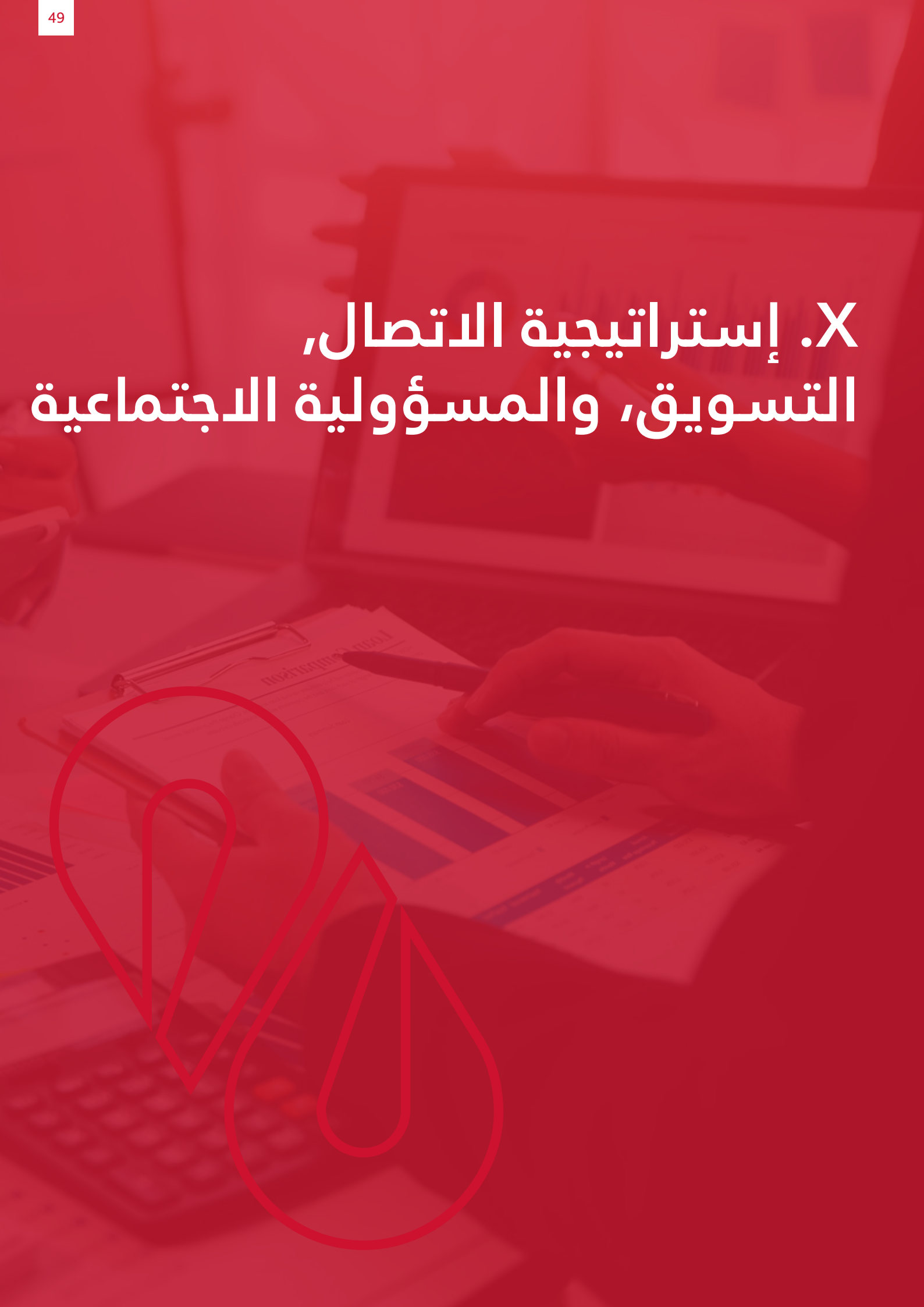

1. الحملات الاتصالية

الفوز بلقب منتج السنة 2023

تألق تطبيق «Banecti» لبنك البركة تونس بعد أن تم تتويجه بجائزة منتج السنة وهي جائزة يتم منحها لأفضل منتج من قبل لجنة تحكيم مؤهلة إثر دراسة تتم في «معهد العموري» الذي يتمتع بمعايير مميزة في قطاع الدراسات التسويقية التونسية والوحيد الحاصل على شهادة ISO 9001 ويتم تحديد المنتج الفائز اعتمادا على استبيان موجه لعينة من التونسيين على أساس الجاذبية والابتكار وسهولة الاستعمال.

يوفر التطبيق للمستخدمين مجموعة من الخدمات المصرفية عن بعد، حيث يحتوي التطبيق على تقنية تسجيل الدخول الآمن باستخدام بصمة الإصبع أو الوجه، والتي تتيح للمستخدمين الوصول إلى حساباتهم وإجراء عملياتهم البنكية بكل سهولة وأمان

يلبي تطبيق «Banecti» احتياجات المستخدمين بشكل شامل، حيث يمكنهم من الاستفادة بالعديد من الميزات، نذكر منها: متابعة الرصيد والعمليات المالية، وإجراء التحويلات، وطلب دفاتر الشيكات بسهولة، ومراقبة التمويلات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم التعرف على فروع البنك الأقرب إليهم والحصول على معلومات عن العمليات اليومية من خلال إشعارات فورية.

يظهر التطبيق بوضوح كرمز للتقدم والابتكار في عالم الخدمات المصرفية، حيث يجمع بين الأمان والسهولة والابتكار لتلبية الاحتياجات اليومية للمستخدمين.

تدعيم ثقافة المالية الإسلامية في البنك

تم تنظيم محاضرة بعنوان **«خصوصية العمل في بنك إسلامي»** ألقاها سعادة الأستاذ يوسف الخلاوي الأمين العام لمنتدى البركة للاقتصاد الإسلامي وعضو الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة، وقد شارك في هذه المحاضرة أعضاء الهيئة الشرعية وبعض من أعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى شخصيات هامة في المالية الإسلامية وكذلك مجموعة من اطارات البنك.

المشاركة في الدورة العاشرة «لصالون ريادة الأعمال» بتونس

أظهر البنك التزامه بتنمية شبكة «ريادة لأعمال» في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساهمته في تسريع وتيرة الاستثمار والتنمية في البلاد من خلال مشاركته في «صالون ريادة الأعمال» لعرض مختلف منتجات وخدمات البنك وقد جذب جناح بنك البركة تونس انتباه الزوار بشاشاته الديناميكية التي عرضت مجموعة واسعة من منتجاته.

لقد حشدت فرق بنك البركة جهودها لتلبية احتياجات زوارها على أفضل وجه، مع إيلاء اهتمام وثيق لكل التفاصيل. فلم يتردد المهتمون في الحضور بكل تلقائية لطلب النصيحة.

مسابقات وهدايا بنك البركة بمناسبة العيد

بمناسبة عيد الفطر أطلق بنك البركة تونس مسابقة على شبكة التواصل الاجتماعي للفوز بدفاتر ادخار وذلك بهدف المساهمة في فرحة العيد.

إطلاق ومضة «اسأل البركة»

أطلق البنك ومضة «اسأل البركة» وذلك لتسليط الأضواء على الأسئلة البنكية للحرفاء والإجابة عليها.

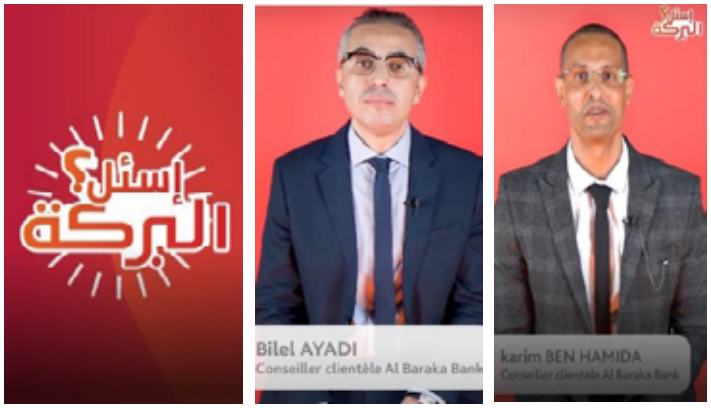

المشاركة في تظاهرة خاصة بالصيادلة في صفاقس

شارك بنك البركة في تظاهرة المجلس الجهوي لنقابة الصيادلة بصفاقس حول موضوع «المسؤوليات المدنية والمهنية للصيدلي».

أيام الصيدلانية الحادية والعشرون لمركز المنستير

شارك بنك البركة في المؤتمر الواحد والعشرون المخصص للصيادلة بهدف تسويق عروض اجارة البركة وقد جمع هذا المؤتمر أكثر من 500 صيدلاني من سوسة والمنستير والمهدية والقيروان.

عيد الأمهات

بمناسبة عيد الأمهات قدم بنك البركة تونس مسابقة على شبكة التواصل الاجتماعي تتمثل في أن يقوم المشاركون بترك تعليق لتكريم أمهاتهم على المنشور بهدف الفوز ببطاقات Lady.

مساندة قطاع التعليم من خلال التواجد المتواصل والمشاركة في مختلف التظاهرات المنظمة من قبل الجامعات

المشاركة في الدورة السابعة لقمة تونس الرقمية «Tunisia Digital Summit»

شارك بنك البركة في النسخة السابعة من **«قمة تونس الرقمية»** تحت شعار **«الرقمنة والابتكار في خدمة الاقتصاد الأخضر»** بهدف الجمع بين رؤى صناع القرار والشركات الناشئة في مناخ ملائم للتبادلات المثمرة، لا سيما تلك التي تؤدي إلى شراكات تشجع التحول الرقمي في تونس في مختلف القطاعات :

رعاية المنتدى السنوي ISG JOB FAIR 3.0

تم تنظيم نسخة هذا العام لعرض منتجاتنا وخدماتنا للطلاب من مختلف التخصصات من ناحية ومن ناحية أخرى للبحث عن أفضل المهارات بهدف التوظيف أو التدريب وقد سجل ISG JOB FAIR حضور 31 شركة عارضة و2000 مشارك.

المشاركة في «NAPU» JOB FAIR 2023

بمناسبة افتتاح جامعتها الجديدة، نظمت جامعة أمريكا الشمالية الخاصة «NAPU» يوم مفتوح للبنوك ومنظمات الدعم والتمويل لخلق التآزر مع الطلاب.

المشاركة في الاحداث الرياضية

فاز فريق كرة القدم الممثل لبنك البركة تونس بالمركز الأول خلال الحدث الرياضي المنظم من قبل **Tunisia Golden League** والذي شارك فيه عدة ممثلين لبنوك وشركات أخرى.

2. التسويق

فتح فرعين جديدين وإدارة جهوية جديدة في مناطق استراتيجية

قام بنك البركة تونس سنة 2023 بفتح فرع النخيلات بمنطقة استراتيجية بتونس الكبرى وفرع خزامة مع إدارة جهوية بمنطقة استراتيجية بسوسة.

تطبيقة «Banecti»

وضع بنك البركة تونس بشكل استراتيجي الرقمنة في صميم أولوياته، ساعيا باستمرار للبقاء في مقدمة المنافسة. وفي هذا السياق، يواصل البنك الابتكار بشكل مستمر من خلال تعزيز خدماته المصرفية عن بُعد عبر تطبيقة **«Banecti»** من خلال إضافة ميزات جديدة، هادفا الى تلبية احتياجات وتوقعات العملاء من الأفراد، المهنيين والشركات بشكل أفضل. وهي تؤكد التزام البنك المستمر بتقديم تجربة مستخدم حديثة ومتوافقة تمامًا مع التقدم التكنولوجي.

اصدار بطاقة «Platinum»

قام بنك البركة تونس بإصدار بطاقة جديدة «Platinum» التي تتيح للحرفاء إجراء عمليات سحب من أجهزة الصراف الآلي، والدفع عبر ، أجهزة نقاط البيع (TPE)، وكذلك تسديد المشتريات بالدينار التونسي على المواقع الإلكترونية الآمنة، مع الاستفادة من حد سحب مرتفع جدًا الى جانب التمتع بدفتر شيكات مصمم خصيصًا للحريف.

عرض خاص بالأطباء

قام بنك البركة بتصميم هذا العرض خصيصًا للأطباء مقدما مزايا فريدة و هي :

- فتح حساب بدون معاليم الى غاية نهاية سنة 2023.
- هامش مربوحية استثنائي فيما يخص منتج «اجارة البركة لوسائل النقل» مع مجانية تكاليف دراسة الملف وإمكانية التمتع ب 0% تمويل ذاتي.
- هامش مربوحية مميز بالنسبة لمنتج «اجارة البركة للعقارات».

3. المسؤولية الاجتماعية

مساعدة العائلات المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة

« قفة رمضان» : تبرع بنك البركة تونس بمواد غذائية خلال شهر رمضان المبارك لصالح أكثر من 80 عائلة منخرطة بالجمعية الدولية للمكفوفين «دار نبيلة». وقد حرص فريق متطوع من موظفي البنك على ضمان سير هذا العمل الخيري.

مبادرة بنك البركة تونس بتقديم مساعدات لفائدة الجمعية القائمة على الرعاية والعناية بالأطفال المصابين بالتوحد.

المشاركة في التظاهرات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية

«دعم منتدى قدماء المعهد العالي للتصرف بتونس»

قام بنك البركة برعاية مؤتمر قدماء المعهد العالي للتصرف بتونس، وقد شارك فريق المسؤولية الاجتماعية وفريق تمويل الشركات في ندوات مختلفة حول الابتكار والمسؤولية الاجتماعية للشركات، نذكر منها :

- المسؤولية الاجتماعية للشركات ومسؤولية الجامعات فيما يتعلق بتنمية البلاد.
- المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي.
- تقنيات المستقبل للشركات والجامعات.

كما كان فريق المبيعات حاضرًا للقاء خريجي وأساتذة وطلاب هذه الجامعة الموقرة

خدمة الصحة من خلال الفن والرياضة

رعاية مسرحية لفائدة جمعية :"Le chemin de l'autiste"

قام بنك البركة بدعم جمعية "Le chemin de l'autiste"التي تتكفل بالأطفال والمراهقين المصابين بالتوحد من خلال رعاية أمسية مسرحية مع الفنان «عزيز الجبالي» لعرض مسرحيته الناجحة "Evasion" بالمسرح البلدي بتونس بحضور موظفي البنك. وقد أتاح نجاح هذا العرض فرصة تمويل العديد من الأنشطة لفائدة هؤلاء الأطفال الذين يعانون من اضطرابات طيف التوحد.

رعاية مهرجان «المولد النبوي الشريف»

قام بنك البركة برعاية مهرجان المولد النبوي في مدينة القيروان والذي يستقبل آلاف الزوار من تونس والعالم العربي كل عام. وقد حضر هذا الحدث الديني أكثر من 900 ألف شخص للاحتفال بمولد نبينا محمد ﷺ

رعاية سباق الأبطال لفائدة مرضى سرطان الدم :

بعد نجاح النسخة الأولى من سباق الأبطال "Run of Heroes"، قام بنك البركة بدعم النسخة الثانية من هذا السباق تحت شعار «اركض لتكون بطلاً، اركض لتنقذ حياة» وذلك يوم 14 ماي 2023 بالمرسى.

كان السباق فرصة للقاء رياضيين في صحة جيدة بهدف تحويلهم إلى متبرعين بالدم والصفائح الدموية (الهدف هو الحصول على سجل يضم 100 متبرع منتظم متاح ويمكن الوصول إليه عبر نظام رقمي جديد).

وقد ساعدت الأموال التي تم جمعها من التسجيلات بهذا السباق في تمويل خزائن الجمعية لرعاية المرضى (الإقامة / النقل / الفحوصات الطبية غير المتوفرة في المستشفى / اللوازم المدرسية / المساعدة خلال العطل).

تحسين الظروف التعليمية هي أولويتنا :

قام البنك بتنظيم النسخة الثانية من اليوم السنوي لـ «يوم البركة» وهو يوم خيري تحت شعار «محاربة الفقر» تنظمه جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة حول العالم بمناسبة مرور 21 عاما على تأسيسها.

وفي هذا السياق، قام بنك البركة تونس بتركيب أجهزة إضاءة مزودة بالألواح الشمسية ومصابيح التوفير من استخدام الطاقة بهدف توفير حل مستدام واقتصادي لمدارس منطقة البطان، وهي المهرين، المحفورة، برج التومي، العروسية وتونغوار في ولاية منوبة. وتم كذلك تجهيز قاعات الإعلامية بحواسيب للسماح لأطفال هذه المدارس بالتمتع بأفضل الظروف التعليمية. وقد شارك بهذه التظاهرة فريق متطوع من موظفي البنك.

XI. القوائم المالية

الموازنة

المختومة في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الأصـول	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	64 584	54 998
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	360 631	339 914
مستحقات على الحرفاء	3	1 586 916	1 458 830
محفظة السندات التجارية	4	223 661	294 708
محفظة الاستثمار	5	100 912	72 747
أصول ثابتة	6	132 849	123 571
أصول أخرى	7	37 322	35 280
مجمـوع الأصول		**2 506 875**	**2 380 048**
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		50 091	41 191
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	8	222 624	232 097
ودائع وأموال الحرفاء	9	1 904 812	1 768 687
مـوارد خـاصـة	10	3 209	30 639
وديعة مجموعة البركة		-	27 693
موارد خاصة أخرى		3 209	2 946
خصوم أخرى	11	50 917	59 282
مجموع الخصوم		**2 231 653**	**2 131 896**
الأموال الذاتية			
رأس المال		120 000	120 000
احتياطيات		103 051	78 051
النتائج المؤجلة		1 000	-
نتيجة السنة		51 171	50 101
مجموع الأموال الذاتية	12	**275 222**	**248 152**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**2 506 875**	**2 380 048**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة
المختوم في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الخصوم المحتملة	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة		34 525	34 062
اعتمادات مستندية		6 956	28 569
مجموع الخصوم المحتملة		**41 481**	**62 631**
التعهدات المقدّمة			
تعهدّات التمويل المقدمّة للحرفاء	**13**	46 607	56 814
مجموع التعهدات المقدّمة		**46 607**	**56 814**
التعهدات المقبولة			
ضمانات مقبولة	**14**	1 577 158	1 488 808
مجموع التعهدات المقبولة		**1 577 158**	**1 488 808**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح ومداخيل مماثلة	15	146 702	128 511
عمولات محصلة	16	27 932	26 422
مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	17	16 149	20 014
مداخيل محفظة الاستثمار	18	6 603	3 909
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**197 387**	**178 856**
تكاليف الاستغلال البنكي			
أرباح المودعين وأعباء مماثلة	19	(54 849)	(45 256)
عمولات		(4 224)	(4 291)
خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية		(559)	-
مجموع تكاليف		**(59 632)**	**(49 547)**
النتائج البنكي الصافي		**137 755**	**129 309**
مخصصات المدخرات (المؤونات) نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	20	(2)	1 778
مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	21	(519)	(293)
إيرادات استغلال أخرى		316	190
مصاريف الأعوان		(49 643)	(46 207)
أعباء الاستغلال العامة	22	(15 504)	(14 296)
مخصصات الاستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(5 702)	(5 639)
نتيجة الاستغلال		**66 700**	**64 842**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	23	(1094)	(108)
الضريبة على الأرباح		(13 056)	(13113)
نتيجة الأنشطة العادية		**52 551**	**51 621**
رصيد العناصر الطارئة	24	(1379)	(1520)
النتيجة الصافية		**51 171**	**50 101**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

أنشطة التشغيل	2023/12/31	2022/12/31
الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل المحفظات الاستثمار)	198 098	177 228
مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة	(63 523)	(46 353)
القروض والسلفات/القروض السلفات المقدمة إلى المؤسسات المالية	11 328	(49 662)
الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى	(4 477)	(231 820)
القروض والسلفات/السلفات والسلفات المقدمة للعملاء	(160 239)	(31 587)
الودائع/السحوبات من الزبائن	139 857	37 831
الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية	71 083	266 855
المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة	(49 643)	(45 045)
التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل	(19 964)	(23 647)
ضرائب الشركات	(15 973)	(19 676)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	**106 547**	**34 123**
أنشطة الاستثمار		
الفوائد والأرباح المتلقاة من حافظة الاستثمار	6 603	3 909
التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار	(28 526)	(17 456)
التصرف في الموجودات الثابتة	(14 977)	(5 607)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**(36 060)**	**(19 154)**
أنشطة التمويل		
إصدار/سداد القروض	(27 693)	(33 917)
زيادة/انخفاض الموارد الخاصة	(1 101)	487
أرباح الأسهم المدفوعة	(23 000)	(23 000)
الجمع بعد إصدار الأسهم	-	(1 899)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	**(51 794)**	**(58 329)**
التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة	18 051	(43 359)
النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة	28 755	72 114
النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة	**46 806**	**28 755**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

1. التعريف بالبنك

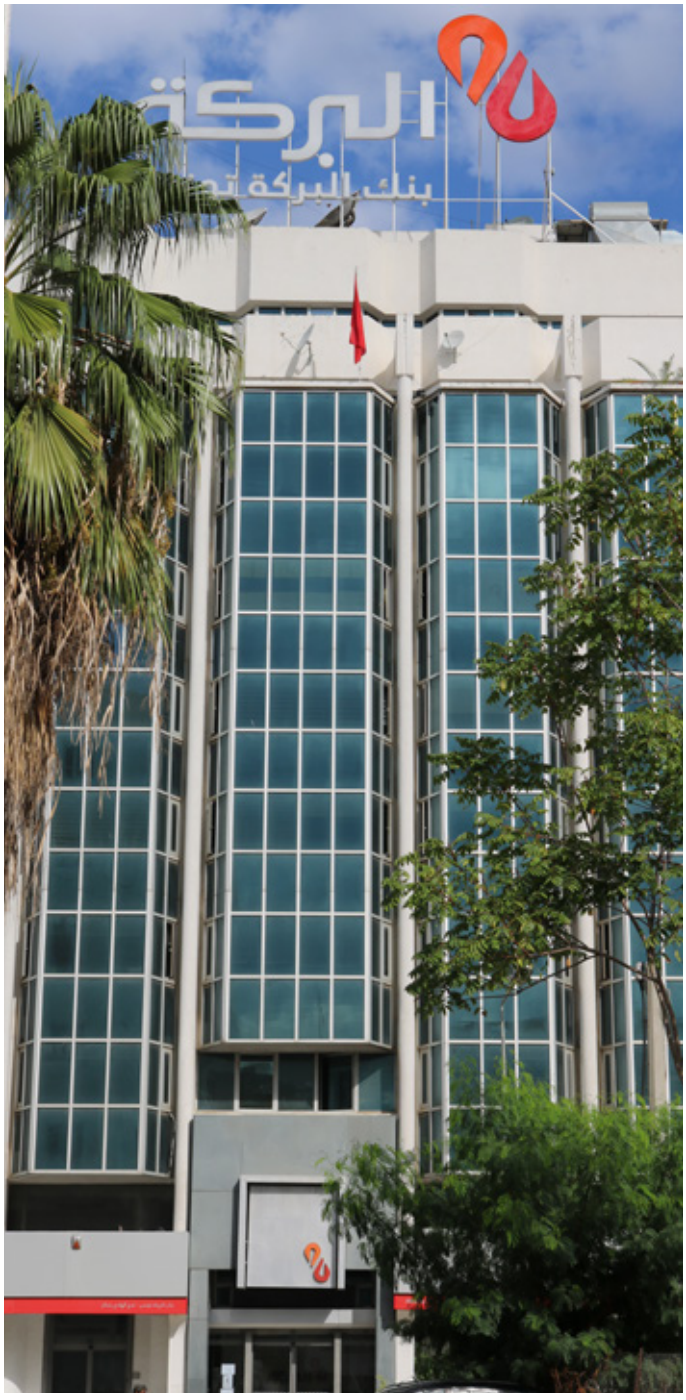

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم **«بيت التمويل تونسي السعودي – BEST BANK»**

من طرف الدولة التونسية وسماحة «الشيخ صالح عبد الله كامل» مؤسس مجموعة «دله البركة». وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح **«بنك البركة تونس»** وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.

تحصل بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستجيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة.

خلال أكثر من ثلاثين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة.

يعمل حالياً بشبكة مكونة من 40 فرعًا و 41 جهاز صراف آلي الى موفى 2023/12/31.

ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تمتثل لمبادئ التمويل الإسلامي.

2. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية

لقد تمّ إعداد القوائم المالية لـ **«بنك البركة تونس»** طبقا للأحكام المنصوص عليها في :

القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلّق بنظام المحاسبة للمؤسّسات وكذلك قرار وزير الماليةّ المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلّق بالمصادقة على المعايير المحاسبيةّ القطاعيةّ الخاصّة بالمؤسّسات البنكيةّ

المناشير والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي

الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

كما تمّ إعداد القوائم المالية طبقا للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلّق بالقوائم الماليةّ للمؤسّسات البنكية

3. الفترة المحاسبيّة

تبدأ الفترة المحاسبيةّ في غرّة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة

4. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبيّة المعتمدة

تم إعداد القوائم الماليةّ لـ «بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخيةّ لكلّ عناصر القوائم الماليةّ. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبيةّ كما يلي

1.4. تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.1.4. تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ويتم تسجيلها في الموازنة عند صرف الأموال المتعلقة بها

2.1.4. تقييد المداخيل

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية :

تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية

تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود

تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات

وفي هذا الإطار :

تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبيةّ المختومة في 31 ديسمبر 2023 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السّنة

تحتسب عمولات الدّراسة والتصرّف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها

تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستنديّة، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند إستحقاقها

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقّة بالتمويلات المصنفّة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلياّ في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقا لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجّل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلقّة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلبّ متابعة خاصّة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيتها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

2.4. المدخرات (المؤونات) المتعلقّة بالتعهدات

1.2.4. المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلقّة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والنصوص المنقحة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالآتي :

صنف 0	أصول جارية	% 0
صنف 1	أصول تتطلبّ متابعة خاصّة	% 0
صنف 2	أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال	% 20
صنف 3	أصول يصعب استرجاعها كلياً في الآجال	% 50
صنف 4	أصول شبه مؤوس من استخلاصها	% 100

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلقّة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه

2.2.4. مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013 المنقح للمنشور عدد 24 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

يتم إحتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذا بعين الإعتبار الضمانات المقبولة التالية :

ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة

الضمانات في شكل أدوات مالية

الرهون المرسمة والتي تخص عقارات مرسمة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة

وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتناءها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية

الودائع المخصصة

قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار الإهلاك الخطي السنوي حسب طبيعة الموجودات على النحو التالي :

طبيعة الموجودات	مدة الإهلاك
معدات النقل	7 سنوات
العقارات	15 سنة
المعدات والتجهيزات الخاصة	5 سنوات
المعدات الطبية الخاصة	10 سنوات
سفن الصيد البحري	10 سنوات

3.2.4. المدخرات العامة المتعلقّة بالتعهدات

طبقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 في سنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومراقبة الإلتزامات بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة وخاصة التنقيحين عدد 01 في سنة 2021 المؤرخ في 11 جانفي 2021 وعدد 02 في سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 وعدد 02 في سنة 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة (تسمى المدخرات الجماعية) على التعهدات العادية (صنف 0) والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1). وقد تم إحتساب هذه المدخرات تطبيقا للمنهجية المرجعية التي أقرها البنك المركزي

3.4. تحويل العمليات بالعملة الأجنبيّة

عند ختم السنة المحاسبية يقع اعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبيّة داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي

اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2023/12/31

يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السّنة

4.4. تصنيف وتقييم محفظة السندات

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف البنك حسب تكلفة الاقتناء وتقيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء الغير محرر

تقيم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة.

وتقيم سندات صناديق الاستثمار المشتركة بالاعتماد على القيمة السائلة للصندوق. اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب قيمة الإستخدام

تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين سعر التكلفة والقيمة العادلة للسندات

تدرج سندات التداول وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية

5.4. تصنيف وتقييم محفظة السندات

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها البنك ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (الجلسة العامة العادية أو الخاصة حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة

6.4. الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها حسب الطريقة الخطيةّ. وتكون نسب الاستهلاك كالآتي :

معدّات النقل	% 20
أثاث ومعدّات المكاتب	% 10
معدّات معلوماتيةّ	% 15
النظام المعلوماتي	% 6,66
برمجيات معلوماتيةّ أخرى	% 33
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الالي	% 10
بناءات	% 5
المقر الاجتماعي الجديد	% 2

يتم إهلاك الأصول الثابتة ذات القيمة المنخفضة (التي لا تتجاوز 500 دينار) بالكامل بنسبة 100%

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة الغير مدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة غير المدرجة والقيمة العادلة من جهة أخرى

7.4. قواعد تقييد الأعباء

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخيل .المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة

8.4. صندوق ضمان الودائع البنكية

إنخرط البنك في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 01 فيفري 2017

بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا الأمر نسبة مساهمة البنوك بـ 0,3 % (بإعتبار القيمة المضافة) من قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية

تطبيقا لمبدأ إقتسام الأرباح والخسائر، تتحمل الودائع الإستثمارية المساهمة المتعلقة بها بخصم من المرابيح الراجعة لها. ويتحمل البنك ما تبقى من الأعباء السنوية من هذه المساهمة

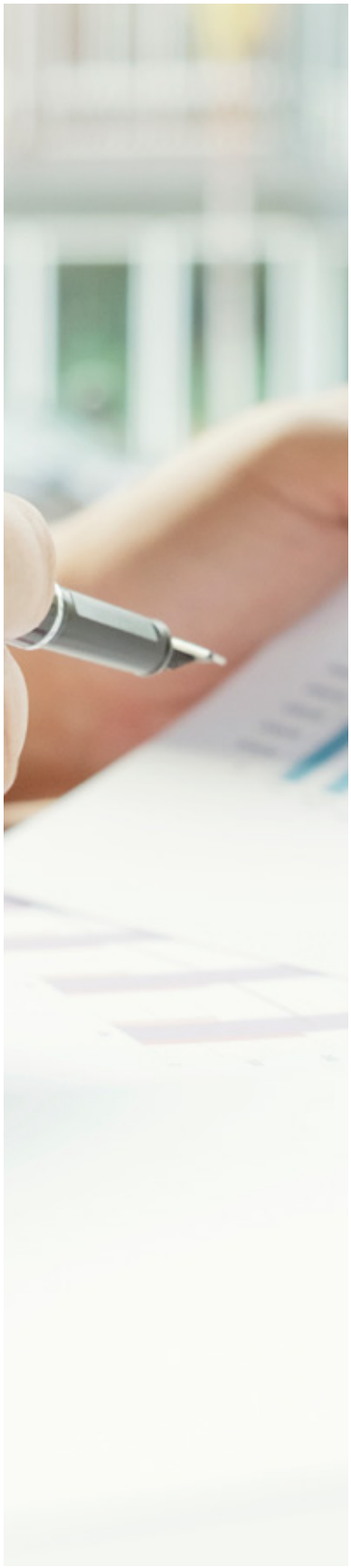

5. هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية

تم تعيين أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية من قبل الجمعية العمومية للمساهمين تطبيقا لمقتضيات القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تهتم هذه الهيئة بـ :

إصدار آراء حول مطابقة المنتجات والعقود والإجراءات التشغيلية لنشاط البنك للمعايير والمبادئ الإسلامية

مراقبة مطابقة العمليات البنكية الإسلامية للمعايير المحددة في هذا المجال

النظر في كل استفسارات البنك المتعلقة بعمليات الصيرفة الإسلامية

6. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1 – الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريديّة والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **64 584 ألف دينار تونسي** مفصلة كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
خزينة	11 742	10 957
خزينة الصراف الآلي	2 575	2 342
أموال لدى البنك المركزي	46 587	38 243
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 679	3 456
المجموع	**64 584**	**54 998**

إيضاح 2 – مستحقات على المؤسّسات البنكيّة والمالية

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2023، **360 631 ألف دينار تونسي** مفصلة كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مستحقات على المؤسّسات البنكيّة	99 705	85 673
مستحقات على المؤسّسات الماليّة	260 926	254 241
المجموع	**360 631**	**339 914**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات البنكيةّ على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
بنوك مقيمة	**46 333**	**43 131**
مرابحة للأمر بالشراء	45 207	42 038
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	707	715
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	419	378
بنوك غير مقيمة	**53 372**	**42 542**
المجموع الإجمالي	**99 705**	**85 673**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات الماليةّ على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	258 323	251 822
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	2 603	2 419
المجموع	**260 926**	**254 241**

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مرابحة للأمر بالشراء	793 243	808 287
مستحقات مرتبطة بها	6 249	9 198
مرابحة في السلع	456 603	365 600
مستحقات مرتبطة بها	3 912	3 735
تمويل إجارة	234 816	177 261
مستحقات مرتبطة بها	2 083	1 799
ديون إعادة الجدولة	13 326	50 174
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	71 818	54 370
قرض حسن	70	142
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	55 760	33 996
مستحقات أخرى	11 843	8 549
مجموع مستحقات محفظة التمويل	**1 649 722**	**1 512 294**
ارباح معلقة ومدخرات	(62 806)	(53 463)
المجموع الصافي	**1 586 916**	**1 458 830**

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلي :

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 326 288	211 326	16 157	62 768	33 183	**1 649 722**
التعهدات خارج الموازنة	81 866	1 007	-	14	198	**83 085**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**1 408 154**	**212 333**	**16 157**	**62 782**	**33 381**	**1 732 807**
نسبة التعهدات المصنفة			6%			
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	138 592	3 818	-	31 292	2	**173 704**
أرباح معلقة	-	4 698	196	2 370	2 200	**9 464**
مدخرات	15 850	-	6 864	10 247	20 381	**53 342**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات والودائع المخصصة لهذا الصنف	%65					

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند «ودائع وأموال الحرفاء» ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجاريّة

يحلّل رصيد محفظة السندات التجارية كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات التوظيف	250 350	320 439
مستحقات مرتبطة بها	2 229	2 193
مخصصات على سندات التوظيف	(28 918)	(27 924)
المجموع الصافي	**223 661**	**294 708**

يحلّل رصيد سندات التوظيف كما يلي :

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
بنك البركة بحرين	221 278	248 197	-	-	221 278	248 197
مستحقات مرتبطة	2 229	1 446	-	-	2 229	1 446
بنك البركة لبنان	29 073	28 078	(28 918)	(27 924)	155	154
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	-	44 164	-	-	-	44 164
مستحقات مرتبطة	-	747	-	-	-	747
المجموع	**252 579**	**322 632**	**(28 918)**	**-27 924**	**223 661**	**294 708**

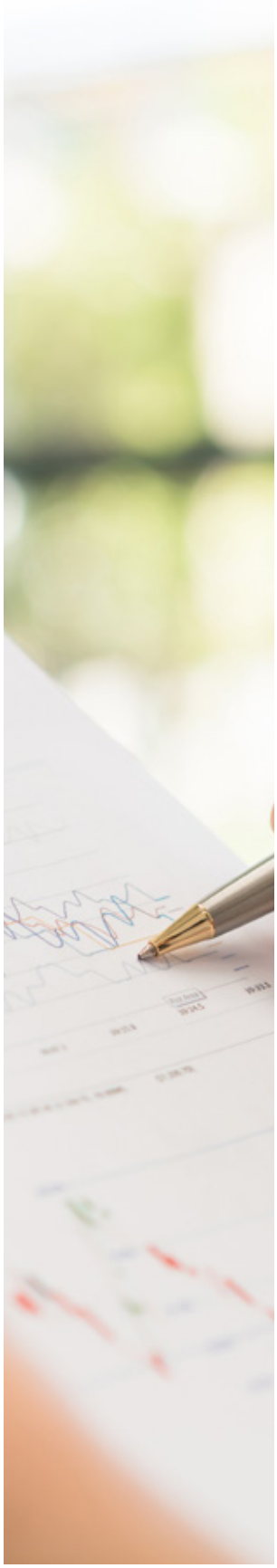

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

تحلّل محفظة الاستثمار على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات الاستثمار	105 606	70 032
سندات المساهمة	1 065	7 955
مدخرات	(5 759)	(5 240)
المجموع الصافي	**100 912**	**72 747**

يحلّل رصيد محفظة الاستثمار كما يلي :

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2023	القيمة الخام ديسمبر 2022	مدخرات ديسمبر 2023	مدخرات ديسمبر 2022	القيمة الصافية ديسمبر 2023	القيمة الصافية ديسمبر 2022
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	10 235	10 235	(2864)	(1133)	7 372	9 102
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي باست ليز	8 310	8 310	-	-	8 310	8 310
شركة بروموكيمكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2249)	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
شركة عتيد لرأس مال ثابت (سيكاف)	0	2 059	-	(100)	-	1 959
الشركة التونسية للتأمين التكافلي "الأمانة تكافل"	4 522	3 886	-	-	4 522	3 886
BH للإيجار المالي	0	912	-	(690)	-	221
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	- 333	1 679	1 347
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغـاربـي	313	313	(313)	(313)	0	0
الشركة العربية التونسية للاستثمار والتنمية (ATID)	0	89	-	(89)	0	0
شركة النقديات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	-	-
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
البركة سيكار (بما في ذلك صناديق التنمية الإستثمارية)	64 199	26 199	-	-	64 199	26 199
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	828	832	-	-	828	832
المجموع 1	**105 605**	**70 032**	**(5 759)**	**(5 237)**	**99 847**	**64 792**
شهادات الزيتونة والمستحقات المرتبطة بها	-	6 890	-	-	-	6 890
شهادات باست ليز والمستحقات المرتبطة بها	1 065	1 065	-	-	1 065	1 065
المجموع 2	**1 065**	**7 955**	**-**	**-**	**1 065**	**7 955**
المجموع	**106 670**	**77 984**	**(5 759)**	**(5 237)**	**100 912**	**72 747**

إيضاح 6 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدرها **132 849 ألف دينار تونسي** يفصل كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	20 009	18 934
الإستهلاكات	(15 149)	(13 846)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	**4 860**	**5 088**
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	180 183	166 320
الإستهلاكات	(51 946)	(47 588)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية	**127 988**	**118 483**
القيمة الصافية في نهاية السنة	**132 849**	**123 571**

يحلّل رصيد الأصول الثابتة الماديّة الصافية كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرض	23 486	22 931
بناءات	17 954	18 069
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	12
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	4 844	4 904
معدّات نقل	87	182
معدّات إعلامية	3 395	2 459
معدات وتجهيزات المكاتب	1 085	1 358
معدّات نقدية	1 207	845
أصول ثابتة في طور الإنجاز (المقر الجديد للبنك)	75 919	67 725
المجموع الصافي	**127 988**	**118 484**

إيضاح 7 – أصول أخرى

بلغ بند «الأصول الأخرى» في 31 ديسمبر 2023 رصيدا قدره **37 322 ألف دينار تونسي** ويفصّل كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	704	3 192
أعباء مسجّلة مسبقا	1 388	1 223
حسابات جبائيه واجتماعية	11 740	10 432
قروض حسنة للموظفين	8 209	7 712
أصول أخرى	15 281	12 713
المجموع الصافي	**37 322**	**35 280**

إيضاح 8 – ودائع وأموال المؤسسات البنكيّة والماليّة

بلغ رصيد بند «ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية» في 31 ديسمبر 2023 مبلغا قدره **624 222 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	208 119	203 900
ودائع وأموال المؤسسات المالية	14 505	28 197
المجموع الصافي	**222 624**	**232 097**

إيضاح 9 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **812 904 1 ألف دينار تونسي** تفصل كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات إيداع (1)	1 074 111	1 017 994
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء (2)	830 701	750 692
المجموع	**1 904 812**	**1 768 687**

يحلّل رصيد حسابات إيداع كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات تحت الطلب	663 771	649 886
حسابات إدخار	410 340	368 109
المجموع	**1 074 111**	**1 017 995**

يحلّل رصيد مبالغ أخرى راجعة للحرفاء كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصّصة (أ)	219 347	249 935
مطلوبات مرتبطة بها	8 379	17 097
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	527 173	418 913
مطلوبات مرتبطة بها	16 276	11 289
حسابات غير قابلة للتصرّف	1 367	2 248
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	58 160	51 211
المجموع	**830 701**	**750 692**

أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصّصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين البنك والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع

ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات

يمثل هذا الرّصيد المبالغ المعلقة في انتظار تصفية العمليّات الجارية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وتفصل كالاتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	2 217	1 594
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان و الكفالة	7 087	6 436
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع وشيكات مضمونة من البنك	6 916	9 053
السندات التجارية المقدمة ضمانا	2 307	2 427
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	11 489	15 668
مبالغ أخرى مطلوبة	28 143	16 032
المجموع	**58 159**	**51 211**

إيضاح 10 – موارد خاصة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **3 209 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
وديعة مجموعة البركة	-	27 693
موارد خاصة أخرى	3 209	2 946
المجموع	**3 209**	**30 639**

إيضاح 11 – خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **50 917 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	6 118	8 186
أعباء للدفع	4 946	9 233
مدخرات على الأعباء والمخاطر	3 589	5 111
أرباح مجنبة (*)	195	103
أعباء للدفع لفائدة المزودين	5 330	4 162
حسابات جبائية واجتماعية	18 529	18 358
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 168	7 993
خصوم أخرى	5 042	6 136
المجموع	**50 917**	**59 282**

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتمّ إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 12 – الأموال الذاتيّة

تتمثّل الوضعيّة الصّافية كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
رأس المال	**120 000**	**120 000**
احتياطي	**103 051**	**78 051**
احتياطي غير مخصّص	15 000	15 000
احتياطي قانوني	12 000	12 000
احتياطي الصندوق الاجتماعي	5 000	5 000
احتياطي إعادة الاستثمار	71 051	46 051
نتائج مؤجلة	**1 000**	**0**
أرباح الفترة	51 171	50 101
الوضعيّة الصافية	**275 222**	**248 152**

يعرض جدول تغييرات الأموال الذاتية كالآتي :

رأس المال	رأس المال	احتياطات القانوني	احتياطات أخرى	احتياطي بعنوان صندوق اجتماعي	احتياطي إعادة استثمار	نتائج مؤجلة	نتيجة السنة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	120 000	12 000	15 000	5 000	46 051	-	50 101	248 152
توزيع نتيجة سنة 2023	-	-	-	-	-	-	50 101	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	-	-	(23 000)	(23 000)
إعانات اجتماعية	-	-	-	-	-	-	(1 101)	(1 101)
احتياطيات أخرى	-	-	-	-	25 000	-	(25 000)	0
نتائج مؤجلة	-	-	-	-	-	1 000	(1 000)	0
صندوق اجتماعي	-	-	-	-	-	-	-	0
المجموع	**120 000**	**12 000**	**15 000**	**5 000**	**71 051**	1 000	-	**224 051**
نتيجة ديسمبر 2023							**51 171**	**51 171**
الرصيد في 31/12/2023	**120 000**	**12 000**	**15 000**	**5 000**	**71 051**	**1 000**	**51 171**	**275 222**

إيضاح 13 – التعهدّات المقدّمة

تفضل تعهدّات التمويل المقدمّة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
تعهدّات قصيرة الاجل	21 482	33 218
تعهدّات طويلة الاجل	25 125	23 596
المجموع	**46 607**	**56 814**

إيضاح 14 – الضمانات المقبولة

تفضل الضمانات المقبولة كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 328 692	1 171 870
ضمانات سيادية	244 069	312 531
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4 397	4 407
المجموع	**1 577 158**	**1 488 808**

يتم تقييد جميع الضمانات المقبولة بما في ذلك تلك التي لا يتم طرحها لاحتساب المخصصات مثل رهن الأصول التجارية

إيضاح 15 – أرباح ومداخيل مماثلة

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح شهادات الإيجار	25 051	19 762
أرباح مرابحة في السلع	33 770	30 318
أرباح مرابحة للأمر بالشراء	63 295	59 050
أرباح الإيجار	24 586	19 381
المجموع	**146 702**	**128 511**

إيضاح 16 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **27 933 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
عمولات الدراسة والتصرف والتعهدات	4 566	5 125
عمولات على السندات التجارية والصكوك	2 755	2 888
عمولات على عمليات التحويل	3 535	3 453
عمولات على عمليات الخزينة	539	456
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	5 302	4 813
عمولات على الحسابات والأرصدة	4 390	3 833
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 681	2 241
عمولات التصرف صناديق الإستثمارية وعمولات الوساطة في التأمين	602	265
عمولات الرقمنة	437	400
عمولات أخرى	4 126	2 948
المجموع	**27 933**	**26 422**

إيضاح 17 – أرباح محفظة عمليات الاستثمار والصرف

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
المرابيح الصافية للصّرف	**5 174**	**7 514**
أرباح محفظة السندات التجارية	**10 975**	**12 500**
أرباح مضاربة مقيدة	10 293	10 808
أرباح على محفظة السندات	491	1 691
القيمة الزائدة المتأتية من بيع سندات استثمار	191	-
المجموع	**16 149**	**20 014**

إيضاح 18 – مداخيل محفظة الاستثمار

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
1/ مداخيل شهادات المساهمة		
بنك الزيتونة	260	384
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	65	65
المجموع 1	**325**	**449**
2/أرباح موزعة		
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	920	1062
شركة البحيرة للاستثمار	1 591	1 818
شركة ميدي لوازير	263	139
البركة سيكار(أرباح / الأموال المدارة)	2 609	300
عتيد SICAF	800	-
مداخيل أخرى لمحفظة الإستثمار	96	142
المجموع 2	**6 279**	**3 460**
المجموع	**6 603**	**3 909**

إيضاح 19 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح الودائع غير المخصّصة وحسابات الادخار (*)	10 508	15 419
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	44 341	29 837
المجموع	**54 849**	**45 256**

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قام بها البنك بعد اقتطاع الأرباح المعلقّة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات.

تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل «بنك البركة تونس»

إيضاح 20 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة

تحللّ المخصّصات الصافية المتعلقّة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
خسائر / استرجاع على تعهدات الحرفاء	516	(11 727)
مخصّصات / استردادات على المدخرات	(518)	13 505
المجموع	**(2)**	**1 778**

إيضاح 21 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

تحللّ مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(1731)	(333)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	1212	40
المجموع	**(519)**	**(293)**

إيضاح 22 – أعباء الاستغلال العامّة

تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
نفقات بريديةّ ونفقات الاتصالات اللاسلكية	1 527	1 375
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 491	3 399
اشهار وعلاقات عامة	481	501
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	578	840
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	328	325
مكافئات الحضور	554	494
أعباء المكتبية والإدارة	798	733
خدمات خارجيةّ	802	790
مصاريف الماء والكهرباء	566	608
مصاريف ومهمات بالخارج	118	31
بوليصة التأمين والسلامة	578	356
ضرائب وأداءات	299	425
كراء الموزعات الآلية	43	44
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 396	3 124
مصاريف السلامة	231	620
أعباء أخرى	714	631
المجموع	**15 504**	**14 296**

إيضاح 23 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديةّ أخرى

يحلّل رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديةّ أخرى كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح عاديةّ أخرى	433	108
خسائر عاديةّ أخرى	(1 527)	(216)
المجموع	**(1 094)**	**(108)**

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة الى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة 2023 الى 2025 من 1% الى 4%

تم بمقتضى الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 احداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة بنسبة 4% من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات التي يحل أجل التصريح بها خلال سنتي 2024 و 2025 تخص هذه المساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016

إيضاح 25 – السيوّلة وما يعادل السيوّلة في نهاية السنة المحاسبية

تحلّل السيوّلة في نهاية السنة المحاسبية كالاتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	64 584	54 998
ودائع لدى المؤسسّات البنكيةّ	55 042	43 193
أموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريديةّ	(50 091)	(41 191)
ودائع وأموال المؤسسّات البنكيةّ والمالية (أقل من ثلاثة أشهر)	(22 729)	(28 245)
المجموع	**46 806**	**28 755**

إيضاح 26 – توزيع الأصول والخصوم حسب تواريخ الاستحقاق

يعرض الجدول التالي توزيع أصول البنك وخصومه وأمواله الذاتية حسب المدة المتبقية و المتوقعة بتاريخ 31 ديسمبر، بالإعتماد على البيانات التاريخية. يتم التوزيع أخذا بعين الإعتبار لتواريخ الاستحقاق الفعلية وليس المحاسبية

بيانات	أقل من 6 أشهر	6 أشهر - سنة	سنة – 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
الأصول					
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	64 584	-	-	-	**64 584**
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	166 204	33 052	126 528	34 847	**360 631**
مستحقات على الحرفاء	590 748	129 140	206 320	660 708	**1 586 916**
محفظة السندات التجارية	223 661	-	-	-	**223 661**
محفظة الاستثمار	1 065	-	-	99 847	**100 912**
أصول ثابتة	-	-	-	132 849	**132 849**
أصول أخرى	26 814	1 808	-	8 700	**37 322**
مجموع الأصول	**1 073 076**	**164 000**	**332 848**	**936 951**	**2 506 875**
الخصوم					

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	50 091	-	-	-	**50 091**
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	207 867	14 757	-	-	**222 624**
ودائع وأموال الحرفاء	711 107	338 056	268 504	587 145	**1 904 812**
موارد خاصّة	-	-	-	3 209	**3 209**
خصوم أخرى	29 272	14 834	-	6 810	**50 917**
مجموع الخصوم	**998 337**	**367 647**	**268 504**	**597 165**	**2 231 653**
الأموال الذاتية					
رأس المال	-	-	-	120 000	**120 000**
إحتياطيات	-	-	-	103 051	**103 051**
النتائج المؤجلة	-	-	-	1 000	**1 000**
نتيجة السنة المحاسبية	51 171	-	-	-	**51 171**
مجموع الأموال الذاتية	**51 171**	**-**	**-**	**224 051**	**275 222**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 049 508**	**367 647**	**268 504**	**821 216**	**2 506 875**

إيضاح 27 – العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح تمويلات	أعباء الودائع
بنك البركة تركيا	1477	4 318	-	-	2	-	-
بنك البركة مصر	-	109	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	223 690	-	-	3 912	-	10 290	-
بنك البركة لبنان	29 205	-	6	-	-	-	-
مجموعة البركة	78	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الجزائر	-	563	5	-	2	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	6 091	27 267	0,1	-	903
بنك البركة سودان	-	-	136	-	-	-	-
المجموع	**254 450**	**4 990**	**6 238**	**31 179**	**4**	**10 290**	**903**

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع
باست ليز	110 722	-	897	-	5 194	10	10 101	920	-
شركة أليف	-	-	120	2 608	655	8	-	-	45
دله البركة	-	-	34	-	-	-	-	-	-
شركة دله البركة القابضة	2	-	-	-	-	0,4	-	-	-
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	77	2 608	330	7	-	-	44
شركة البركة العقارية	2 072	-	243	-	15	2	186	-	-
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	-	-	-	-	-	1 591	-
الامانة تكافل	6 179	308	1 937	50 954	-	21	131	-	3 867
معرض تونس الدولي	199	-	2	8 646	1 308	3	-	38	785
شركة إتقان كابيتال	-	-	253	-	-	0,2	-	-	-
المجموع	**121 279**	**308**	**3 563**	**64 816**	**7 503**	**51**	**10 418**	**2 549**	**4 741**

أرصدة العمليات والحسابات لشركة البركة سيكار والصناديق الاستثمارية

مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاري ف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع
64 200	-	21	3 017	1	-	2 609	289

أرصدة العمليات والحسابات للأطراف ذات العلاقة الأخرى

الأطراف ذات العلاقة	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع استثمارية	ودائع اخرى	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	
رئيس مجلس الإدارة	-	-	78	-	-	-
نائب رئيس مجلس الإدارة	1 138	6 404	312	0,2	125	312
أعضاء مجلس الإدارة	-	202	183	-	-	16
المدير العام	-	73	26	-	-	2
مساعد المدير العام	66	637	8	-	5	53
الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلا مفوضا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها	-	-	27	0,2	-	-
المجموع	**1 204**	**7 316**	**633**	**0,4**	**130**	**383**

إيضاح 28 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع عادية
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 014 349	211 326	16 157	62 768	65 286	**2 369 886**
التعهدات خارج الموازنة	86 855	1 007	-	14	211	**88 087**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**2 101 204**	**212 333**	**16 157**	**62 782**	**65 497**	**2 457 973**
نسبة التعهدات المصنفة				**6%**		
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	579 398	3 818	579 398	31 292	2	**614 510**
أرباح معلقة	-	4 699	196	2 370	2 483	**9 748**
مدخرات	18 705		6 864	10 247	52 202	**88 018**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف	**73%**					

(*) يضم هذا البند مجموع التعهدات الراجعة للحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية والتي تتمثل في المستحقات المباشرة ومحفظة (*) السندات التجارية ومحفظة الاستثمار

إيضاح 29 – الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تمّ اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك المنعقد في 2024/03/04، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ

2 القوائم المالية المجمعة

الموازنة المجمعة المختومة فـي 31 ديسـمبر 2023

(الوحدة: 000 1 دينار تونسي)

الأصـول	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	1	67 122	54 998
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	2	361 588	345 915
مستحقات على الحرفاء	3	1 623 304	1 458 830
محفظة السندات التجارية	4	225 664	294 708
محفظة الاستثمار	5	52 330	61 151
أسهم تمت معادلتها	6	20 847	24 347
أصول ثابتة	7	139 700	123 575
أصول أخرى	8	85 330	39 143
مجمـوع الأصـول		**2 575 885**	**2 402 667**
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية		50 091	41 190
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	9	288 722	238 395
ودائع وأموال الحرفاء	10	1 877 317	1 768 672
مـوارد خـاصـة	11	3 210	30 639
وديعة مجموعة البركة		0	27 693
موارد خاصة أخرى		-	2 946
خصوم أخرى	12	55 762	59 430
مجموع الخصوم		**2 275 102**	**2 138 326**
مساهمة الأقلية في الاحتياطات المجمعة		1 276	1
مساهمة الأقلية في النتيجة المجمعة		518	0
		1 794	**1**
الأموال الذاتية			
رأس المال		120 000	120 000
احتياطيات		-	-
النتائج المؤجلة		-	-
نتيجة السنة		-	-
الاحتياطيات المجمعة		123 630	90 958
النتيجة المجمعة للسنة المالية		55 359	53 382
مجموع الأموال الذاتية	**13**	**298 989**	**264 340**
مجموع الخصوم والأموال الـذاتية		**2 575 885**	**2 402 667**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
المختوم في 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

الخصوم المحتملة	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة		34 525	34 062
اعتمادات مستندية		6 956	28 569
الأصول المقدمة في شكل ضمانات		41 481	-
مجموع الخصوم المحتملة		**82 962**	**62 631**
التعهدات المقدّمة			
تعهدات التمويل المقدمة للحرفاء	**14**	46 607	56 814
مجموع التعهدات المقدّمة		**46 607**	**56 814**
التعهدات المقبولة			
ضمانات مقبولة	**15**	1 577 158	1 488 808
مجموع التعهدات المقبولة		**1 577 158**	**1 488 808**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

قائمة النتائج المجمعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 1 000 دينار تونسي)

إيرادات الاستغلال البنكي	إيضاحات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح ومداخيل مماثلة	16	149 697	128 852
عمولات محصلة	17	40 375	26 640
مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	18	16 149	20 014
مداخيل محفظة الاستثمار	19	5 683	2 848
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**211 904**	**178 354**
تكاليف الاستغلال البنكي			
أرباح المودعين وأعباء مماثلة	20	(54 806)	(45 180)
عمولات		(4 165)	(4 246)
خسائر مسجلة على محفظة السندات التجارية		(559)	0
مجموع تكاليف		**(59 530)**	**(49 426)**
الناتج البنكي الصّافي		**152 374**	**128 928**
مخصصات المدخرات (المؤونات) نتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	21	(2 294)	1 778
مخصصات المدخرات (المؤونات) ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	22	(519)	(293)
إيرادات استغلال أخرى		279	149
مصاريف الأعوان		(56 212)	(46 207)
أعباء الاستغلال العامة	23	(17 944)	(14 400)
مخصصات الإستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(6 487)	(5 641)
نتيجة الاستغلال		**69 197**	**64 314**
الحصص في الشركات التي تمت معادلتها		3 292	3 400
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى	24	(1094)	(108)
الضريبة على الأرباح	25	(14 139)	(12 704)
نتيجة الأنشطة العادية		**57 256**	**54 902**
رصيد العناصر الطارئة	26	(1379)	(1520)
النتيجة الصافية		**55 877**	**53 382**
حصة النتيجة الراجعة للأقلية		**518**	**0**
النتيجة الصافية العائدة للمجمع		**55 359**	**53 382**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

جدول التدفقات النقدية المجمعة
للفترة الممتدة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2023

(الوحدة: 000 1 دينار تونسي)

أنشطة التشغيل	2023/12/31	2022/12/31
الدخل التشغيلي للبنك (باستثناء دخل حافظات الاستثمار)	207 577	177 106
مصروفات التشغيل المصرفية المدفوعة	(63 325)	(46 231)
القروض والسلف/القروض والسلف المقدمة إلى المؤسسات المالية	20 348	(35 231)
الودائع/المبالغ المسحوبة من المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى	(35 307)	(231 752)
القروض والسلف/السلف والسلف المقدمة للعملاء	(160 239)	(50 725)
الودائع/السحوبات من الزبائن	163 230	37 831
الأوراق المالية/الأوراق المالية الاستثمارية	70 907	266 688
المبالغ المدفوعة للموظفين وحسابات الدفع المتنوعة	(57 842)	(45 045)
التدفقات النقدية الأخرى من أنشطة التشغيل	(19 542)	(19 353)
ضرائب الشركات	(16 812)	(19 299)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	**91 995**	**33 989**
أنشطة الاستثمار		
الفوائد والأرباح المتلقات من حافظة الاستثمار	(1 896)	3 909
التصرف في عمليات الشراء على حافظة الاستثمار	(70 164)	(44 256)
التصرف في الموجودات الثابتة	(15 569)	(5 607)
صافي النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**(87 629)**	**(45 954)**
أنشطة التمويل		
إصدار/سداد القروض	(27 693)	(33 917)
زيادة/انخفاض الموارد الخاصة	64 998	24 987
أرباح الأسهم المدفوعة	(22 572)	(25 201)
الجمع بعد إصدار الأسهم	0	0
صافي النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	**14 733**	**(34 130)**
التغير الصافي في النقدية والمعادلات النقدية خلال السنة	19 099	(46 096)
النقدية والمعادلات النقدية في بداية السنة	31 424	72 113
النقدية والمعادلات النقدية في نهاية السنة	**50 523**	**28 317**

الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة
المختومة في 31 ديسمبر 2023

1. التعريف بالشركة الام

بنك البركة تونس هي شركة خفية الاسم رأس مالها 120.000.000 دينار تم إنشاؤها في 15 جوان 1983 تحت اسم «بيت التمويل تونسي السعودي -BEST BANK» من طرف الدولة التونسية وسماحة «الشيخ صالح عبد الله كامل» مؤسس مجموعة «دله البركة». وتخضع لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
كانت سنة 2009 سنة التحول الأول في تاريخ البنك حيث تم تغيير تسمية البنك ليصبح «بنك البركة تونس» وذلك في إطار توحيد الهوية التجارية لمجموعة البركة.
تحصل بنك البركة تونس سنة 2013 على ترخيص لتحويل نشاطه من بنك غير مقيم إلى بنك شمولي مقيم يستجيب الى متطلبات كامل شرائح الحرفاء: الأفراد والمهنيين والشركات وذلك في إطار شراكة ثقة دائمة
خلال أكثر من ثلاثين عاماً، تمكن بنك البركة من إرساء علاقات مميزة مع حرفائه بفضل إلتزامه بقيم المشاركة والشراكة والتي تتمثل في المشاركة في الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وتمنع جميع أشكال المزايدة
تعمل حالياً بشبكة متكون من 40 فرعًا و 41 جهاز صراف آلي حتى موفى 31/12/2023.

2. التعريف بشركة البركة سيكار

شركة البركة سيكار هي شركة خفية الاسم رأس مالها 8 700 000 دينار مقسمة إلى 87 000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 دينار للسهم الواحد. تم إنشاؤها في 23 مارس 2021 في تونس كشركة تابعة لبنك البركة تونس بمساهمة جملية تساوي 99.99%. تخضع الشركة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل في الجمهورية التونسية وخاصة منها القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بشركات الاستثمار ومجلة الشركات التجارية وقانون الاستثمار، كما تم تعديلها وتكميلها بالنصوص اللاحقة.
تقوم الشركة بمباشرة جميع أعمالها وفقا للأغراض التي تأسست من أجلها وذلك عملا بالفصل عدد 3 من نظامها الأساسي.
يتمثل نشاط الشركة، من خلال المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية للشركات، خاصة منها الشركات حديثة النشأة والشركات الكائنة بمناطق التنمية الجهوية، والشركات التي تندرج ضمن برنامج تأهيل والشركات التي تمر بصعوبات اقتصادية والشركات المستثمرة في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والشركات المنشأة وكذلك الشركات التي تقوم باستثمارات تمكنها من تعزيز التكنولوجيا أو التحكم فيها وكذلك الابتكار في جميع القطاعات الاقتصادية.

يمكن للشركة :

استعمال رأس المال المكتتب والمحرر لفائدتها أو المبالغ الموظفة لدى الشركة في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية لفائدة الغير للاكتتاب في أسهم أو منبات اجتماعية أو في سندات قابلة للتحويل إلى أسهم التي تصدرها المؤسسات التي تخول الانتفاع بالامتيازات الجبائية. ويقع الاستثمار لغرض التفويت أو إعادة الإحالة أو لأغراض أخرى ويتم عبر الترفيع في رأس مال شركات قائمة أو عبر المساهمة في رأس مال شركات جديدة. كما يمكن للشركة قبول واستعمال أموال متأتية من موارد ميزانية الدولة أو من مصادر تمويل أجنبية وفقا للنسب والقوانين الجاري بها العمل.

المساهمة في جميع الشركات أو المؤسسات التي تمارس نشاطات مشابهة أو مكملة لنشاط الشركة وذلك عن طريق تملك حصص أو أسهم في رؤوس أموالها أو شرائها أو تكوين شركات جديدة.

كما يمكن للشركة :

- إسناد تسبقات في شكل حساب جاري للشركاء.
- اكتتاب أو اقتناء رقاع قابلة للتحويل إلى أسهم أو سندات المساهمة.
- وبصفة عامة كل الصيغ الأخرى الشبيهة بالأموال الذاتية.

وعموما يجوز للشركة القيام بكافة الأعمال والنشاطات التي تساعدها على تحقيق أغراضها.

المتطلبات الشرعية :

تلتزم الشركة في ممارسة أعمالها وفق أغراضها المفصلة أعلاه بكل ما توجبه الشريعة الإسلامية من أحكام في المعاملات وبخاصة اجتناب الربا وما في حكمه وما تفرضه المعايير الشرعية.

تستهدف استثمارات الشركة الأنشطة القانونية والتي لا تتنافى مع النظام العام والأخلاق والصحة والتي لا تندرج ضمن قطاعات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو تدر دخلاً غير مشروع، بما في ذلك :

- الأنشطة التي تنطوي على أي شكل من أشكال العمل القسري أو الضار أو الاستغلالي وأي شكل من أشكال عمل الأطفال؛
- إنتاج أو الاتجار في أي منتج يمنعه القانون؛
- إنتاج الخمور ولحم الخنزير والتبغ والأسلحة والذخيرة أو الاتجار بها؛
- ألعاب الرهان والقمار والكازينوهات والأنشطة المماثلة.

عند المساهمة في رأس مال أو توظيف مال في شركات، يجب أن تضمن شركة البركة سيكار باستمرار احترام الضوابط المالية التالية الجاري بها العمل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية مالم يتم تغييرها :

- القيمة غير المسددة للقروض التقليدية بفائدة / قيمة الشركة أقل من 33%؛
- قيمة الاستثمارات والودائع والقروض التقليدية التي تدر فائدة / قيمة المشروع أقل من 33%؛
- الذمم المدينة والنقد وما يعادله / قيمة الشركة أقل من 70%؛
- الدخل غير المشروع / رقم المعاملات أقل من 5%

تهدف شركة البركة سيكار إلى تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية البشرية.

3. مبادئ الإعداد والإفصاح للقوائم المالية المجمعة

لقد تمّ إعداد القوائم المالية المجمعة لـ « مجمع بنك البركة تونس» طبقا للأحكام المنصوص عليها في :

القانون عدد 96-112 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلّق بنظام المحاسبة للمؤسّسات وكذلك قرار وزير الماليّة المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلّق بالمصادقة على المعايير المحاسبيّة القطاعيّة الخاصّة بالمؤسّسات البنكيّة.

المعيار المحاسبي عدد 41 والمتعلق بعقود الإيجار.

معايير المحاسبة من 35 إلى 38 المنشورة بأمر من وزير المالية المؤرخ في 1 ديسمبر 2003.

المنشورات والمذكرات التنظيمية البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي.

خاصةً بالنسبة للمواضيع (AAOIFI) الضوابط المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي لم يتم التطرق إليها في الأنظمة التي ذكرناها سابقاً.

كما تمّ إعداد القوائم المالية طبقا للنموذج المنصوص عليه في معيار المحاسبة عدد 21 المتعلّق بضبط القوائم الماليّة للمؤسّسات البنكيّة.

4. السنة المحاسبيّة

تبدأ السّنة المحاسبيّة في غرّة جانفي وتختتم في 31 ديسمبر من نفس السنة.

5. أسس المقاييس والمبادئ المحاسبيّة المعتمدة

تم إعداد القوائم الماليّة المجمعة لـ «مجمع بنك البركة تونس» على أساس القيمة التاريخيّة لكلّ عناصر القوائم الماليّة. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبيّة كما يلي :

1.5 مبادئ التجميع

1.1.5 مجال التجميع

تشمل القوائم المالية المجمعة جميع الشركات الخاضعة للرقابة الكلية أو الرقابة المقترنة أو الواقعة تحت التأثير الواضح والجلي باستثناء تلك التي لا يكون تأثيرها ذا أهمية.

يتم تجميع الفرع التابع للمجمع من تاريخ السيطرة الفعلية.

لا يشمل مجال التجميع أسهم الشركات التي تمت المساهمة بها بغرض بيعها لاحقاً في المدى القريب. كما يتم استثناء الوحدات التي لم يتمكن المجمع من مراقبة سياسة نشاطها وأصولها وذلك نتيجة لوجود قيود مشددة ودائمة. ويقع ادماج قيمة المساهمة في هذه الشركات تحت بند «الاستثمارات والأسهم في الشركات التابعة غير المجمعة».

2.1.5 طريقة التجميع

يتم تجميع الشركات التي تخضع للرقابة الكلية بالاعتماد على طريقة الادماج الشامل. يملك المجمع الرقابة الكلية على شركة تابعة له عندما يكون قادرا على قيادة السياسات المالية والتشغيلية لها من أجل الاستفادة من أنشطتها.

تعريف الرقابة الكلية :

الحالة 1: امتلاك المجمع لأكثر من نصف حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 40% من حقوق التصويت في شركة بشرط عدم امتلاك أي مساهم آخر لحصةً أكبر من حصته.

الحالة 3: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب اتفاقية، أو تعيين أو فصل أو جمع أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.

يتم تجميع الشركات الخاضعة للرقابة المشتركة بالاعتماد على طريقة تجميع الحسابات النسبي. يملك المجمع الرقابة المشتركة على شركة ما بموجب اتفاق تعاقدي لرقابة النشاط الاقتصادي للشركة، القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية المرتبطة بالنشاط والتي تتطلب اجماع الأطراف التي تتقاسم الرقابة.

تعريف التأثير الواضح والجلي :

الحالة 1: عندما يكون للمجمع القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة من دون أن تكون هناك رقابة كلية

الحالة 2: امتلاك المجمع بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن 20% من حقوق التصويت في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتكون هذه الفرضية قابلة للدحض إذا لم يكن للمجمع، من حيث المضمون، سلطة فعلية للمشاركة في السياسات التشغيلية والمالية للشركة.

الحالة 3: يقع إدراج المساهمات التي تقل عن 20% في إطار التجميع إذا كانت تمثل استثمارًا استراتيجيًا من جهة، وإذا كان المجمع يمارس تأثيرًا هامًا من جهة أخرى.

وتدرج تغييرات الأموال الذاتية للشركات التي تمت معادلتها في بند الأصول تحت عنوان «أسهم تمت معادلتها» كما يتم إدراج الفرق في ثمن الشراء بالنسبة لهذه الشركات تحت بند «أسهم تمت معادلتها».

إذا كانت حصة المجمع في خسائر الشركة التي تمت معادلتها مساوية أو أكبر من حصتها في هذه الشركة، فإنه يتوقف عن إدراج الخسائر المستقبلية. وبالتالي يتم عرض هذه المساهمة بقيمة تساوي صفر. ولا يتم تقييد مخصصات بعنوان الخسائر الإضافية لهذه الشركة إلا عندما يكون لدى المجمع التزام قانوني أو ضمني للقيام بذلك أو عندما يكون قد سدد دفوعات لفائدة الشركة تعرض حقوق الأقلية في الموازنة المجمعة بصفة منفصلة عن الخصوم والأموال الذاتية للشركة الأم. كما يتم أيضا عرض حقوق الأقلية في نتيجة المجمع بصفة منفصلة.

تسجل نتائج بيع الأسهم المجمعة في حساب النتيجة تحت بند «مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار».

3.1.5 قواعد التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة باستعمال نفس الطرق المحاسبية لمعاملات وأحداث أخرى مشابهة طرأت في ظروف مماثلة.

أ -إلغاء الأرصدة والمعاملات داخل المجمع

تلغى الأرصدة المتبادلة الناتجة عن المعاملات بين الشركات الموحدة للمجمع وكذلك المعاملات نفسها، بما في ذلك الإيرادات والأعباء وأرباح الأسهم. كما لا يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة نتيجة للتفويت في الأصول داخل المجمع، إلا في حالة خسارة قيمته بشكل دائم.

ب -تكلفة اقتناء الأسهم، فارق الشراء وفارق التقييم

تكلفة شراء الأسهم:

تساوي كلفة شراء الأسهم المبلغ الذي دفعه المشتري للبائع مع إضافة المصاريف المرتبطة بها التي تعتبر ذات أهمية جوهرية مع خصم الضرائب المتعلقة بها.

فارق الشراء:

هو الفرق بين تكلفة اقتناء الأوراق المالية وبين قيمة أصول والتزامات الشركة المعنية.

فارق التقييم:

يتمثل في الفرق بين القيمة العادلة في الموازنة الموحدة للشركة المقتناة وبين القيمة الدفترية لهذه العناصر.

ج -التغير في نسبة المساهمة في شركة مجمعة

تؤدي الزيادة في نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى تقييد فارق شراء إضافي يتم إهلاكه وفقًا للقواعد المحددة أعلاه.

يؤدي انخفاض نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى إلغاء تقييد فارق الشراء في حدود نسبة المساهمة التي تم التفويت فيها.

د -إلغاء التجميع

يقع تقييد أسهم شركة غير مجمعة ومازال المجمع محتفظا بها، بالقيمة المحاسبية الموحدة بتاريخ خروجها من نطاق التجميع، أي حصتها في الأموال الذاتية الموحدة في ذلك التاريخ مع إضافة حصتها في الفارق في الشراء المتبقي.

تساوي تكلفة المساهمة قيمتها المحاسبية المسجلة في تاريخ الخروج من نطاق التجميع.

وتبقى هذه القيمة بدون تغيير ما لم يحدث لها انخفاض لاحقاً، عندما تصبح قيمتها الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

2.5 تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.2.5 تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ثم تحوّل إلى الموازنة بقيمتها الاسمية عند سحب الأموال.

2.2.5 تقييد المداخيل

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية :

- تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية.
- تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود.
- تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات.

وفي هذا الإطار :

تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر2023 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السّنة.

تحتسب عمولات الدّراسة والتصرّف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها.

تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستنديّة، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند استحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلّقة بالتمويلات المصنّفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقا لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجّل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلّقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيتها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

3.2.5 تسجيل مداخيل على التمويلات التي تم التفاوض بشأنها أو المعدلة باستثناء تمويل الإجارة

وفقًا لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 2020-06 بتاريخ 19 مارس 2020 ، و المنشور رقم 2020-07 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 2020-08 بتاريخ 1 أفريل 2020 ، قام بنك البركة تونس بتمديد فترة تمويل المرابحة للآمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأولي، بالنظر إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي (وعلى وجه الخصوص «المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 8 « المرابحة ») لا تجيز الزيادة في الأرباح أو العوائد في حالة تمديد المدة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يشابه ذلك منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

يشكل تأجيل الأقساط الناتجة عن اشكال أخرى من إعادة التفاوض، تغيير في التدفقات النقدية التعاقدية على معنى المذكرة عدد 2020-A الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

وبالتالي، فإن الرأي المذكور يوصي بمعالجة المداخيل وفقًا للطريقة المرجعية لتمويلات المرابحة للآمر بالشراء والتمويلات الأخرى، مع الإشارة أن هذه المعالجة تتوافق أيضًا مع المذكرة ABB- 1/2020 الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالتأثيرات المحاسبية لجائحة COVID - 19.

وفقًا لهذه الطريقة، يتم تقييد أرباح العملية على الفترة التعاقدية وفقًا لنسبة العائد الفعلي الجديد. وتتوافق الفترة التعاقدية مع الفترة الجديدة الممددة.

ب -تكلفة اقتناء الأسهم، فارق الشراء وفارق التقييم

تكلفة شراء الأسهم

تساوي كلفة شراء الأسهم المبلغ الذي دفعه المشتري للبائع مع إضافة المصاريف المرتبطة بها التي تعتبر ذات أهمية جوهرية مع خصم الضرائب المتعلقة بها.

فارق الشراء

هو الفرق بين تكلفة اقتناء الأوراق المالية وبين قيمة أصول والتزامات الشركة المعنية.

فارق التقييم

يتمثل في الفرق بين القيمة العادلة في الموازنة الموحدة للشركة المقتناة وبين القيمة الدفترية لهذه العناصر.

ج -التغير في نسبة المساهمة في شركة مجمعة

تؤدي الزيادة في نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى تقييد فارق شراء إضافي يتم إهلاكه وفقًا للقواعد المحددة أعلاه

يؤدي انخفاض نسبة المساهمة في شركة مجمعة إلى إلغاء تقييد فارق الشراء في حدود نسبة المساهمة التي تم التفويت فيها.

د -إلغاء التجميع

يقع تقييد أسهم شركة غير مجمعة ومازال المجمع محتفظا بها، بالقيمة المحاسبية الموحدة بتاريخ خروجها من نطاق التجميع، أي حصتها في الأموال الذاتية الموحدة في ذلك التاريخ مع إضافة حصتها في الفارق في الشراء المتبقي.

تساوي تكلفة المساهمة قيمتها المحاسبية المسجلة في تاريخ الخروج من نطاق التجميع.

وتبقى هذه القيمة بدون تغيير ما لم يحدث لها انخفاض لاحقاً، عندما تصبح قيمتها الحقيقية أقل من القيمة المحاسبية الجديدة.

2.5 تقييد التعهدات والمداخيل المتعلقة بها

1.2.5 تقييد التعهدات

تسجل تعهدات التمويل خارج الموازنة عند التعاقد، ثم تحوّل إلى الموازنة بقيمتها الاسمية عند سحب الأموال.

2.2.5 تقييد المداخيل

تمثل المداخيل الإيرادات المتأتية من الاستغلال. لا يمكن تقييد المداخيل إلا عند تحقيقها. تأخذ المداخيل بعين الاعتبار بإحدى الحالات التالية :

- تحقيق المداخيل في وقت إنجاز العملية.
- تحقيق المداخيل عند تنفيذ العقود.
- تحقيق المداخيل عند القيام بالخدمات.

وفي هذا الإطار :

تحتسب الأرباح والإيرادات المماثلة وكذلك العمولات ضمن نتيجة السنة المحاسبيّة المختومة في31 ديسمبر2023 على قدر المبالغ المرتبطة بهذه السّنة.

- تحتسب عمولات الدّراسة والتصرّف ووضع التمويلات في النتيجة المحاسبية إثر استخلاصها
- تحتسب عمولات التعهدات خارج الموازنة (عمولات التعهدات، عمولات الاعتمادات المستنديّة، عمولات الضمان، إلى غير ذلك) في النتيجة المحاسبية عند استحقاقها.

تسجل ضمن بند أرباح معلقة، الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلّقة بالتمويلات المصنّفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميؤوس من استخلاصها (صنف 4)، وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويتم خصمها من الأصول. وتدرج هذه الأرباح ضمن النتيجة المحاسبية عند استخلاصها.

وطبقا لنفس المنشور لا يتم إلغاء الإيرادات التي تم احتسابها خلال السنوات المحاسبية الماضية ولكن يتم تكوين المدخرات الضرورية عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لقيمة الضمانات.

كما تسجّل في قائمة النتائج الأرباح المستحقة وغير المستخلصة والمتعلّقة بالأصول الجارية (صنف 0) أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1) بمرور الفترات المحاسبية المعنية.

ولا يتم احتساب الأرباح المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة ضمن نتائج السنة بل يقع إدراجها، صافية من الضرائب، في حسابات للتسوية في انتظار قرار تصفيتها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المساهمين.

3.2.5 تسجيل مداخيل على التمويلات التي تم التفاوض بشأنها أو المعدلة باستثناء تمويل الإجارة :

وفقًا لمناشير البنك المركزي التونسي المتعلقة بتأجيل أقساط التمويلات و خاصة منها المنشور رقم 2020-06 بتاريخ 19 مارس 2020 ، و المنشور رقم 2020-07 بتاريخ 25 مارس 2020 و المنشور رقم 2020-08 بتاريخ 1 أفريل 2020 ، قام بنك البركة تونس بتمديد فترة تمويل المرابحة للآمر بالشراء لفائدة الخواص دون زيادة في العائد الأولي، بالنظر إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي (وعلى وجه الخصوص «المعيار الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 8 « المرابحة») لا تجيز الزيادة في الأرباح أو العوائد في حالة تمديد المدة التعاقدية. ومن الناحية المحاسبية، يشابه ذلك منح العميل تمويل جديد بنسبة صفر بالمائة (قرض حسن).

يشكل تأجيل الأقساط الناتجة عن اشكال أخرى من إعادة التفاوض، تغيير في التدفقات النقدية التعاقدية على معنى المذكرة عدد 2020- A -الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

وبالتالي، فإن الرأي المذكور يوصي بمعالجة المداخيل وفقًا للطريقة المرجعية لتمويلات المرابحة للآمر بالشراء والتمويلات الأخرى، مع الإشارة أن هذه المعالجة تتوافق أيضًا مع المذكرة 2020 /1- ABB الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالتأثيرات المحاسبية لجائحة COVID-19.

وفقًا لهذه الطريقة، يتم تقييد أرباح العملية على الفترة التعاقدية وفقًا لنسبة العائد الفعلي الجديد. وتتوافق الفترة التعاقدية مع الفترة الجديدة الممددة.

ومن جهة أخرى، أوصت الإدارة العامة للرقابة المالية للبنك المركزي التونسي (عبر بريد إلكتروني بتاريخ 2021/01/13) جميع البنوك المحلية، باعتماد الطريقة المحاسبية المرخص لها، والتي تنص على احتساب وتقييد الخسارة، والذي سيؤدي إلى تخفيض مداخيل السنة المحاسبية وتوزيعها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل فترة التمديد الجديدة. إلا أنه لا يمكن تقييد خسارة أولية على التمويل تطبيقا لمبادئ التمويل الإسلامي والتي لا تسمح بتقييد تمويل بقيمته المحينة الصافية، ولا بتطبيق مفهوم الفرصة البديلة في المحاسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية لبنك البركة تونس أقرت حق البنك في وضع «رسم استرداد مصاريف» يقع استخلاصه عن كل عملية معالجة ديون الحرفاء الراغبين في الانتفاع بالإجراءات الاستثنائية الصادرة عن البنك المركزي التونسي حول تأجيل سداد أقساط التمويلات لفائدة الأفراد والمهنيين والشركات في إطار مجابهة تداعيات انتشار جائحة فيروس كورونا، على أن يكون هذا الرسم مبلغا مقطوعا غير مرتبط بقيمة الدين ومساويا للمصاريف الحقيقية دون زيادة فيها ومع مراعاة التفريق بين حالة المعسر والموسر.

4.2.5 التسهيلات الممنوحة للمستأجر: الإجارة

يتم تقييد الإرادات المالية على أساس منتظم ومنطقي على مدى المدة المتبقية من عقد الإيجار.

قام المجمع بمراجعة شروط تمويل الإجارة وفقًا للوضع المالي للعملاء وظروف السوق وما إلى ذلك. هذا وتسمح المعايير الشرعية بمراجعة الإيجارات المتفق عليها أوليا مع العملاء.

يتم إهلاك مداخيل الإجارة غير المقيدة محاسبيا (بما في ذلك الإجار الزائد المفوتر) على أساس منتظم، ويتم فوترة الإهلاكات ذات الصلة على مدى المدة المددة للإجارة.

تجدر الإشارة أنه لا يوجد أي تغيير في الأصول المقيدة.

3.5 المدخرات (المؤونات) المتعلّقة بالتعهدات

1.3.5 المدخرات الخاصة العادية

يتم احتساب المدخرات الخاصة العادية المتعلّقة بالتعهدات حسب مقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 لسنة 1991 والنصوص المعدلة له والمتعلق بمعايير توزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، الذي يعرف أصناف المخاطر والنسب الدنيا للمدخرات كالآتي:

صنف 0 :	أصول جارية	% 0
صنف 1 :	أصول تتطلّب متابعة خاصّة	% 0
صنف 2 :	أصول مشكوك في استخلاصها في الآجال	% 20
صنف 3 :	أصول يصعب استرجاعها كليّا في الآجال	% 50
صنف 4 :	أصول شبه ميؤوس من استخلاصها	% 100

يقع تطبيق نسب المدخرات الخاصة العادية حسب أصناف المخاطر على قيمة التعهدات الصافية الغير مغطاة والتي تتمثل في قيمة التعهد الخام بعد خصم الأرباح المعلّقة وقيمة الضمانات المقبولة حسب مقتضيات المنشور المذكور أعلاه.

2.3.5 مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2013-21 لسنة 2013 المعدل للمنشور عدد 24-91 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، يتوجب على البنوك تكوين مدخرات إضافية على التعهدات المصنفة 4 ذات أقدمية تفوق أو تساوي 3 سنوات. وقد تم تحديد طريقة احتسابها بنفس هذا المنشور.

3.3.5 المدخرات العامة المتعلّقة بالتعهدات

يتوجب على البنوك تكوين مدخرات ذات صبغة عامة لتغطية المخاطر المحتملة للتعهدات الجارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة، تطبيقا لمقتضيات المنشور عدد 24-91 لسنة 1991، المتعلق بتوزيع وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات والمنشور عدد 09-2012 والمنشور عدد 1-2021 بتاريخ 11 جانفي 2021 والذي أخذ بعين الاعتبار الزيادة في المخاطر الناتجة عن جائحة كورونا والمناشير والنصوص اللاحقة المكملة والمنقحة لها

3.4.5 الضمانات القابلة للطرح

يتم إحتساب المدخرات الخاصة العادية والمدخرات الإضافية أخذا بعين الإعتبار الضمانات المقبولة التالية:

ضمانات الدولة التونسية والبنوك وشركات التأمين إذا كانت مكتوبة.

الضمانات في شكل أدوات مالية.

الرهون المسجلة والتي تخص عقارات مقيدة بإدارة الملكية العقارية والقابل للتسييل في غضون فترة زمنية معقولة.

وعود الرهن العقاري على الأراضي التي تم اقتناءها من قبل الوكالة العقارية للسكنى أو الوكالة العقارية للصناعة أو الوكالة العقارية السياحية.

الودائع المخصصة.

قيمة الموجودات الممنوحة للعملاء عن طريق تمويل الإجارة بعد الأخذ بعين الاعتبار لتخفيض سنوي على كلفة الشراء.

يختلف هذا الخصم حسب طبيعة الموجودات الممولة ويتم تفصيله على النحو التالي:

- معدات النقل: 5/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 30%
- معدات خاص: 3/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 40%
- المباني: 7/1 من القيمة الأصلية مع خصم سنوي بنسبة 10%

4.5 تحويل العمليات بالعملة الأجنبيّة

عند ختم السنة المحاسبية يقع اعادة تقييم الحسابات بالعملات الأجنبيّة داخل الموازنة وخارجها وذلك باستعمال سعر الصّرف المعمول به في تاريخ ختم القوائم المالية. يتوافق هذا السعر مع متوسط سعر صرف العملة بين البنوك الذي يتم نشره من قبل البنك المركزي. اعتمد البنك على متوسط سعر صرف العملة الذي تم عرضه من قبل البنك المركزي التونسي بتاريخ 2023/12/31.

يتم احتساب فوارق الصرف الناتجة عن تقييم وضعية الصرف ضمن نتيجة السّنة.

5.5 تصنيف وتقييم محفظة السندات

تسجل سندات الاستثمار المكتتبة من طرف المجمع حسب تكلفة الاقتناء وتقيد بالموازنة ضمن الأصول بالنسبة للجزء المحرر وضمن التعهدات خارج الموازنة بالنسبة للجزء غير المحرر.

تقيم السندات المدرجة بالبورصة حسب معدل سعر البورصة اما السندات الاخرى فيتم تقييمها حسب القيمة الحسابية التي يتم تحديدها بالإعتماد على آخر القوائم المالية المتوفر.

تسجل المدخرات عند حصول فارق في القيمة بين قيمة الاقتناء والقيمة العادلة للسندات.

تدرج سندات المتاجرة وسندات التوظيف ضمن محفظة السندات التجارية.

6.5 احتساب مداخيل محفظة السندات

تسجل حصص أرباح السندات التي يمتلكها المجمع ضمن الإيرادات حالما يتم المصادقة على توزيعها من قبل مجلس المساهمين (العام أو الخاص حسب الحالة). وتسجل ضمن نتيجة السنة أرباح سندات التوظيف بقدر المبالغ المستحقة والمرتبطة بهذه السنة.

7.5 الأصول الثابتة والاستهلاكات

تسجل الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها ويقع استهلاكها على أساس متساوي الأقساط خلال كامل المدة. وتكون نسب الاستهلاك كالآتي :

- معدّات النقل 20%
- أثاث ومعدّات المكاتب 10%
- معدّات معلوماتيّة 15%
- النظام المعلوماتي 6,66%
- برمجيّات معلوماتيّة أخرى 33%
- عمليّات تهيئة، تركيب وتجهيز الصراف الالي 10%
- بناءات 5%

لا يتم احتساب استهلاكات على الأصول الثابتة غير المدرجة بدورة الاستغلال والموجهة للبيع.

يتم تقييمها بالاعتماد على القيمة الدنيا بين كلفة الاقتناء من جهة والقيمة العادلة من جهة أخرى.

8.5 قواعد تقييد الأعباء:

يجب تحديد وتقييد جميع الأعباء التي ساهمت في تحقيق المداخيل المتعلقة بالسنة المالية وربطها بنفس السنة.

9.5 صندوق ضمان الودائع البنكية:

انخرط البنك (الشركة الام) في صندوق ضمان الودائع البنكية حسب مقتضيات القانون البنكي عدد 2016-48 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية المؤرخ في 11 جويلية 2016 والأمر الحكومي عدد 2017-268 المؤرخ في غرة فيفري 2017.

بالإضافة إلى ذلك حدد الفصل 17 من هذا المرسوم نسبة مساهمة البنوك بـ 0.3% (باعتبار جميع الضرائب) على قائم الودائع للسنة المحاسبية المنقضية.

باعتبار خصوصية الشركة الام بنك البركة وحتى يتم احترام معايير المالية الإسلامية وخاصة منها مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، يتحمل المودع المساهمة في الصندوق المتعلقة بالودائع الاستثمارية ويتم خصمها من المرابيح الراجعة له.

ويتحمل البنك المساهمة المتبقية على الودائع باستثناء الودائع الاستثمارية.

10.5 مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

تصنف المزايا الممنوحة لموظفي الشركة الأم إلى فئتين :

المزايا قصيرة الأجل مثل المرتبات والإجازات السنوية والمكافئات وكذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

المزايا بعد انتهاء الخدمة والتي تتكون المساهمات بنظام التقاعد الأساسي ونظام التقاعد التكميلي ومنحة التقاعد المنصوص عليها في الفصل 53 من الاتفاقية القطاعية للبنوك.

11.5 الضريبة على الأرباح :

يتم التفريق بين الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة وذلك تطبيقا للأحكام الجبائية الجاري بها العمل.

1.11.5 الضرائب المستحقة

يتم تحديد ضريبة الدخل مستحقة الدفع على أساس القواعد والنسب المعمول بها لكل شركة على حدة خلال الفترة التي تتعلق بها النتائج.

2.11.5 الضرائب المؤجلة

يتم احتساب الضرائب المؤجلة عند وجود فروق مؤقتة بين القيم المحاسبية والقيم الضريبية للأصول وخصوم الموازنة.

يتم اعتبار مطلوبات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء:

الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناتجة عن الاحتساب الأولي للفرق في الشراء.

الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الخاضعة للرقابة الكلية، طالما أن المجمع قادر على التحكم في التاريخ الذي سيتم فيه عكس الفرق المؤقت ومن المحتمل ألا يتم عكس هذا الفرق المؤقت في المستقبل القريب.

يتم تقييد موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم وخسائر الضرائب المُرحَّلة طالما أنه من المحتمل أن تسجل الشركة المعنية أرباحا مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن أن تطرح على أساسها هذه الفروق المؤقتة والخسائر الضريبية.

يتم تقييم الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة باستخدام طريقة الترحيل المتغيرة (المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، ضرائب على النتيجة، التي لا يوجد مثيل لها في تونس) بالرجوع إلى نسبة الضريبة التي يُفترض تطبيقها خلال الفترة التي سيتم خلالها تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام. تحقق أو تسوية الالتزام، على أساس معدل الضرائب واللوائح المالية التي تم أو سيتم تبنيها قبل تاريخ إغلاق الفترة والتي لا تخضع للتحديث.

12.5 الزكاة

إن المجمع غير مكلف بدفع الزكاة طالما لم يتم تفويضه للقيام بذلك لا بموجب القانون ولا بموجب النظام الأساسي ولا من قبل الجمعية العمومية للمساهمين ولا من قبل الحرفاء.

6. حيز التجميع

1.6 الشركات التي يشملها التجميع

يتضمن نطاق القوائم المالية المجمعة في 31 ديسمبر 2023 ثلاثة شركات، بالإضافة إلى الشركة الأم :

- مؤسستان تابعتان تمت معالجتهما بطريقة الادماج الشامل
- مؤسسة شريكة تمت معالجتها عن طريق التقييم بالمعادلة

وعلى ضوء ما تقدّم ذكره يمكن تقديم مجال التجميع والطرق المعتمدة كما يلي :

	طريقة التجميع	نسبة المراقبة	نسبة المساهمة
بنك البركة	الادماج الشامل	100,00%	100,00%
البركة سيكار	الادماج الشامل	99,99%	99,99%
الأمانة تكافل	الادماج الشامل	80,83%	80,83%
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	التقييم بالمعادلة	23,60%	23,60%

2.6 الشركات خارج نطاق التجميع

الشركة	سبب الاقصاء
الصندوق التونسي للتنمية 2	لا يتمتع المساهمون في الصندوق المشترك للاستثمار المحفوف بالمخاطر TDF II بحق مراقبة السياسات التشغيلية المالية والاستثمارية للصندوق يقوم المتصرف في الصندوق (شركة الخليج المتحد للخدمات المالية) بتعين هيئة الاستثمار والتي تتكون من ممثل عن شركة التصرف في الأصول و4 أعضاء يتم اختيارهم حسب معيار الكفاءة في الميادين الاستثمارية وممثلين عن المساهمين المالكين لأكبر عدد من الحصص

7. الإيضاحات

(إن الأرقام المقدمة في الإيضاحات معروضة بالألف دينار تونسي)

إيضاح 1: الخزينة، وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريديّة والخزينة العامّة للبلاد التونسيّة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **122 67 ألف دينار** مفصلة كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
خزينة	11 742	10 957
خزينة الصراف الآلي	2 575	2 342
أموال لدى البنك المركزي	46 587	38 243
أموال لدى شركة إ.ب.س	3 679	3 456
المجموع	**64 584**	**54 998**

إيضاح 2: مستحقات على المؤسّسات البنكيّة والماليّة

بلغ مجموع هذا البند في 31 ديسمبر 2023، **588 361 ألف دينار** مفصلة كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مستحقات على المؤسّسات البنكيّة	88 264	85 673
مستحقات على المؤسّسات الماليّة	273 324	260 242
المجموع	**361 588**	**345 915**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات البنكيّة على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
بنوك مقيمة	**34 892**	**43 131**
مرابحة للأمر بالشراء	24 487	42 038
مستحقات مرتبطة لدى البنوك المقيمة	549	715
مستحقات أخرى على البنوك المحلية	9 856	378
بنوك غير مقيمة	**53 372**	**42 542**
المجموع الإجمالي	**88 264**	**85 673**

يفصّل رصيد بند المستحقات على المؤسّسات الماليّة على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مستحقات عادية (شهادات إيجار)	270 721	257 808
مستحقات مرتبطة (شهادات إيجار)	2 603	2 434
المجموع	**273 324**	**260 242**

إيضاح 3 – مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 ما قدره **1 623 304 ألف دينار** تفصيلها كالآتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مرابحة للأمر بالشراء	791 586	808 287
مستحقات مرتبطة بها	6 249	9 198
مرابحة في السلع	477 603	365 600
مستحقات مرتبطة بها	4 070	3 735
تمويل إجارة	234 816	177 261
مستحقات مرتبطة بها	2 083	1 799
متعثرات إجارة	0	2 140
إعادة جدولة تمويل إجارة	0	43
متعثرات / ديون إعادة الجدولة	71 818	54 370
قرض حسن	70	142
ديون غير مستخلصة ومصاريف قضائية	55 760	30 996
ديون إعادة الجدولة	13 327	50 174
مستحقات أخرى	32 389	8 549
مجموع مستحقات محفظة التمويل	**1 689 771**	**1 512 294**
ارباح معلقة	(5 791)	(2 489)
ارباح معلقة/تمويل الإجارة	(1 881)	(2 212)
مدخرات	(58 793)	(48 763)
المجموع الصّافي	**1 623 306**	**1 458 830**

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلـي :

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 385 322	192 340	16 157	62 823	33 128	**1 689 770**
التعهدات خارج الموازنـة	81 866	1 007	0	14	198	**83 085**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**1 467 188**	**193 347**	**16 157**	**62 837**	**33 326**	**1 772 855**
نسبة التعهدات المصنفة				**6%**		
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	138 592	3 818	-	31 292	2	**173 704**
أرباح معلقة	-	2 905	213	2 372	2 182	**7 672**
مـــدخـــرات	21 301	-	6 864	10 281	20 347	**58 793**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات والودائع المخصصة لهذا الصنف	**%65**					

ويمكن تحليل المستحقات على الحرفاء كما يلـي :

بيانات	مستحقات عادية	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء (تعهدات الموازنة)	1 385 322	192 340	16 157	62 823	33 128	**1 689 770**
التعهدات خارج الموازنـة	81 866	1 007	0	14	198	**83 085**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**1 467 188**	**193 347**	**16 157**	**62 837**	**33 326**	**1 772 855**
نسبة التعهدات المصنفة			**6%**			
الأموال المستثمرة للحرفاء (*)	138 592	3 818	-	31 292	2	**173 704**
أرباح معلقة	-	2 905	213	2 372	2 182	**7 672**
مـــدخـــرات	21 301	-	6 864	10 281	20 347	**58 793**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمؤونات والودائع المخصصة لهذا الصنف	**%65**					

(*) يتضمن هذا البند الأموال المستثمرة من قبل الحرفاء على التمويلات، يتم إدراجها في بند «ودائع وأموال الحرفاء» ضمن الخصوم ويتم اعتمادها في إطار عقود وكالة بالاستثمار أو مضاربة. يكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات.

وبالتالي يتم تحمل مخاطر الخسارة المحتملة للمشروعات التي تخصص لها (أصلا وربحا) من قبل المودعين.

إيضاح 4 – محفظة السندات التجاريّة

يحلّل رصيد محفظة السندات التجارية كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات التوظيف	252 353	320 439
مستحقات مرتبطة بها	2 229	2 193
مخصصات على سندات التوظيف	(28 918)	(27 924)
المجموع الصافي	**225 664**	**294 708**

بيانات	القيمة الخام		مخصصات		القيمة الصافية	
	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022
بنك البركة بحرين	221 278	248 197	-	-	221 278	248 197
مستحقات مرتبطة	2 229	1 446	-	-	2 229	1 446
بنك البركة تركيا	-	-	-	-	-	-
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
بنك البركة لبنان	29 073	28 078	(28 918)	(27 924)	155	154
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
مجموعة البركة	-	-	-	-	-	-
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
عقارية الابداع	-	-	-	-	-	-
مستحقات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة	-	44 164	-	-	-	44 164
مستحقات مرتبطة	-	747	-	-	-	747
سندات أخرى	2 003	-	-	-	2 003	-
المجموع	**254 583**	**322 632**	**(28 918)**	**(27 924)**	**225 665**	**294 708**

إيضاح 5 – محفظة الاستثمار

تحلّل محفظة الاستثمار على النحو التالي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
سندات الاستثمار	57 024	58 435
سندات المساهمة	1 065	7 955
مدخرات	(5 759)	(5 240)
المجموع الصافي	**52 330**	**61 151**

يحلّل رصيد سندات المساهمة الغير مجمعة كما يلي :

بيانات	القيمة الخام ديسمبر 2023	القيمة الخام ديسمبر 2022	مدخرات ديسمبر 2023	مدخرات ديسمبر 2022	القيمة الصافية ديسمبر 2023	القيمة الصافية ديسمبر 2022
الصندوق التونسي للتنمية 2 (II TDF)	10 235	10 235	(2864)	(1133)	7 371	9 102
شركة بروموكيمكا (PROMOCHIMICA)	2 249	2 249	(2 249)	(2246)	-	3
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 104	2 104	-	-	2 104	2 104
شركة عتيد لرأس مال ثابت (سيكاف)	-	2 059	-	(100)	-	1 959
BH للايجار المالي	-	912	-	(690)	-	222
شركة ميدي لوازير (MEDI LOISIR)	1 679	1 679	-	(333)	1 679	1 347
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	675	675	-	-	675	675
معرض تونس الدولي	199	199	-	-	199	199
المصرفية المشتركة للمقاصة (SIBTEL)	90	90	-	-	90	90
بنك الأعمال المغاربي	313	313	(313)	(313)	0	0
الشركة العربية التونسية للاستثمار والتنمية (ATID)	-	89	-	(89)	-	-
شركة النقديات تونس	64	64	-	-	64	64
باكوفيل	140	140	(140)	(140)	-	-
الشركة التونسية السنغالية للتجارة العالمية	56	56	(56)	(56)	-	-
بوليفار	39	39	(39)	(39)	0	0
الصندوق التونسي للتنمية 3 (TDF III)	9 802	9 802	-	-	9 802	9 802
شركة الأنشطة السياحية الثقافية (SLAL)	0,10	0,10	-	-	0,10	0,10
تونس افريقيا للتصدير	100	100	(100)	(100)	-	-
خدمات التأجير الدولية	0,16	0,16	-	-	0,16	0,16
الشركة الإسلامية لتمويل التجارة	828	829	-	-	828	829
شركة الكوثر	2 800	9 800	-	-	2 800	9 800
شركة العايثة الفلاحية	15 200	17 000	-	-	15 200	17 000
قرض رقاعي - أعضاء المشتركين التكافلي	7 300	-	-	-	7 300	-
القرض الوطني - أعضاء المشتركين التكافلي	3 000	-	-	-	3 000	-
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي- أعضاء المشتركين التكافلي	150	-	-	-	150	-
المجموع 1	**57 023**	**58 434**	**(5 759)**	**(5 239)**	**51 262**	**53 196**
شهادات الزيتونة والمستحقات المرتبطة بها	0	6 890	-	-	0	6 890
شهادات باست ليز والمستحقات المرتبطة بها	1 065	1 065	-	-	1 065	1 065
المجموع 2	**1 065**	**7 955**	**-**	**-**	**1 065**	**7 955**
المجموع	**58 089**	**66 389**	**(5 759)**	**(5 239)**	**52 330**	**61 151**

87.39
83.51
69.57
11.31
46.08

إيضاح 6 -أسهم تمت معادلتها

تتعلق استثمارات المجمع في الشركات التي تمت معادلتها كالآتي:

الشركة	النشاط	31/12/2023		31/12/2022	
		مساهمة % المجمع	القيمة المعادلة	مساهمة % المجمع	القيمة المعادلة
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	شركة إيجار	24,10%	20 847	23,60%	18 061
الأمانة تكافل	شركة تأمين			29,80%	6 286
المجموع			**20 847**		**24 347**

إيضاح 7 – أصول ثابتة

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **139 700 ألف دينار تونسي** يفصل كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
القيمة الخام للأصول غير المادية	26 717	18 942
الإستهلاكات	(16 987)	(13 851)
القيمة الصافية للأصول غير المادية	**9 730**	**5 091**
القيمة الخام للأصول الثابتة المادية	184 647	166 321
الإستهلاكات	(54 428)	(47 588)
انخفاض قيمة	(249)	(249)
القيمة الصافية للأصول الثابتة المادية (1)	**129 970**	**118 484**
القيمة الصافية في نهاية السنة	**139 700**	**123 575**

(1) يحلّل رصيد الأصول الثابتة الماديّة الصافية كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرض	23 486	22 932
بناءات	19 110	18 069
أصول ثابتة خارج الاستغلال	12	(42)
عمليات تهيئة، تركيب وتجهيز	5 332	4 904
معدّات نقل	362	182
معدّات إعلامية	3 312	2 459
معدات وتجهيزات المكاتب	1 232	1 410
معدّات نقدية	1 207	845
أصول ثابتة في طور الإنجاز (المقر الجديد للبنك)	75 919	67 725
المجموع الصافي	**129 970**	**118 484**

إيضاح 8 – أصول أخرى

بلغ بند «الأصول الأخرى» في 31 ديسمبر 2023 رصيدا قدره **330 85 ألف دينار تونسي** ويفصّل كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	754	3 363
أعباء مسجّلة مسبقا	1 388	1 225
حسابات جبائيه واجتماعية	18 980	14 124
تسبقه للمزودين	-	8
قروض حسنة للموظفين	8 820	7 712
أصول أخرى	55 388	12 711
المجموع الصافي	**85 330**	**39 143**

إيضاح 9 – ودائع وأموال المؤسسات البنكيّة والماليّة

بلغ رصيد بند «ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية» في 31 ديسمبر 2023 مبلغا قدره 723 288 ألف دينار تونسي ويفصل كما يلي:

بيانات	2022/12/31	2023/12/31
ودائع وأموال المؤسسات البنكية	(208 119)	(186 401)
ودائع وأموال المؤسسات المالية	(80 605)	(51 994)
المجموع الصافي	**(288 722)**	**(238 395)**

إيضاح 10 – ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **317 877 1 ألف دينار تونسي** تفصل كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات إيداع **(1)**	1 072 626	1 017 980
مبالغ أخرى راجعة للحرفاء **(2)**	681 881	750 692
إيداع الأعضاء المشتركين التكافلي	122 810	-
المجموع	**1 877 317**	**1 768 672**

يحلّل رصيد «حسابات إيداع» كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات تحت الطلب	662 286	649 872
حسابات إدخار	410 340	368 108
المجموع	**1 072 626**	**1 017 980**

يحلّل رصيد «مبالغ أخرى راجعة للحرفاء» كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
استثمارات للحرفاء غير مخصّصة (أ)	219 347	249 935
مطلوبات مرتبطة بها	8 379	17 097
استثمارات للحرفاء في إطار وكالة بالاستثمار أو مضاربة (ب)	382 001	418 913
مطلوبات مرتبطة بها	12 962	11 289
حسابات غير قابلة للتصرّف	1 363	2 248
مبالغ أخرى مطلوبة (ج)	57 829	51 210
المجموع	**681 881**	**750 692**

أ) تستعمل الأموال المرصودة في الحسابات الاستثمارية غير المخصّصة لتمويل المشاريع المقدمة للحرفاء. وتوزع الأرباح الناتجة عن هذه التمويلات بين الشركة الأم « بنك البركة تونس» والحريف حسب الشروط التعاقدية بعد اقتطاع الأرباح المعلقة والمدخرات مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الودائع.

ب) تستعمل استثمارات الحرفاء لتمويل المشاريع ويجب أن تكون عملية الاستثمار مدونة في عقود مع الحرفاء بصيغة وكالة بالاستثمار أو بصيغة مضاربة. ويكون استرداد الأموال المستثمرة والأرباح مرتبطا بتحصيل التمويلات.

ج) يمثل هذا الرّصيد المبالغ المجمّدة في انتظار تصفية العمليّات العالقة 31 ديسمبر 2023 وتفصل كالاتي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مبالغ مضمنة لخطابات الاعتمادات	2 217	1 594
مبالغ مضمنة لخطابات الضمان و الكفالة	6 779	6 436
مبالغ مضمنة لشيكات مستحقة الدفع شيكات مضمونة من البنك	6 898	9 053
السندات التجارية المقدمة ضمانا	2 307	2 427
مبالغ كمبيالات مضمنة لتمويلات	11 489	15 668
مبالغ أخرى مطلوبة	28 138	16 032
المجموع	**57 828**	**51 210**

إيضاح 11 – إقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **210 3 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
وديعة مجموعة البركة (*)	-	27 693
موارد خاصة أخرى	3 210	2 946
المجموع	**3 210**	**30 639**

إيضاح 12 – خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2023 مجموعا قدره **762 55 ألف دينار تونسي** ويفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
حسابات الارتقاب والتسوية	6 118	8 186
أعباء للدفع	5 242	9 244
مدخرات على الأعباء والمخاطر	4 560	5 111
أرباح مجنبة (*)	195	103
أعباء للدفع لفائدة المزودين	5 331	4 166
حسابات جبائية واجتماعية	21 002	18 491
أعباء للدفع لفائدة الموظفين	7 168	7 993
خصوم أخرى	6 146	6 136
المجموع	**55 762**	**59 430**

(*) يضمّ هذا البند الفوائض المتأتية من الإيداعات لدى البنوك الأخرى وغرامات المماطلة المستخلصة والأموال المجنبة تبعا للضوابط الشرعية المعتمدة من قبل هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك، ولا يتمّ إدراجها ضمن نتائج السنة.

إيضاح 13 – الأموال الذاتيّة

وصلت الأموال الذاتية المجمعة في 31 ديسمبر 2023 إلى **989 298 ألف دينار تونسي**، ويفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
الأموال الذاتية المجمعة قبل نتيجة السنة	243 630	210 958
النتيجة الصافية: حصة المجمع	55 359	53 382
المجموع	**298 989**	**264 340**

يعرض الجدول التالي تغييرات الأموال الذاتية:

الشركة المجمعة	أموال ذاتية قبل النتيجة بيانات فردية	حذف الأسهم	حصة المجمع في احتياطيات الشركات التي تمت معادلتها	فرق إعادة التقييم	الضريبة المؤجلة	احتياطات الأقلية	مجموع الأموال الذاتية قبل النتيجة المجمعة
بنك البركة	224 051	-	10 165	-	3 599	-	237 815
البركة سيكار	9 138	(8 699)	-	-	-	(1)	437
الأمانة تكافل	21 313	(14 799)		138	-	(1 275)	5 377
المجموع العام	**254 502**	**(23 498)**	**10 165**	**138**	**3 599**	**(1 276)**	**243 630**

جدول الانتقال من النتائج الفردية إلى النتائج الموحدة:

الشركة الموحدة	طريقة التجميع	النتيجة	إلغاء المعاملات المتبادلة	تحييد العمليات التي تؤثر على النتيجة الموحدة	تحييد الارباح	حصة المجمع في نتائج الشركات التي تمت معادلتها	الضريبة المؤجلة	النتيجة المجمعة
بنك البركة	الادماج الشامل	51 171	(16)	-	(920)	-	(465)	49 770
البركة سيكار	الادماج الشامل	116	(3)	-	-	-	-	113
الأمانة تكافل	الادماج الشامل	2 559	19	(184)	-	-	309	2 703
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	طريقة المعادلة	-	-	-	-	3 292	-	3 292
النتيجة الصافية								**55 877**
النتيجة الصافية: مساهمة الأقلية								**518**
النتيجة الصافية: حصة المجمع								**55 359**

إيضاح 14– التعهّدات المقدّمة

تحلّل تعهّدات التمويل المقدمّة للحرفاء حسب طبيعة المنتج كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
تعهدّات قصيرة الاجل	21 482	33 218
تعهدّات طويلة الاجل	25 125	23 596
المجموع	**46 607**	**56 814**

إيضاح 15 – الضمانات المقبولة

تحلّل الضمانات المقبولة كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
ضمانات مقبولة من الحرفاء	1 328 692	1 171 870
ضمانات سيادية	244 069	312 531
ضمانات وكفالات البنوك والمؤسسات المالية	4397	4 407
المجموع	**1 577 158**	**1 488 808**

إيضاح 16 – أرباح ومداخيل مماثلة

تحلّل الأرباح والمداخيل المماثلة حسب طبيعة الدخل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح شهادات الإيجار	25 051	19 762
أرباح مرابحة في السلع	33 770	30 318
أرباح مرابحة للأمر بالشراء	65 087	59 050
أرباح الإيجار	24 586	19 381
أرباح أخرى	1 203	341
المجموع	**149 697**	**128 852**

إيضاح 17 – عمولات محصلة

سجلت العمولات المحصلة بعنوان سنة 2023 مجموعا قدره **375 40 ألف دينار تونسي** وتفصل كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
عمولات الدراسة التصرف والتعهدات	4 890	5 343
عمولات على السندات التجارية والصكوك	2 755	2 888
عمولات على عمليات التحويل	3 535	3 453
عمولات على عمليات الخزينة	539	456
عمولات على عمليات النقد الالكتروني	5 302	4 813
عمولات على الحسابات والأرصدة	4 371	3 832
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	1 681	2 241
عمولات التصرف صناديق الاستثمارية وعمولات الوساطة في التأمين	602	265
عمولات الرقمنة	437	400
عمولات أخرى	16 263	2 949
المجموع	**40 375**	**26 640**

إيضاح 18 – أرباح محفظة عمليات الاستثمار والصرف

تحلّل أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
المرابيح الصافية للصّرف	**5 174**	**7 514**
أرباح محفظة السندات التجارية	**10 975**	**12 500**
أرباح مضاربة مقيدة	10 294	10 808
المرابيح محفظة السندات	491	1 692
القيمة الزائدة المتأتية من بيع سندات استثمار	190	-
المجموع	**16 149**	**20 014**

إيضاح 19 – مداخيل محفظة الاستثمار

تفصل مداخيل محفظة الاستثمار كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
1/ مداخيل شهادات المساهمة		
بنك الزيتونة	260	384
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	65	65
المجموع 1	**325**	**449**
2/ الأرباح		
معرض تونس الدولي	0	37,635
شركة البحيرة للاستثمار	1 591	1 818
شركة ميدي لوازير	263	139
البركة سيكار	2 609	0
فضاء الأنشطة الاقتصادية ببنزرت	800	104
مداخيل أخرى لمحفظة الإستثمار	96	300
المجموع 2	**5 359**	**2 399**
المجموع	**5 683**	**2 848**

إيضاح 20 – أرباح المودعين وأعباء مماثلة

يأتي تفصيل الأرباح المدينة والأعباء المماثلة كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح الودائع غير المخصّصة وحسابات الادخار (*)	10 508	15 419
أرباح الحسابات الاستثمارية للحرفاء	44 298	29 761
المجموع	**54 806**	**45 180**

(*) تتمتع الحسابات الاستثمارية غير المخصصة وحسابات التوفير بنصيبها من الأرباح المتأتية من التمويلات والاستثمارات التي قامت بها الشركة الأم بعد اقتطاع الأرباح المعلّقة والمدخرات المكونة بعنوان الديون والاستثمارات المتعثرة والأعباء والأداءات. تتم عملية توزيع الأرباح طبقا للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ولائحة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل «بنك البركة» الشركة الأم.

إيضاح 21 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

تحلّل المخصّصات الصافية المتعلّقة بديون الحرفاء كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مخصّصات المدخرات على محفظة التمويلات التجارية	-	(1 788)
مخصّصات المدخرات على تعهدات الحرفاء	(4 497)	(1 653)
مخصّصات المدخرات على المخاطر والأعباء	(1 120)	(1 130)
مخصّصات المدخرات ذات صبغة عامة	(2 068)	(2 802)
استرداد مؤونات على تمويلات الحرفاء	1 794	8 454
استرداد مؤونات على المخاطر والأعباء	3 080	697
خسائر على تعهدات الحرفاء	517	-
المجموع	**(2 296)**	**1 778**

إيضاح 22 – مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

تحلّل مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
مخصّصات واستردادات على المدخرات	(1 731)	(333)
استرداد مؤونات /محفظة الاستثمار	1 212	40
المجموع	**(519)**	**(293)**

إيضاح 23 – أعباء الاستغلال العامّة

تحلّل أعباء الاستغلال العامّة كما يلي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
نفقات بريديةً ونفقات الاتصالات اللاسلكية	1 606	1 375
نفقات الصيانة والإصلاحات	3 569	3 399
اشهار وعلاقات عامة	795	502
أتعاب المستشارين والمراقبين الخارجيين	996	853
أعباء اللجان ومجلس الإدارة	358	345
مكافئات الحضور	714	517
أعباء المكتبية والإدارة	888	733
خدمات خارجيةً	886	790
مصاريف الماء والكهرباء	664	608
مصاريف ومهمات بالخارج	177	31
بوليصة التأمين والسلامة	578	356
ضرائب وأداءات	539	425
كراء الموزعات الآلية	43	44
أعباء صندوق ضمان الودائع البنكية	4 396	3 124
التبرعات	88	-
مصاريف السلامة	304	620
أعباء أخرى	1 343	678
المجموع	**17 944**	**14 400**

إيضاح 24 – رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة أخرى

يحلّل رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة أخرى كالآتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
أرباح عاديةً أخرى	433	108
خسائر عاديةً أخرى	(1 527)	(216)
المجموع	**(1 094)**	**(108)**

إيضاح 25 – الضريبة على الأرباح

تنقسم اعباء الضريبة على الأرباح كما يلي :

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
الضرائب المستحقة	(13 983)	(13 242)
الضرائب المؤجلة	(156)	538
المجموع	**(14 139)**	**(12 704)**

إيضاح 26 – رصيد ربح / خسارة على عناصر طارئة

عملا بأحكام الفصل 22 من قانون المالية لسنة 2023 تم الترفيع في نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية والمستوجب دفعها بعنوان السنوات 2022 الى 2024 لتبلغ 4% بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 35%.

إيضاح 27 – السيّولة وما يعادل السيّولة في نهاية السنة المحاسبية

تحلّل السيّولة في نهاية السنة المحاسبية كالاتي:

بيانات	2023/12/31	2022/12/31
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	67 715	54 998
ودائع لدى المؤسسّات البنكيةً	56 485	43 193
ودائع وأموال المؤسسّات البنكيةً والمالية	(73 677)	(69 874)
المجموع	**50 523**	**28 317**

إيضاح 28 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع عادية
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	2 034 293	192 340	16 157	62 823	65 231	**2 370 844**
التعهدات خارج الموازنة	86 855	1 007	0	14	211	**88 087**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**2 121 148**	**193 347**	**16 157**	**62 837**	**65 442**	**2 458 931**
نسبة التعهدات المصنفة				**6%**		
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصّصة	579 398	3 818	579 398	31 292	2	**484 341**
أرباح معلقة	-	2 906	213	2 371	2 465	**4 972**
مـــدخـــرات	20 497		6 864	10 281	52 169	**82 401**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف	**73%**					

إيضاح 29 -العمليات مع الأطراف ذات العلاقة

المؤسسات التابعة لمجموعة البركة

الأطراف	مكان التواجد
مجموعة البركة	البحرين
بنك البركة الإسلامي	البحرين
بنك البركة تركيا	تركيا
بنك البركة مصر	مصر
بنك البركة لبنان	لبنان
بنك البركة الجزائر	الجزائر
بنك البركة سوريا	سوريا
بنك البركة أردن	أردن
بنك البركة سودان	سودان

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة البركة

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		المطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع أخرى	ودائع استثمارية	وديعة مجموعة البركة	عمولات	أرباح تمويلات	المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
بنك البركة تركيا	60	23 003	1	-	-	-	60	-
بنك البركة مصر	-	88	-	-	-	-	-	-
بنك البركة الإسلامي البحرين	249 827	-	-	4 951	-	-	2 803	404
بنك البركة لبنان	28 211	-	6	-	-	-	-	-
مجموعة البركة	-	-	27 693	-	-	-	7 907	-
بنك البركة الجزائر	-	402	7	-	-	1	-	-
بنك البركة سوريا	-	-	8 275	26 398	-	2	-	676
بنك البركة سودان	-	-	-	1 190	-	-	-	-
المجموع	**278 098**	**23 493**	**35 982**	**32 539**	**0**	**3**	**10 770**	**1 080**

المؤسسات التابعة لمجموعة «دله البركة»:

الأطراف	مكان التواجد
الشركة العربية للتأجير الدولي	المملكة العربية السعودية
شركة أليف للتجارة	البريطانية العظمى
دله البركة	المملكة العربية السعودية
شركة دله البركة القابضة	المملكة العربية السعودية
شركة إتقان كابيتال	المملكة العربية السعودية
المؤسسة الجزائرية السعودية للإيجار المالي	الجزائر
شركة البركة العقارية	تونس
بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	تونس
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	تونس
شركة الامانة تكافل	تونس
معرض تونس الدولي	تونس

أرصدة العمليات والحسابات مع مؤسسات تابعة لمجموعة دله البركة السعودية:

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع غير المخصصة
باست ليز	110 483	-	762	-	5 154	10	7 572	1 062	-
شركة أليف	-	-	4	7 922	425	7	-	-	45
دله البركة	-	-	34	-	-	-	-	-	-
شركة دله البركة القابضة	-	-	30	-	8	1	-	-	-
شركة الإجار الجزائرية السعودية	-	-	12	6 687	329	6	-	-	31
شركة البركة العقارية	6 129	-	9	-	6	3	3 032	1 818	883
شركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار	2 105	-	618	7 502	1 278	13	-	-	-
الامانة تكافل	5 544	210	1 445	46 760	-	19	131	-	2 923
معرض تونس الدولي	199	-	3	9 575	594	2	-	38	628
شركة إتقان كابيتال	-	-	253	-	-	-	-	-	-
المجموع	**124 461**	**210**	**3 171**	**78 445**	**7 794**	**61**	**10 735**	**2 918**	**4 510**

أرصدة العمليات الأخرى

الأطراف	مكان التواجد
البركة سيكار	تونس

أرصدة العمليات والحسابات البركة سيكار

بيانات	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة		مطلوبات للأطراف ذات العلاقة			الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة			المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
	التزامات داخل الميزانية	التزامات خارج الميزانية	ودائع اخرى	ودائع استثمارية	ودائع غير مخصصة	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	أرباح الاسهم	أعباء الودائع غير المخصصة
البركة سيكار	26 200	-	14	1 438	-	-	-	300	117
المجموع	**26 200**	**0**	**14**	**1 438**	**0**	**0**	**0**	**300**	**117**

• تم توطين شركة البركة سيكار مجانا لدى بنك البركة تونس (الشركة الأم) دون أية أعباء.

أرصدة العمليات والحسابات أخرى

الأطراف ذات العلاقة	مستحقات على الأطراف ذات العلاقة	مطلوبات للأطراف ذات العلاقة		الأرباح والعمولات المتأتية من أطراف ذات العلاقة		المصاريف لفائدة الأطراف ذات العلاقة
		ودائع استثمارية	ودائع اخرى	عمولات	أرباح تمويلات واستثمارات	
أعضاء مجلس الإدارة	1 714	5 828	237	1	180	162
الإدارة التنفيذية	81	441	67	-	-	-
الشركات التي يكون فيها أحد أعضاء مجلس إدارة البنك مالكا أو شريكا أو وكيلا مفوضا أو مديرا أو عضوا لمجلس إدارتها	-	-	101	5	4	-
الأزواج والأصول والفروع للأطراف ذات العلاقة	-	-	-	-	-	5
	1 795	**6 269**	**405**	**6**	**184**	**167**

إيضاح 30 – نسبة الأصول المصنفة من جملة التعهدات ونسبة تغطيتها

بيانات	مستحقات	مستحقات مصنفة 1	مستحقات مصنفة 2	مستحقات مصنفة 3	مستحقات مصنفة 4	المجموع عادية
المبلغ الخام للمستحقات على الحرفاء والمؤسسات البنكية والمالية تعهدات الموازنة (*)	1 919 954	177 424	20 343	69 493	65 940	**2 253 154**
التعهدات خارج الموازنة	114 240	3 798	1 002	37	240	**119 317**
مجموع التعهدات على الحرفاء الخام	**2 034 194**	**181 222**	**21 345**	**69 530**	**66 180**	**2 372 471**
نسبة التعهدات المصنفة			**7%**			
مستحقات الودائع الاستثمارية المخصصة	439 057	5 671	439 057	39 490	123	**484 341**
أرباح معلقة	-	-	483	2 314	2 175	**4 972**
مدخرات	16 545		6 099	9 733	50 024	**82 401**
نسبة تغطية التعهدات المصنفة بالمدخرات والأرباح المعلقة والودائع المخصصة لهذا الصنف	**70%**					

إيضاح 31 -الأحداث ما بعد توقيف القوائم المالية

تمّ اعتماد هذه القوائم الماليّة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم لبنك البركة تونس المنعقد في 4 مارس 2024، بالتالي فإنها لم تأخذ بعين الاعتبار الأحداث القائمة بعد هذا التاريخ.

XII. مراقبي الحسابات

1. المكتب المسؤول

المكتب	الممثل
GRANT THORNTON	السيد لمجد بن مبارك
MAZARS	السيد برهان الشابي

2. تقرير مراقبي الحسابات

بنك البركة تونس

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب جلستكم العامة العادية، قمنا بتدقيق القوائم المالية لبنك البركة تونس والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2023، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية أموال ذاتية تبلغ 222 275 ألف دينار تونسي، بما فيها أرباح بلغت 171 51 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2023 ، ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات.

2- أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفّر أساساً لإبداء رأينا.

3- تقرير التصرف

تقع مسؤولية إعداد تقرير التصرف على عاتق الإدارة.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير التصرف، ونحن لا نبدي أي تأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير التصرف بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس التصرف وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهر لي بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير التصرف بها أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد.

4- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سوا كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح - حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

5- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

- التأكد من مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضا بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1) فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117 - بتاريخ 14 نوفمبر 1994، نقح بقانون 205 - 96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة بناءا على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص جوهرية من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية. وقد وافينا الإدارة. بتقرير حول النقائص التي تم رفعها.

2) مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات اللازمة ولم يتبين لنا ما من شأنه الاعتقاد أن مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة لا يتوافق مع التشريع الجاري به العمل.

تونس في 27 مارس 2024

أ.س.س مازار
برهان الشابي

تونس للمراجعة والاستشارات
لمجد بن مبارك

وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير التصرف فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. هذا وليس لدينا ما يجب ذكره والإبلاغ عنه في هذا الصدد

4- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنظام المحاسبة للمؤسسات كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سوا كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء، كذلك هي مسؤولة عن تحديد التقديرات المحاسبية المعقولة في ضوء الظروف.

عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح - حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية لبنك البركة تونس.

5- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الحكم المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

بنك البركة تونس

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السادة مساهمي بنك البركة تونس،

عملا بأحكام الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016، المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستنادا إلى أحكام الفصل 200 جديد، كما تم تنقيحه بالفصول 29 و30 من القانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وما يليه من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2023.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وعلى سلامة طريقة ادراجها في القوائم المالية. وليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة على وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات بل تنحصر مهمتنا في اعلامكم بأهم خصوصيات هذه الاتفاقيات والعمليات وانعكاساتها دون الوقوف على مدى جدواها وصحتها وذلك على أساس المعلومات التي تم اشعارنا بها او التي تعرضنا اليها عن طريق إجراءات التدقيق ويعود اليكم تقييم جدوى ابرام هذه الاتفاقيات وانجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ) اتفاقيات وعمليات حديثة:

لم يتم اشعارنا من طرف مجلس ادارتكم باي اتفاقية مبرمة خلال سنة 2023.

ب) عمليات منجزة متعلقة باتفاقيات قديمة :

■ اتفاقية بين البركة بنك والبركة سيكار :

فوضت شركة البركة سيكار إلى البنك كجزء من ممارسة نشاطها، الوظائف الإدارية والمحاسبية ومسك محفظة الأوراق المالية والمشاركة وقبل البنك هاته المهام.

يقوم البنك بإنجاز هذه الوظائف مع كل العناية الواجبة لممارسة البركة سيكار بشكل مستقل.

تم توكيل هذه المهمة عبر توقيع اتفاقية من كلا الطرفين لمدة سنة واحدة من تاريخ التكوين النهائي للبركة سيكار قابلة للتجديد سنويا بصفة ضمنية وفقا لنفس الشروط في حالة عدم وجود إشعار مدته 10 أيام.

في مقابل الخدمات التي يوفرها البنك، يتم فوترة الأتعاب دون إضافة أي هامش وقد بلغت 40 ألف دينار بعنوان سنة 2023

■ اتفاقية مع الأمانة تكافل :

أبرم بنك البركة تونس خلال سنة 2015، مع شركة « الأمانة تكافل» اتفاقية لتأمين البنك ضد مخاطر مختلفة، وقدر مجموع اعباء أقساط التأمين خلال سنة 2023، بـ 628 5 ألف دينار تونسي.

ت) تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين:

تفصل الالتزامات والتعهدات تجاه المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة 5 من مجلة الشركات التجارية كما يلي:

- يتمتع المدير العام بالإضافة إلى الراتب والمنحة، بسيارة وظيفية مع التكفل بجميع مصاريفها.
- يتمتع المدير العام المساعد بالإضافة إلى الراتب والمنحة بسيارة وظيفية مع التكفل بمصاريف التأمين ومعلوم الجولان.

بالإضافة إلى ذلك يتمتع المدير العام والمدير العام المساعد كبقية الموظفين عند بلوغ سن التقاعد بمنحة التقاعد المتمثلة في 12 أجر. هذه التعهدات مغطاة بعقد تامين مع شركة « الأمانة تكافل».

- الالتزامات وتعهدات بنك البركة تونس تجاه المسيرين أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية, كما تبرزه القوائم المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023، تفصل كالاتي :

	المدير العام		المدير العام المساعد		رئيس مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة واللجان القانونية		أعضاء هيئة مراقبة مطابقة معايير الصيرفة الإسلامية للبنك	
	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2023/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2023/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2023/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2023/12/31)	المبالغ المدفوعة	المبالغ الغير مدفوعة (الخصوم في 2023/12/31)
امتيازات قصيرة المدى خام (*)	563	457	300	250	124	-	601	-	44	40
التقاعد التكميلي	36	-	19	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الأعباء	**1 056**		**569**		**124**		**601**		**86**	

(*)باعتبار مدخرات العطل خالصة والمبلغ الخام لمنحة سنة 2023

ما عدا ما ذكر سابقا، فإن مجلس إدارة البنك لم يشعرنا بأي عملية تدخل في مجال الفصول المذكورة، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تفرز وجود مثل هذه العمليات.

تونس في 27 مارس 2024

أ.س.س مازار
برهان الشابي

تونس للمراجعة والاستشارات
لمجد بن مبارك